القياس في النحو العربي
نشأته وتطوره

د. سعيد جاسم الزبيدي

أستاذ النحو في جامعتي الكوفة وبابل سابقاً
و جامعة صنعاء حالياً

1997

■ سعيد جاسم الزبيدي (القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره)
■ الطبعة العربية الأولى :
الاصدار الأول ١٩٩٧
■ الناشر:

دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٦١٨١٩٠ / ٦١٨١٩١ / ٦٢٤٣٢١ فاكس : ٦١٠٠٦٥
ص.ب : ٩٢٦٤٦٣ الرمز البريدي : ١١١١٠
عمان – الاردن
■ التوزيع في فلسطين :
دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله – المنارة – الشارع الرئيسي
هاتف : ٩٩٨٥٩٧٨

■ التنضيد والإخراج الداخلي وتصميم الغلاف والفرز والأفلام:
الشروق للدعاية والإعلان والتسويق / قسم الخدمات المطبعية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات : ٦٧١ / ٦ / ١٩٩٧

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٧/٦/٨٠٤)

رقم التصنيف:	٤١٥
المؤلف ومن هو في حكمه:	سعيد جاسم الزبيدي
عنوان الكتاب:	القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره
الموضوع الرئيسي:	١- اللغات
	٢- النحو والصرف العربي
رقم الايداع:	(١٩٩٧/٦/٨٠٤)
بيانات النشر:	عمان : دار الشروق

* تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويات

الإهـداء :

الـى أم رواء،

وثـنـاء،

وزيـد.

سـعـيـد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لعلّ دراسة (الأصول) التي بنى النحاة عليها (علم النحو) أجدر المعالم على طريق تاريخه الطويل بالدرس والنقد، لأنَّ هذه (الأصول) ومنها (القياس) أصول متعددة، تباينت فيها أنظار النحاة جميعاً، قديماً وحديثاً، فوفقوا وقصروا. واستتبع هذا ترجح الباحثين ذات اليمين، وذات الشمال، فلم ينهض بحث بهذا بسطاً، وتوثيقاً، ونقداً، وانتخاباً، لينتهي إلى (أصول) واضحة، تنتظم مسائل النحو كلّها لأنّ «القياس .. يجنح نحو توحيد الأساليب الإعرابية وأسلوب التركيب[1]»

ولما لم يكن شيء من هذا بدا لي أن أدرس (القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره)، وأسهم في رسم خطوط البحث، فانصرفت إلى أن أدقق النظر في كتب (أصول النحو)، وكتب النحو أستهدي منها ما يقيم البحث ويسنده، ويوثق فروعه، فأستقامت خطة هذا الكتاب التي بنيت على:

مقدمة وتمهيد، وخمسة فصول وخاتمة.

تناول التمهيد نشأة القياس في لنحو، فرآه قياساً فطرياً، اعتمد على ضمّ الشبيه إلى الشبيه، ومن ثمّ تأثر بمباحث العلوم الأخرى وفي مقدمتها علم أصول الفقه، فنُقلت الى القياس النحوي: التعريفات والتفريعات التي كان من

١- دي سوسور: علم اللغة العام ص٨٥.

شأنها أن تجنح به الى الجمود، فأصبح جدلياً عقيماً، ورأينا أن القياس النحوي مختلط بالقياس اللغوي أشدّ الاختلاط لا سيما في أمثلته، فدعونا إلى الفصل بينهما، وتحديد ضوابطما في هَدْي الحاجة والتطور.

أما الفصل الأول فقد عرض القياس النحوي: تعريفاً وأقساماً وأحكاماً، على ما بسطته كتب (أصول النحو): الخصائص لابن جنّي، ولمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب للأنباري، والاقتراح للسيوطي، معززة بكتب القدماء: الكتاب، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، وغيرها. ورأينا أن النقل الحرفي للتعريفات والتفريعات من القياس الفقهي الى القياس النحوي هو المسيطر سيطرة تامة، لأن التأليف في علم (أصول النحو) قد تأخر حتى نضجت مباحث (أصول الفقه) على يد الإمام الشافعي (رض) فكان التأثير واضحاً.

وتولى الفصل الثاني إيضاح أمر خطير وشاق هو (القياس بين البصريين والكوفيين) فتتبع تاريخياً المبادئ التي قام عليها القياس مثل مبدأ: الكثرة والقلة، والخلاف فيهما، والقبائل التي اعتمد عليها في النقل، وناقش مسألة الاطراد والشذوذ، وكان يرى أن أهل الكوفة هم أهل القياس خلافاً لما شاع عند الدارسين لكثرة استعمالهم إياه.

وقام الفصل الثالث بتفصيل (أدلة القياس المعتمدة في بناء النحو العربي) فعرض للقرآن الكريم وقراءاته، وبيّن موقف النحاة بصريين وكوفيين منها، ومدى إفادتهما منهما في تقرير قواعد النحو، ووقف عند الحديث النبوي الشريف ومواقف النحاة منه، فأوجز القول فيه وخلص إلى نتيجة ومنهج فيه. وبسط القول في الشواهد الشعرية، وشعراء الاستشهاد، والأبيات المجهولة والمصنوعة، والمنهج الذي اختطه النحاة في ذلك، ومدى التزامهم فيه، وتناول الشواهد النثرية محدداً المقصود بالنثر، مكتفياً بالكلام اليومي، والأمثال، وقد عُزز هذا الفصل بالأمثلة الدقيقة في الكتب النحوية.

واختص الفصل الرابع (القياس معيار نقدي في النحو العربي) بعرض وجهات نظر النحاة في الكلام العربي قبولاً، ورداً، وجهودهم في هذا المضمار وأنهم قدموا لعلم (البلاغة) جهداً بارزاً لا ينكر[1]، وعرض مصطلحاتهم وألفاظهم مناقشاً دلالتها، ومدى دقتها في التعبير عما في أذهانهم.

وبسط الفصل الخامس (القياس في أنظار الدارسين قديماً وحديثاً) الجهود الكبيرة التي قام بها العلماء والباحثون تأليفاً وعرضاً ونقداً مع مناقشة آرائهم ونقدها.

ولخصت الخاتمة النتائج التي توصل إليها البحث.

إن هذا البحث إذ ينتخب نحاة ويهمل آخرين يهدف الى رسم صورة واضحة المعالم لمن أسهم في بناء النحو العربي وقدّم جهداً مذكوراً متميزاً عن غيره، ويشير إلى مَنْ جرت بهم سبل التقليد، لئلا ينتفخ البحث ويتجاوز ظاهرة غير صحية.

يعترف الباحث بفضل الأستاذ الدكتور عناد غزوان والأستاذ الدكتور فاضل السامرائي والأستاذ الدكتور عبد الرضا عليّ، ولدار الشروق في إخراج هذا البحث إلى النور بحلته هذه.

والحمد لله أولاً وأخيراً

المؤلف

أ. د. سعيد جاسم الزبيدي

بغداد – ذو القعدة ١٤٠٥هـ – تموز ١٩٨٥م

١– ينظر عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي.

التمهيد

نشأة القياس

بين القرآن الكريم واللغة العربية تاريخ مشترك، وصلة مترابطة وثيقة، فبها أنزل، وبه حفظت، واستمرت، وتطورت. وبينهما أثر وتأثير، فقد كان سبباً في نشأة علومها، وفي رحلات روايتها وتلقيها، وفي انعقاد حلقات الدرس، وفي حركة التدوين والتأليف. وكانت سببا في توجيه قراءاته، وتفسير آياته، ونقطه واعجامه وضبطه، وفي قيام حركة علمية، متعددة الجوانب، متنوعة الأهداف، ولكنها مجتمعة تهدف الى صيانته: قراءة، واقراءً، وتجويداً، وتفسيراً، وإعراباً، الى غير ذلك مما قام من درس، ونشأ من علم.

ومن أجل القرآن الكريم قام النحو يصحح، ويضبط، ويقعد، ويعلل، ليفهم نص، وتسلم لغة، ويستقيم لسان. ولا أظنني أغلو إذا ما قلت: إن النحو قد اختلط اختلاطاً ظاهراً بالعلوم الاسلامية منذ أن استقام عوده، فتأثر منها بخاصة الفقه وأصوله، فكان أن اتكأ عليهما يقترض منهما مصطلحاً أو تعريفاً، أو منهجاً، أو عنواناً لمبحث، وكتاب.

وقد يسأل سائل: لم زعمت أن الفقه وأصوله هما اللذان أثرا في النحو وأصوله، ولم لا يكون العكس هو الصحيح؟ أقول: إن الاجابة عن ذلك تتطلب أن نتتبع بايجاز نشأتهما، وجوانب التأثر والتأثير، ليصح ما زعمناه.

إن الفقه بدأ في عهد الصحابة[١]، واتسع في عصر التابعين، لكثرة الحوادث التي واجهتهم، والتي لم تواجههم مثلها في عهد الرسول الكريم ﷺ، فاجتهد فيها أهل الاجتهاد منهم، وأضافوا الى ما ورثوه عدة أحكام استنبطوها باجتهادهم. وقد تميزت مناهج الفقه في عصر الأئمة المجتهدين الذين اتجهوا به اتجاها عقلياً، وبدأ الناس يثيرون مسائل وقضايا ما كانت تخطر لأسلافهم ببال. ولم يعد الفقهاء يكتفون بالشاهد القرآني، أو الحديث النبوي، بل أخذوا يستخدمون الأدلة الذهنية في تأييد مذاهبهم، والرد على خصومهم، وكان في مقدمة هؤلاء علقمة بن قيس النخعي (ت ٦٢هـ)، وشريح بن الحارث الكندي (ت ٧٨هـ)، والشعبي (ت١٠٤هـ)، وحماد بن أبي سليمان (ت١٢٠هـ). ثم كللت هذه السلسلة من الفقهاء بأبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ)[٢]. حتى إذا جاء الامام محمد بن ادريس الشافعي- رض -، (١٥٠هـ- ٢٠٤هـ) ووجد أمامه تلك الثروة الفقهية الكبيرة التي خلفها صحابة رسول الله، وأكابر التابعين، ومن سبقه منهم، لم يستطع أمام هذه الثروة الضخمة إلا أن يقوم بتدوين تلك القواعد التي ارتكزت عليها، فكانت هذه القواعد هي أصول الفقه[٣] التي أودعها رسالته المشهورة.

وقد تضاربت الأخبار والنصوص في أولية القياس الفقهي، فمنها ما رفعه الى عصر النبي عليه الصلاة والسلام[٤]، ومنها ما وقف به عند عصر الصحابة [٥]، واعتمد على الرسالة المنسوبة الى عمر بن الخطاب (رض) التي بعثها الى أبي موسى الاشعري، والتي ضعفتها الشكوك فلا تنهض حجة ولا سنداً[٦]. ومنها ما انتهى به إلى عصر الفقهاء أصحاب المذاهب الاربعة [٧]، ومنها ما نفاه نفيا قاطعا[٨]. وخلاصة القول «ان عصر النبي ﷺ لم يكن مجالا للاختلاف الفقهي بين الصحابة[٩]» ذلك

١- يبدأ هذا العهد بوفاة رسول الله ﷺ سنة ١١ للهجرة، وينتهي في أواخر القرن الأول الهجري، ينظر عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع الاسلامي ص٢٨١.

٢- ينظر أحمد أمين: ضحى الاسلام ٢ / ١٦، ١٨٠-١٨٩.

٣- ينظر محمد أبو زهرة: أصول الفقه ص١٢.

٤- ينظر ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١ / ٢٠٥.

٥- ينظر أحمد أمين: فجر الاسلام ص٢٧٦.

٦- ينظر مصطفى جمال الدين: القياس حقيقته وحجيته ص٩٦-٩٧.

٧- ينظر علي عبد القادر: نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي، في أكثر من موضع.

٨- ينظر ابن خلدون: المقدمة ص٤٤٦.

٩- مصطفى جمال الدين: القياس حقيقته وحجيته ص٦٣.

لأن «الاحكام تتلقى بما يوحى اليه من القرآن ويبينه بقوله وفعله بخطاب شفاهي لا يحتاج الى نقل ولا الى نظر وقياس[1]». وفي هذه العبارة ما يوضح كيف كان التشريع في عصره عليه الصلاة والسلام، فلا يجدر بنا أن نحمله ما لا يحتمل، لأن كل ما صدر عنه داخل في سنته.

ولعل اختلاط (الرأي) و (القياس) و (الاجتهاد) بعضها ببعض ما أفضى الى هذا الاختلاف في أولية القياس الذي تحدد معناه وبقية المصطلحات الاصولية عند الامام الشافعي[2].

أما النحو الذي كان في بدئه وليد التفكير في القرآن، وشيوع اللحن على ألسنة الناس، فقد نشأ بآخرة عهد الخلفاء الراشدين على ما نقلته بعض الأخبار ولم يكن يومئذ الا خطرات جزئية، وأبوابا معينة معدودة، حتى جاء الخليل (١٠٠هـ-١٧٠هـ) فقامت للنحو «مجموعة من الأصول العامة، كل أصل منها يضم جملة من المسائل والجزئيات التي تشترك في الخصائص والصفات [3]». وكان النحو، خلال ذلك، ينمو، ويتطور، مستعيناً باستقراء النصوص المروية، ومستعينا أيضا ببعض المناهج الفقهية التي استخدمها أمثال أبي حنيفة (رض) من رجال مدرسة الرأي، وببعض مناهج أصحاب الحديث الذين يتبعون الأثر، ولا يستعينون بالقياس الا قليلا. ولم يكن النحاة في هذه الحقبة بعيدين عن هذه العلوم الدينية، فجلهم ملم بها، يجمعون بين القراءة، وعلم الحديث، والفقه، والنحو، والرواية، وأيام العرب، وأشعارها، كأبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل، والكسائي وسيبويه، والفراء، وغيرهم، ثم كان (الكتاب) ثمرة للجهود والدراسات النحوية التي سبقت سيبويه، فأدركها ممثلة بالخليل، وما أضاف اليها سيبويه نفسه. ولم يكتب لهذا النحو النماء الذي نراه الآن، والتفرع في البحث، والاحتجاج القوي، والقياس الدقيق، والتعليل البارع الا في القرن الرابع للهجرة، وما تلاه من قرون.

١- ابن خلدون: المقدمة ص٤٥٢-٤٥٣.

٢- مصطفى جمال الدين: القياس حقيقته وحجيته ص١٣٣.

٣- مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ص٢٥١.

ومن المظاهر التي تأثر فيها النحو خطى الفقه وأصوله، المصطلح، ويتجلى في: النسخ، والتعليق، والتعدية، والابتداء، والمندوب، والظاهر، والشرط، واللغو، والحال [1].

والعلل، يقول ابن جني: «وكذلك كتب محمد بن الحسن [*] رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق [2]».

ومنها التأليف في أصول النحو فيؤلف ابن جني (ت ٣٩٣هـ) كتابه الرائع (الخصائص) لأنه لم ير «أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه [3]». ويؤلف أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأن «جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين علي.. سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية [4]».

ويؤلف السيوطي (ت ٩١١هـ) الأشباه والنظائر فيقول «إني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه [5]».

والقياس الذي استقام أصلا من أصول النحو، والذي لم تستقر حدوده الا في مرحلة متأخرة جدا عن نشأة النحو، لم يكن قياس منطق وجدل، بل كان قياسا فطريا، ثم تطور بمسايرة الزمن، وآل الى ما آل إليه، فكان له تعريف، وتقسيم، وأركان،

١- ينظر أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص١٥٩-١٦٢.
٢- ابن جني: الخصائص ١ / ١٦٣.
٣- الخصائص١ / ٢.
٤- الأنباري: الانصاف ١ / ٥.
٥- السيوطي: الأشباه والنظائر ١ / ٤.
* هو صاحب أبي حنيفة، ومؤلف الكتب الفقهية، مات بالري ١٩٨هـ في اليوم الذي مات الكسائي فيه. ينظر ابن خلكان: وفيات الاعيان ٤ / ١٨٤-١٨٥.

وضوابط، ويوم تحول الى صناعة ينبغي البحث عن عوامل هذا التحول، فقد نما في العراق، حيث نما القياس الفقهي.

ونخلص من هذا الى القول أن أصول الفقه قد أصبحت علما متكاملا في أوائل القرن الثالث للهجرة في الوقت الذي ظلت أبحاث علم أصول النحو متناثرة في كتب النحو إلى أن تهيأ له أبو علي الفارسي، وابن جني، والانباري.

ولا بد من اشارة الى أن النحو العربي الذي ارتبط بالقرآن الكريم ارتباطا مباشراً، وكبيراً لم يتأثر بالفلسفة اليونانية أو غيرها من الفلسفات الأخرى [1]، ولا بمنطق ارسطو [2]، وانما دخل اليه ما دخل عن طريق العلوم الاسلامية.

فالقياس- بوصفه أصلا من أصول النحو العربي- نشأ فطريا ثم تأثر خطى القياس الفقهي بدءا بتعريفه وانتهاء بمباحثه.

١- ينظر فتحي عبد الفتاح الدجني: النزعة المنطقية في النحو العربي ص٦.

٢- ينظر دي بور: تاريخ الفلسفة في الاسلام ص٥٥-٥٦.

وينظر عبد المجيد عابدين: المدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص٦٤.

وينظر ابراهيم بيومي مدكور: في اللغة والادب ص٤١.

وينظر محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص٧٥.

الفصل الأول

القياس- مفهومه وأقسامه

القياس لغة واصطلاحاً:

القياس لغة بمعنى التقدير: فـ«قاس الشيء يقيسه، قيسا وقياسا.. اذا قدره على مثاله.»[1].

واصطلاحاً:

هو «الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»[2] أو هو «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[3]. على ما عرفه الأنباري، وساق له تعريفات أخرى «كلها متقاربة»[4]. أو هو «حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت»[5]. وسنعتمد تعريف الأنباري لأنه أجمع، ولنوضح تأثير القياس الفقهي في تعريف

١- ابن منظور: لسان العرب مادة (قيس) مج٣ ص٢٠٠.
٢- الرماني: كتاب الحدود في النحو ص٣٨ ضمن (رسائل في النحو واللغة).
٣- الانباري: لمع الأدلة في أصول النحو ص٤٢.
٤- نفسه ص٤٢. وينظر الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٤٥.
٥- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ص٢٠.

القياس النحوي. ولا بد من أن نعرض للقياس مصطلحا في النحو العربي بهذه المعاني أو غيرها، عند أوائل النحاة، فعند الخليل، ثم بما آل اليه عند متأخري النحاة، لتتضح مسيرة (القياس) مصطلحاً. فقد نشأ القياس نشأة فطرية [1] بمسائل محدودة، تلتقي فيها الامور المتشابهة، والظواهر المتقاربة في النصوص التي انحدرت اليهم، ثم تستنبط من هذه الأشباه والنظائر مقاييس وأصول وأحكام. فلم يكن القياس «ضوابط حديدية» [2]، ولا «اجتهادا في النص» [3]، ولا هو «اشبه بالمحور الذي يدور حوله الكلام» [4].

ولا بما صار اليه عند متأخري النحاة [5]، ولكنه مر بثلاث مراحل:

الأولى (مرحلة النشأة): ورد لفظ (القياس) مقترنا بعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (ت١١٧هـ) الذي «كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل ... وكان أشد تجريدا للقياس» [6]. والمراد هنا بالقياس: القاعدة النحوية [7]، ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مروية، أو مسموعة، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها [8]. اذ لم يكن النحو يومئذ الا بمقدار، لا يتعدى في الغالب خطرات جزئية لم تنتظم مسائل النحو كلها، ثم نما وتطور، حتى ان يونس حين سئل عن علم الحضرمي «قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم الا علمه يومئذ لضحك به» [9].

١- ينظر مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ص٧٢، وورد مثله عند عبد الفتاح شلبي في «أبو علي الفارسي» ص٢١٩، وعبد العال سالم مكرم في كتابيه: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص٩٢، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص٢٥٤. من غير أن يشيرا الى من سبقهما في هذا الرأي.
٢- ينظر مصطفى السقا: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين- مقال في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٠ / ٩٦.
٣- ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، هامش المحقق ١ / ١٤.
٤- عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص٣٧١.
٥- ينظر الانباري: لمع الأدلة ص٤٢.
٦- ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥.
٧- ينظر محمد خير الحلواني: المفصل في تاريخ النحو العربي ١ / ١٤٥.
٨- ينظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص١٣.
٩- ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥.

الثانية (مرحلة المنهج) : ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي، وما يعرض من أموره عند الخليل الذي أكثر منه، وتوسع فيه، فقد عرف بتصحيح القياس [1]، وكاشف قناعه [2]، والناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل الى كامل نضجه، وتمام قوته، وأنه أصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام، فهو يستعين به ضمن حدود اللغة، بحيث لا يفرض جديدا على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغوية، لأن قياسه مبني على التشابه بين المقيس والمقيس عليه [3]، فقد عاش الخليل في البيئة البصرية ذات الثقافات المتنوعة، وعاصر مدرسة الفقه القياسية التي نشأت في الكوفه، والتي نحت بالقياس نحوا علميا.

الثالثة (مرحلة التنظير)[*] : وفيها يتصدى أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، متأثرا بالبحوث الفقهية : منهجا وتعريفا وتفريعا، لتصنيف كتاب في أصول النحو حدده «على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما»[4]. فيكون القياس لديه «تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع» [5]. فصار القياس ذا حد وشروط وأركان، وأصبح دارس النحو - فضلا عن غيره من الدارسين - يحس أنه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلا الى النحو وأصوله، لقد فرض على اللغة منهج غريب عنها.

ان التعريفات التي ذكرها الأنباري للقياس تختلف تماما عن مفهوميه اللذين مرا في المرحلتين الأولى والثانية. وإن أردنا الدقة فهو قد نقلها من

١- ينظر السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص٣٨.
٢- ينظر ابن جني : الخصائص ١ / ٣٦١.
٣- ينظر مهدي المخزومي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ص٢٥٢.
٤- الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٧٦.
٥- لمع الأدلة ص٤٢، وينظر الاغراب في جدل الاعراب ص٤٥ فالقياس «حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه».
* أعني بالتنظير : وضع الأصول النظرية لأصول النحو تعريفا وتفريعا في مبحث أو رسالة أو كتاب.

تعريفـــات الفقهاء [١]، فكانت هذه المرحلة نهاية للدرس النحوي وما أصابه فيها من جمود وعقم، مما تجاوز بالنحو حدوده الطبيعية.

وخلاصة القول ان كتاب الأنباري (لمع الأدلة في أصول النحو) كتاب في (أصول الفقه) منقول الى اللغة [٢].

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وعلة جامعة، وحكم [٣]. ويوضح الأنباري ذلك فيقول: «وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: (اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل). فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الاسناد، والحكم هو الرفع... وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو» [٤].

أولاً – المقيس عليه:

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء كان النقل سماعا أو رواية، مشافهة أم تدوينا [٥]، لينبني عليها حكم المقيس.

١- عرف الفقهاء القياس أنه: «حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من الشبه، وقيل: حمل أحد المعلومين على الاخر في ايجاب بعض الأحكام لهما، أو اسقاطه عنهما بأمر جامع بينهما فيه، أي أمر كان من اثبات صفة وحكم لهما، أو نفي ذلك عنهما، وقيل: تحصيل حكم الاصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد». ينظر مصطفى جمال الدين: القياس حقيقته وحجيته ص١٤٢، ١٤٣.

٢- ينظر فاضل السامرائي: أبو البركات ابن الانباري ودراساته النحوية ص٢٠٧.

٣- ينظر لمع الأدلة ص٤٢، والسيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص٩٦، وقد قدم السيوطي وأخر وأضاف.

٤- لمع الأدلة ص٤٢، ونقله السيوطي في الاقتراح ص ٩٦.

٥-ينظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص٩٥.

وللمقيس عليه أحكام لا بد أن تتوافر فيه، ليصح القياس عليه، دون أن نتكلف استنتاجا، ونتمحل استنباطاً، ويسلم من شبهة واعتراض، وألا نغلو فيه ونبعد، فتتحول مسائله الى ضرب من اللهو والعبث مما لا طائل وراءه.

فأحكامه هي:

١- أن يطرد في الاستعمال والقياس جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد [١].

ونحو: النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس [٢].

٢- ألا يكون شاذا في الاستعمال، ضعيفا في القياس، كحذف نون التوكيد، وذلك نحو:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس [٣]

قالوا أراد: (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وهذا مما يليق به الاطناب والاسهاب، وينتفي عنه الايجاز والاختصار [٤].

٣- ألا يكون شاذا في الاستعمال، مطردا في القياس، فان كان كذلك «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا [٥]، والا «تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله» [٦].
فليس لك أن تستعمل (أن) بعد كاد، نحو:

١- ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ٩٧.
٢- المصدر نفسه ١ / ١٢٦.
٣- ينظر أبو زيد الانصاري: النوادر في اللغة ص١٣ ونسب البيت الى طرفة بن العبد، وهو من الأبيات المصنوعة.
٤- ينظر الخصائص ١ / ١٢٦، والاقتراح ص ٩٧.
٥- سيبويه: الكتاب ١ / ٤١٤.
٦- الخصائص ١ / ٩٩.

كاد زيد أن يقوم.

فهذا قليل شاذ في الاستعمال، وليس مأبيا في القياس.

ومثله:

أقائم أخواك أم قاعدهما؟

الا أن العرب لا تقوله، فكلامها:

أقائم أخواك أم قاعدان؟

فتصل الضمير، والقياس يتوجب فصله ليعادل الجملة الأولى [١]. «ولا يقال: عسيت أخانا» [٢]، ولا: عسى زيد قائما أو قياما. فهذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره [٣].

٤- ألا يكون مطردا في الاستعمال، شاذا في القياس، فاذا كان كذلك فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره نحو قولهم:

اخوص الرمث، واستصوبت الأمر.

ومنه:

استحود، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، واستفيل الجمل [٤].

٥- ألا يكون شاذا أو ضعيفا في الاستعمال والقياس جميعا، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره اليه [٥]: كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف

١- الخصائص ١ / ١٠٠

٢- الكتاب ١ / ٥١.

٣- الخصائص ١ / ٩٧ ٩٨، وينظر (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) ١ / ٣٩١ من الخصائص أيضا.

٤- الخصائص ١ / ٩٨.

٥- نفسه ١ / ٩٩.

اليه، فينبغي أن يرد لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع فلم يبق له عصمة تضيفه، ولا مسكة تجمع شعاعه [١]. وكبيت الكتاب [٢]:

له زجل كأنه صوت حاد   اذا طلب الوسيقة أو زمير

فقوله: «كأنه بحذف الواو وتبقية الضمة، ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل، ولا على حد الوقف» [٣].

ولا يستحق منا هذا النوع أن نقف عليه، أو نعتده بل نمر به مروراً سريعاً.

٦- ليست الكثرة شرطا في المقيس عليه، فقد يقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يقاس عليه، نحو قولهم:

«شنوءة: شنئي

فلك- من بعد- أن تقول في الاضافة الى قتوبة: قتبي والى ركوبة: ركبي، والى حلوبة: حلبي، قياسا على شنئي.

قال أبو الحسن (الأخفش الأوسط): فإن قلت: انما جاء هذا في حرف واحد- يعني شنوءة- قال: فإنه جميع ما جاء.. وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه.

وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي. فهذا وان كان أكثر من شنئي فانه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي» [٤].

١- الخصائص ١ / ٣٨٧.
٢- الكتاب ١ / ٣٠.
٣- ابن جني: الخصائص ١ / ١٢٧.
٤- الخصاص ١ / ١١٥ - ١١٦ وذكر ذلك في ١ / ١٣٦. وينظر الاقتراح ص ٩٩- ١٠٠.

٧- ألا يكون مما يحتمله القياس، ولم يرد به الاستعمال، لأن فيه من التمحل والتعقيد ما تتعدد الوجوه الاعرابية فلا تنتظم القواعد المطردة، فتصعب على الناشئة وشداة النحو الذين يرومون التيسير فلا نتفق وابن جني حين يدخل في هذا «القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك، كقوله- عز اسمه- «بسم الله الرحمن الرحيم» فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين اعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها... كأن يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» برفع الصفتين جميعا على المدح. ويجوز « الرحمن الرحيم» بنصبهما جميعا عليه. ويجوز «الرحمن الرحيم» برفع الأول ونصب الثاني. ويجوز «الرحمن الرحيم» بنصب الأول ورفع الثاني. كل ذلك على وجه المدح .. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة» (١).

٨- فاذا كان المقيس عليه من الضرائر فـ«ليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها» (٢)، وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي عن هذا فقال: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما اجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا. واذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك» (٣).

٩- قد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، ومن أمثلة ذلك «أي» في الاستفهام والشرط، فإنها أعربت حملا على نظيرتها «بعض» وعلى نقيضها «كل» (٤) «لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره» (٥).

١- الخصائص ١ / ٣٩٨- ٣٩٩.
٢- الكتاب ١ / ٣٢.
٣- الخصائص ١ / ٣٢٣-٣٢٤.
٤- ينظر الاقتراح ص ١٠٧.
٥- الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٢٣: ١ / ١٨٦.
المسألة ٥٣ : ١ / ٣٦٧.
المسألة ٧٢: ٢ / ٥٢٨.
المسألة ٨٧: ٢ / ٦٣٠.

ثانيا – المقيس:

المقيس: هو المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكما، «ألا ترى أنك إذا سمعت «قام زيد» أجزت أنت «ظرف خالد، وحمق بشر» وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وانما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع» [1]. لأن «اثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال» [2]. الا أن الأمر جرى على غير ما أريد به، فأطلق بعض النحاة من غير ضابط:

« أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» [3]، وأجاز ثان «أن تبني على ما بنت العرب وعلى أي مثال» [4]. وغالى ثالث فعد «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه» [5]. وكان الخليل قد نبه على هذا فقال: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟» [6].

فالاطلاق يلزم اثبات صيغ وتراكيب لم تنطق بها العرب، فتخرج فيه عن الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها وتطورها خلال الأزمان، الى ضرب من التمرين[7]: كأن تبني بإلحاق اللام ما شئت كقولك: خرجج، ودخلل، وضربب، من خرج، ودخل، وضرب، على مثال: شملل، وصعرر [8]. أو يصاغ من ضرب على زنة شرنبث[9]. وقد رفض الخليل [10] قبلا (آرفنعا) قياسا على (آقعنسسا). فهل في ذلك فائدة ترتجى في تصريف اللغة ونحوها [11]؟

١– ابن جني: المنصف في شرح التصريف ١ / ١٨٠.
٢– لمع الأدلة ص٤٧.
٣– الخصائص ١ / ١١٤، ١ / ٣٥٧، ١ / ٣٦٠، ١ / ٣٦٩ والاقتراح ص١٠٨.
٤– المنصف ١ / ١٨٠.
٥– السيوطي: المزهر في علوم اللغة ١ / ١٥٣ نقلا عن شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي.
٦– المنصف ١ / ١٨٠.
٧– ينظر أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص١٨٥.
٨– ينظر الخصائص ١ / ٣٥٨، والاقتراح ص١٠٨.
٩– شذا العرف ص١٨٥.
١٠– ينظر الخصائص ١ / ٣٦٠.
١١– ورد في أصول النحو لابن السراج ٢ / ٣٣٤:
الذي التي قامت في داره هند عمرو.
اللذان اللتان قامتا في دارهما الهندان العمران.
الذي التي أخته أمها هند زيد.
الذي التي أختها هند أخته زيد .. الخ فتأمل.

والمقيس نوعان [1]:

١- اما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه، بأن نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت:

٢- واما أن يكون حكما نحويا نسب من قبل الى أصل مستنبط من المسموع كما في:

- اعراب الفعل المضارع على اعراب اسم الفاعل.

- حمل اعمال «ما» على اعمال ليس.

- جزم الأفعال على جر الأسماء.

- رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل.

- بناء الاسماء على بناء الحروف.

ثالثا- الجامع:

ان الصلة بين طرفي القياس: المقيس عليه، والمقيس لا تتحقق الا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها (الجامع)، وربما سميت (العلة) [2]، أو (العلة الجامعة) [3]، التي هي أحد أركان القياس.

وقد اختار باحث معاصر [4] مصطلح (الجامع)، لأن من بين أنواع الجامع العلة، ليؤمن اللبس على ما يبدو لي من ذلك.

١- ينظر أصول التفكير النحوي ص٨٣: «يمكن أن نقسم القياس - بحسب نوع المقيس- على قياس نصوص، وقياس ظواهر». وينظر الأصول ص١٨٦: «والمقيس نوعان: أ- غير مسموع عن العرب، ب- مسموع غير مطرد». وفي هذا الأخير نظر. فهل المقيس الا غير المسموع؟ فإذا سمع فعلى أي شيء يحمل؟

٢- الأنباري: لمع الأدلة ص٤٢.

٣- السيوطي: الاقتراح ص٩٦.

٤- ينظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص١١١.

والجامع أحد ثلاثة:

١- العلة: ويسميها الرماني العلة القياسية وهي «التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم (كذا) ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الاضافية» [1]. وشرطها «أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه» [2].

٢- الشبه: وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه، والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل [3]، ويرى بعض العلماء أن (العلة) قد تلتبس مع (الشبه) لأنها تتضمن الشبه أيضا، وهذا غير صحيح لأن للعلة شروطا لا تتوافر في الشبه، ولأنها -هنا- بمعناها الاصطلاحي نوع من الشبه وليس العكس. وقد أوضح العلماء الفرق بين العلة والشبه: في أنه ان كان الشبه ناتجا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وان لم يكن كذلك كان شبها[4]. ومثاله «أن يدل على اعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه» [5]. أي أن اعراب المضارع - في رأي البصريين- هو لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا. فاللفظ: لموازنته له في الحركات والسكنات، كضارب ويضرب. والمعنى: فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخولها عليه يتخصص. كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال وعند دخول أحد حرفي الاستقبال يتخصص. والاستعمال: فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليهما نحو:

١- الحدود في النحو ص٥٠، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة).
٢- السيوطي: الاقتراح ص١٢٤.
٣- الأنباري: لمع الأدلة ص٥٦.
٤- ينظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص١١٣-١١٤.
٥- لمع الأدلة ص٥٦.

جاءني رجل ضارب أو يضرب.

وان زيدا لضارب أو ليضرب.

فالشبه بين المضارع والاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال «ليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة هو العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل- الذي هو الاسم- إنما هو لإزالة اللبس، لأن الاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه .. وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه»[1].

٣- الطرد: وهو وجود الحكم مع فقدان الاخالة (المناسبة) في العلة [2]، وكون الطرد- وحده- جامعا مذهب قوم من العلماء مستدلين على ذلك بأمور [3] هي:

أ- أن الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود في الطرد.

ب- ان عجز المعترض عليها دليل على صحتها.

ج- ان الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه اخالة أو شبه.

ورفض كثير من العلماء حجية الطرد بأمرين:

أ- «أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الاعراب في كل اسم غير منصرف، بل نعلم يقينا أن ليس

١- لمع الأدلة ص٥٧.
٢- نفسه ص٥٨.
٣- نفسه ص٥٩.

انمـا بني لأن الأصل في الافعـال البناء. وأن مـالا ينصـرف إنمـا أعـرب لأن الاصل في الاسماء الاعراب» (1).

ب- «ان الطرد لا يكون علة، لأنه لو كان علة لأدى ذلك الى الدور، ألا ترى أنه اذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أني أدعي أن هذه علة في كل موضع آخر، فاذا قيل له: ما الدليل على أنها علة في كل آخر، فيقول: دعواي أنها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه. فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعا؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة، فاذا قيل له: فان الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة: فما الدليل على أن الحكم يثبت معها في المحل الذي هو فيه؟ فيقول: كونها علة. فاذا قيل له: وما الدليل على كونها علة؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه. فيصير الكلام دورا»(2).

وقد رد الأنباري على المحتجين بالطرد جامعا وأبطل دعواهم: فخطأ الدليل الأول بقوله: «فليس من ضرورة أن يكون دليلا على صحة العلة أن يكون هو العلة»(3).

وخطأ الدليل الثاني بقوله: «بل عجزكم عن تصحيح للعلة عند المطالبة دليل على فسادها» (4).

وخطأ الدليل الثالث بقوله: «هذا تمسك بالطرد في اثبات الطرد» (5).

١- لمع الأدلة ص٥٨.
٢- نفسه ص ٥٩.
٣- نفسه ص ٥٩.
٤- نفسه ص٦٠.
٥- نفسه ص٦٠.

سلامة العلة :

تعارف النحاة على اصطلاح «القوادح في العلة» وهي جملة أمور تبطل العلة وبعدمها تسلم العلة وتصح ، وهي :

١- النقض : «هو وجود العلة ولا حكم» [١]. وقد اشترط الجمهور الطرد في العلة بحيث اذا تخلف الحكم معها لم تصح ، وذهب بعضهم الى أنه يجوز تخصيص العلة ، ولا يشترطون سلامتها من النقض [٢]. فمثال النقض «أن يقول : انما بنيت (حذام) ، و(قطام) ، و(رقاش) لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و(قاطمة) و (راقشة) . فيقول : هذا ينتقض بـ (أذربيجان) فان فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني بل هو معرب غير منصرف» [٣]. وأضاف الأنباري موضحا أن «الجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ»[٤] أي لا يكون الجواب برفض العلة بل بابتكار سبب لتخلف الحكم.

٢- تخلف العكس : والعكس «انتفاء الحكم عند عدم العلة» [٥]، وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة [٦].

وقد ذهب أكثر النحاة الى هذا الشرط ، اذ أنهم يشترطون العكس في العلة ، ويرى بعضهم أنه لا يشترط ذلك ، ومن ثم يجيزون تخلفه [٧]

٣- عدم التأثير : ومعناه «أن يكون الوصف لا مناسبة فيه» [٨]، وذلك مثل «ان تدل على ترك صرف حبلى فتقول : إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف

١- الأنباري : الاغراب في جدل الأعراب ص٦٠ .
٢- السيوطي : الاقتراح ص١٥٠ .
٣- الاغراب في جدل الاعراب ص٦٠ .
٤- نفسه ص٦٠ .
٥- السيوطي : الاقتراح ص١٥٢ .
٦- ينظر الأنباري : لمع الأدلة ص٦٣ ، ص٦٤ .
٧- نفسه ص٦٣ ، ص٦٤ .
٨- السيوطي : الاقتراح ص١٥٣ .

التأنيث المقصورة. فذكر (المقصورة) حشو لأنه لا أثر له في العلة لأن ألف التأنيث لم تستحق ان تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة، وانما كانت مانعة للصرف لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة» [1].

واختلف النحاة في الوصف غير المؤثر أيضا، فالأكثر على أنه لا يجوز الحاق (الوصف الحشو) بالعلة أطلاقا [2]، في حين أجاز بعضهم زيادة وصف لا مناسبة فيه لضرب من الاحتياط، بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها[3].

أما الوصف الذي يزاد لدفع النقض في العلة، فاختلفوا فيه أيضا فذهب الأنباري الى أنه يعد حشوا فيمتنع ذكره في العلة ويكون وجوده قادحا فيها. وذهب آخرون الى أنه لا يعد حشوا لأن الأوصاف في العلة تفتقر الى شيئين أحدهما أن يكون لها تأثير، والثاني أن يكون فيها احتراز، فكما لا يكون ما له تأثير حشوا فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا [4].

٤- القول بالموجب: وهو «أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف» [5].

ومثاله ما ذكر في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، قيل: ان «جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال» [6] فيقال «أنا أقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان ذو الحال مضمرا»[7].

١- الانباري: لمع الأدلة ص٧٢.
٢- ينظر نفسه ص٧٢.
٣- ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ١٩٤.
٤- ينظر الأنباري: لمع الأدلة ص٧٢، ص٧٣.
٥-الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٥٦.
٦- نفسه ص٥٧.
٧- نفسه ص٥٧.

فجواب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب. أو بأن يجعله من قبيل القول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة جميعا فلا يكون قولا بموجبها [1].

٥- فساد الاعتبار: وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص [2]. وذلك «مثل أن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك الى أن نرده عن الأصل الى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياسا على مد المقصور فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز» [3].

والجواب عن فساد الاعتبار لا يكون - عند النحاة- بالرجوع الى النصوص المعترض بها، وانما يكون بالطعن في النصوص المنقولة إما: بالطعن في إسنادها، وإما بالطعن في متنها. ولكل منهما وجوه تفنن النحاة فيها لرفض النصوص المعارضة لما وضعوه من علل وما بنوه من أقيسة وما انتهت اليه من أحكام [4].

٦- فساد الوضع: وهو «أن يعلق على العلة ضد المقتضى» [5] وذلك «مثل أن يقول الكوفي: انما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الالوان لأنهما أصل الألوان. فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضى لأن التعجب انما امتنع من سائر الالوان للزومها المحل وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع» [6].

١- ينظر السيوطي: الاقتراح ص١٥٦.
٢- ينظر الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٥٤.
٣- نفسه: ص٥٤.
٤- ينظر السيوطي: الاقتراح الصفحات ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠.
٥- الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٥٥.
٦- نفسه: ص٥٥-ص٥٦.

والجواب عن فساد الوضع يكون بأن «يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر» [١].

٧- المنع في العلة: ويكون في الأصل والفرع [٢]، أي في المقيس عليه، والمقيس.

والجواب عن منع العلة «أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد الوضع. [٣]»

٨- المطالبة بتصحيح العلة: وسبيل البرهنة على صحة العلة يكون «بشيئين: بالتأثير وشهادة الأصول» [٤].

٩- المعارضة: وهي «أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة» [٥] وذهب الأنباري الى أنها مقبولة لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل [٦].

هذه هي أهم القوادح في العلة التي جمعها السيوطي، فأقول: ان قراءة متفحصة لهذه القوادح تكفي أن نقرر تمحل النحاة في التعليل واغراقهم النظر للاختلاف القائم بين النحاة فيها مما يصل في كثير الى التناقض، ولأن النحاة لم يلتزموا تصحيح العلل النحوية منهجا وأسلوبا أو اطراحها لما فيها بل ذهبوا يسوقون العلل تلو العلل ويبتكرونها ليعززوا هذا الرأي ونقض ذلك فأدت بهم هذه السبيل الى هذا التفنن في العلة ومسالكها وقوادحها، واغراق المنهج اللغوي السليم بما يعقده ويذهب به مذهبا بعيدا عن اللغة فيتحولون به الى مماحكات عقلية نظرية.

١- الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٥٦.
٢- نفسه: ص٥٨.
٣- نفسه: ص٥٨.
٤- نفسه: ص٥٩.
٥- السيوطي: الاقتراح ص١٦٣.
٦- ينظر الأنباري: الاغراب في جدل الاعراب ص٥٣.

رابعا – الحكم :

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن اعطاءه حكمه، لذا فان الحكم –عند النحاة– ينقسم على ستة أقسام هي [1] :

١ – الواجب : كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف اليه، وتنكير الحال والتمييز.

٢– الممنوع : كأضداد ما ذكر في الواجب.

٣– الحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

٤– القبيح : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.

٥– خلاف الأولى : كتقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيدا.

٦– جائز على السواء : كحذف المبتدأ أو الخبر واثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وليس هناك شك في تأثر النحاة المتأخرين تقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي، وخلطهم هذا بذاك، وهو دليل آخر ينهض في رفض هذا المنهج.

أقسام القياس :

على الرغم من أن (علم أصول النحو) كان محور دراسات متعددة توافرت عليه لتجعل منه علما واضح المعالم والأبعاد، فإنه لم يستوف بحث تلك الأصول ولا سيما أقسام القياس، وقد تتبعناها في كتب النحو وأصوله، فوجدناها متشعبة، لأن النحاة قد نظروا الى القياس من جوانب مختلفة، فصارت له مصطلحات كثيرة تنحصر فيما يأتي :

١– ينظر السيوطي : الاقتراح ص ٣٩.

أولاً- ينحل القياس بحسب الاستعمال الى :

أ- القياس المطرد: وهو «ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا» [1].

وقد نظر النحاة الى الكلام المسموع من حيث الكثرة والقلة، فقال فيه ابن هشام: «اعلم أنهم يستعملون: غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الاشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة الي ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك» [2].

وليست هذه الأعداد مقصودة ولا حاضرة في أذهان النحاة جميعا على ما قطع به أحد الباحثين فقال: انها الكثرة العددية لا ريب» [3].

وأوضح أمين الخولي أن المقصود بالمطرد والشاذ ليس الكثرة في عدد الألفاظ المستعملة في الباب وقلتها وإنما هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب والشاذ يقابله فيخالف الحال العامة [4].

وقد ذكر سيبويه القياس المطرد فقال: «فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية. ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في زور، وآشوب: فيقولون: زور وأشوب، وهو التخليط لأن هذا ليس من كلامهم» [5] ومثله «وأما الخليل فكان يزعم أن قولك: (جاء) و (شاء) ونحوهما: (اللام) فيهن مقلوبة، وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه اذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة» [6]. ومثله «فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما

١- ابن جني: الخصائص ١ / ٩٧.
٢- السيوطي الاقتراح ص٥٩.
٣- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص٤٠.
٤- تنظر مجلة المجمع العلمي العراقي: مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين غير العادية ببغداد. ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م ص١٠١.
٥- الكتاب ٤ / ٣٠٦.
٦- نفسه ٤ / ٣٧٧.

يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته»[1]. ومثله: «اذا كان ثانيه من الحروف الستة[*] فان فيه أربع لغات: مطرد فيه فعل، وفعل، وفعل، وفعل. اذا كان فعلا أو اسماً أو صفة فهو سواء»[2].

والمطرد- عند سيبويه- على ما ترى الدكتورة خديجة الحديثي: «هو ما اجتمعوا عليه، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما أشبهه»[3].

وقد يسميه سيبويه (المتلئب) حينا، فيقول: «وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئباً»[4]، ويسميه حينا آخر (الوجه)[5] أو «الذي يلزم ولا ينكسر»[6] أو «أنه قول العرب كلهم»[7]، ومثل هذا كثير في الكتاب[8].

أما الفراء فقد ذكر المطرد أيضا فقال: «فهذا في بئس ونعم مطرد كثير»[9].

وأرى أن المطرد والغالب والكثير والشائع عند سيبويه والفراء بمعنى، بل أن الكثير هو المطرد وذلك من خلال ما تتبعته من استعمالهما العبارات الآتية:

وهذا في كلام العرب كثير.

ومما كثر في كلام العرب.

وهو أكثر في الكلام.

١- الكتاب ٢ / ١٨٣.
٢- الكتاب ٤ / ١٠٧.
٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٥٩.
٤- الكتاب ٣ / ٥٥٤.
٥- نفسه ٣ / ٤٦٨.
٦- نفسه ٤ / ٨٥.
٧- نفسه ٢ / ١٨٣.
٨- للتفصيل تنظر خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه الصفحات: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.
٩- معاني القرآن ١ / ٢٦٨.
* المقصود بالحروف الستة هو: حروف الحلق وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

وذلك كثير في العربية.

وعلى هذا اكثر كلام العرب.

ومثله كثير.

ويرى المبرد أن «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[1]، وهذا هو الصواب لأن ما يراد بالقياس المطرد هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو. ويجدر بنا أن نعتمد هذا النوع من القياس ونطرح غيره لما فيه من قرب من اللغة وطبيعتها، وكثرة دورانه في أمّات كتب النحو وسيرورته فيها واعتمادها له في جل مسائل النحو. ولا نرى من يذهب الى أن «قياسات النحو تتوقف ولا تطرد»[2].

ب- القياس الشاذ: هو «ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك الى غيره»[3]. أي: أن الشاذ هو «الخارج عن القاعدة»[4]. ولم يحدد القدماء المقصود بـ (الشاذ)، فكل ما ذكروه عنه أنه مقابل للمطرد[5]، وكأنهم كانوا يكتفون بما عندهم من مفاهيم معروفة شائعة عنه وعن غيره من المصطلحات، فلا يجدون بهم حاجة الى تحديد مدلولاتها، فهم يستعملون ألفاظاً مختلفة وكثيرة تقابل المطرد والغالب والكثير، والوجه، والأصل، فيذكرون: القليل والنادر والشاذ والقبيح والرديء والضعيف والفاسد والمحال[6]،

وهذه كلها وان كانت تختلف في معناها ودورانها عند النحاة، تؤدي ما لم يجر على القاعدة، ويعبرون عن أمثلتها بأنها تحفظ ولا يقاس عليها وهذا هو المقصود.

١- الكامل ١ / ١٨٥.
٢- ياقوت: معجم الأدباء ١٨ / ٢٦١.
٣- ابن جني: الخصائص ١ / ٩٧.
٤- فتحي عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص١٥٨.
٥- ينظر خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو ص٢٣٦.
٦- للتفصيل ينظر: ظاهرة الشذوذ ص١٥٩ الى ص ١٩٤.

قال سيبويه: «وزعموا أن بعضهم قرأ: (ولات حين مناص) وهي قليلة»[1]، وقال: «وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف»[2]. وقال: «وزعم الخليل أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيهم قائل لك شيئا، قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لانه اذا طال الكلام فهو أمثل قليلا، وكأن طوله عوض من ترك (هو) وقل من يتكلم بذلك»[3]. وقال الفراء: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا»[4]. وقال: «قمت أنا وأنت، وقمت وأنت قليل»[5]. وقال: «خلد الى الأرض بغير ألف قليلة»[6]. وقال ثعلب: «وشورتها وأشرتها وهي قليلة»[7]. وقال: «اذا كان فعل يفعل فالمصدر منه مفعل مفتوح، كبر يكبر مكبرا وعمل يعمل المعمل وقد يقال مكبر وهو قليل»[8]. وقال: «استعملته ملايلة، ومياومة، ومساوعة، ومشاهرة، ومساناة، ومسانهة، ومجامعة وهو قليل»[9].

وقال سيبويه: «وقد جاء على فعلان نحو الشكران والغفران، وقالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود فانما هذا الأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها»[10]. وروى الفراء أن الكسائي يقول عن مكرم، ومعون «هما مفعل نادران لا يقاس عليهما»[11]. وقال الفراء: «وقرأها نافع المدني (فهل عسيتم) بكسر السين ولو كانت كذلك لقال: عسي في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة»[12].

١- الكتاب ١ / ٥٨.
٢- نفسه ١ / ١٤٧.
٣- نفسه ٢ / ٤٠٤.
٤- معاني القرآن ١ / ٤٧٠.
٥- نفسه ١ / ٣٠٤.
٦- نفسه ١ / ٣٩٩، ٢ / ٤٤.
٧- مجالس ثعلب ١ / ١٨٩.
٨- نفسه ١ / ١٤٨.
٩- نفسه ٢ / ٥٤٦.
١٠- الكتاب ٤ / ٨.
١١- معاني القرآن ٢ / ١٥٢.
١٢- نفسه ٣ / ٦٢.

وقال سيبويه: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[1] ومثل هذا كثير في الكتاب. وقال الفراء: «... (من دونك)[*] فلو لم تكن في الأولياء (من) كان وجها جيدا، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم في (من أولياء) وان كانت قد وقعت في موقع الفعل، وانما آثرت قول الجماعة، لأن العرب انما تدخل (من) في الأسماء لا في الأخبار ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء، وما عندي من شيء، ولا يقولون ما رأيت عبد الله من رجل»[2]. وقال: «وقد قرأ بعض القراء (هل أنتم مطلعون فاطلع)[3] فكسر النون، وهو شاذ، لأن العرب لا تختار على الاضافة اذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحداً إلى اسم مكني عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضاربانني، ولا للجميع: ضاربونني، وانما تكون هذه النون في فعل ويفعل مثل: ضربوني ويضربني وضربني»[4]. وقال: «وقد قالت العرب: دراك من أدركت وهو شاذ»[5]. وقال ثعلب: «وانشد[*]

عسى الغوير أبؤسا

أي عسى أن يكون، مثل كان عبد الله قائما. وهو شاذ. عسى زيد قائما شاذ[6]». وقال: «خذ اللص قبل يأخذك. قال: هذا شاذ. وقال: خذ اللص قبل يأخذك، القياس»[7].

وقال سيبويه: «فان بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب.[8]» وقال: «واعلم أنه

١- الكتاب ٢ / ٤٠٢.

٢- معاني القرآن ٢ / ٢٦٤.

٣- الآية ٥٤ من سورة الصافات.

* الاية ١٨ من سورة الفرقان: «قالوا سبحانك ما كان ينبغي أن نتخذ من دونك من أولياء ولكن متعتهم وآباءهم حتى نسوا الذكر وكانوا قوما بورا».

٤- معاني القرآن ٢ / ٣٨٦.

٥- نفسه ٣ / ٨١.

٦- مجالس ثعلب ١ / ٣٠٧.

٧- نفسه ١ / ٣١٧.

٨- الكتاب ٢ / ٣٦٣، ٣٦٤.

* وهذا وهم أما من الناسخ وأما من المحقق لأن هذا ليس شعرا بل مثل من أمثال العرب.

يقبح أن تقول: هذا من منطلق اذا جعلت المنطلق حشوا أو وصفا»[١]. وقال الفراء: «فقبيح أن تقول: أتيت زيدا وقائم أبوه، واتيت زيدا ويقوم أبوه»[٢]. وقال: «تقول: ما هو بذاهب أحد، وأما هو فذاهب زيد، لقبح أما ذاهب فزيد»[٣]. وقال: «من هو أختك هند، قبيح»[٤]. وقال سيبويه: «وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاى موافقة للجر وني موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه رديء»[٥]. وقال الأخفش الأوسط: «وقال: (ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا)[٦] على الصفة وقال بعضهم: (ربنا) على (ياربنا) وأما (والله) فجره على القسم ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت الله ربنا ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم وهذا في القياس رديء»[٧] وقال سيبويه: «قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي:

قد اصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر»[٨]. وقال الفراء: «واذا أوليت نعم وبئس من النكرات ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و (أي) كان الكلام فاسدا، خطأ أن تقول: نعم مثلك زيد، ونعم أي رجل زيد»[٩]. وقال: «ولذلك كان محالا قولك: عسى قام»[١٠]. وقال: «ولذلك كان محالا قولك: عسى قام.[١١]» وقال: جلست بين عبد الله فزيد محال»[١١]. وقال ثعلب: «إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان محالاً.»[١٢] وقال: «الذي يقوم فإنه أخوك. قال: ذهب الفراء الى أن الاوائل هي ترفع وليس بشيء. الذي عندك فأخوك قال: ان كان قدر (حل) فمحال»[١٣].

١- الكتاب ٢ / ١٠٨.
٢- معاني القرآن ١ / ٥١.
٣- نفسه ٢ / ٥٢.
٤- مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٧.
٥- الكتاب ٢ / ٣٧٦.
٦- الآية ٢٣ من سورة الأنعام.
٧- معاني القرآن ٢ / ٢٧٠.
٨- الكتاب ١ / ٨٥.
٩- معاني القرآن ١ / ٥٧.
١٠- نفسه ١ / ٢٤.
١١- نفسه ١ / ٢٢.
١٢- مجالس ثعلب ١ / ١٤٦.
١٣- نفسه ٢ / ٣٩٩.

وخلاصة ما ورد من الأمثلة أن النحاة وصفوا تلك الشواهد بالألفاظ التي ذكرت على أنها تقابل المطرد وأنهم ذكروها لأنهم سمعوها الا أنها لا تتسق والقواعد التي بنوا عليها، فالمبرد يقول: «اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك»[١].

ج- القياس المتروك: ويسمى (المهجور) أيضا، ولم يحدده النحاة وانما ذكروه وضربوا له الامثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، قال سيبويه: «وأما ثلثمائة الى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات»[٢]. وقال أبو علي الفارسي: «ربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوهما مضافا الى الجمع على القياس المتروك»[٣]. وقال ابن يعيش: «وقد رجع الى القياس من قال:

ثلاث مئين للملوك وفى بها   ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم»[٤]

وقال ركن الدين الاستراباذي: «واذا جاوزت العشرة قلت: أحد عشر، واثنا عشر للمذكر، واحدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث، أما الجزء الأول فقد جاء حال التركيب بحاله حال الافراد غير أن الواحد غير الى الأحد والواحدة الى الاحدى طلبا للتخفيف في ا لمركب وأما الجزء الثاني أعني عشرة فقد رجع الى القياس المهجور وهو أنه أنث للمؤنث وذكر للمذكر»[٥].

ثانيا- وينحل القياس هنا بحسب العلة الجامعة الى ثلاثة أضرب:

أ- قياس العلة: وهو «أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[٦]. وينقسم هذا على:

١- السيوطي: الاشباه والنظائر ٣ / ٩٤.
٢- الكتاب ١ / ٢٠٩.
٣- الايضاح العضدي ١ / ٢١٠.
٤- شرح المفصل ٦ / ٢١.
٥- البسيط في شرح الكافية ٢ / ٨٤٤-٨٤٥ (تحقيق حازم الحلي) (رسالة جامعية غير منشورة).
٦- الأنباري: لمع الأدلة ص٥٤.

١- قياس المساوى[١] : في حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد[٢]، أو حمل نظير على نظير، أما في اللفظ كزيادة (ان) بعد ما المصدرية الظرفية والموصلة[٣] وأما في المعنى جواز: غير قائم الزيدان حملا على : ما قام الزيدان[٤]. وأما فيهما (في اللفظ والمعنى) كحملهم اسم التفضيل على (أفعل التعجب) في الشروط التي يصاغ منها[٥]. ومثل هذا كثير في الكتاب.

٢- قياس الأولى: وهو «حمل اصل على فرع»[٦] أي ان العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومنه حملهم اسم الفاعل في اضافته الى ما بعده وعمله الجر فيه وهو معرف بأل على الصفة المشبهة، قال سيبويه: «هذا الضارب الرجل شبهوه بـ (الحسن الوجه) وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله الا أنه اسم وقد يجر كما يجر وينصب أيضا كما ينصب»[٧].

ومنه أيضا الغاء (ليس) حملا على (ما) وهي فرع عليها في العمل، وقال: «وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما»[٨].

٣- قياس الأدون: وهو «حمل ضد على ضد»[٩] أي: ان العلة في الفرع أضعف منها في الأصل ومثاله:

«لم يضرب الرجل، حمل الجزم على الجر»[١٠].

١- ينظر السيوطي: الاقتراح ص١٠١.
٢- ينظر الأنباري: لمع الأدلة ص٥٤.
٣- ينظر نفسه ص١٠٥.
٤- ينظر نفسه ص١٠٦.
٥- الكتاب ٤ / ٩٥-٩٦.
٦- الاقتراح ص١٠١.
٧- الكتاب ١ / ١٨٢.
٨- نفسه ١ / ١٤٧.
٩- الاقتراح ص١٠١.
١٠- نفسه ص١٠٦.

ب- قياس الشبه: وهو «ان يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[1]. ومثاله: «اعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم»[2].

ج- قياس الطرد: قيل فيه «هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة»[3]. كبناء ليس، واعراب ما لا ينصرف[4].

ثالثا: وينحل القياس هنا بحسب المعنى واللفظ الى ضربين:

القياس المعنوي، والقياس اللفظي «وهذان الضربان وان عمّا وفشوا في هذه اللغة فان أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي»[5].

أ- القياس المعنوي: هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية[6]، كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض من الأسباب المانعة للصرف[7].

ب- القياس اللفظي: هو «مضامة اللفظ للفظ.»[8]وقد ارتأى ابن جني أن يلحقه بالقياس المعنوي فقال: «واعلم أن القياس اللفظي اذا تأملته لم تجده، عاريا من اشتمال المعنى عليه، الا ترى أنك اذا سئلت عن (ان) من قوله:

ورج الفتى للخير ما ان رأيته ... على السن خيرا لا يزال يزيد

فانك قائل ذخلت على (ما) وان كانت (ما) ههنا مصدرية، لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله:

ما أن يكاد يخليهم لوجهتهم ... تخالج الأمر ان الأمر مشترك

١- الأنباري: لمع الأدلة ص٥٦.
٢- نفسه ص٥٦.
٣- نفسه ص٥٨.
٤- نفسه ص٥٨.
٥- ابن جني: الخصائص ١ / ١٠٩.
٦- نفسه ١ / ١٠٩.
٧- نفسه ١ / ١٠٩.
٨- نفسه : ١ / ١١٠.

وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية الى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي، أفلا ترى أنك لو لم تجذب احدهما الى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك الحاق (ان) بها. فالمعنى اذن اشبع وأسير حكما من اللفظ، لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج الى تصور حكم اللفظي. فاعرف ذلك»[١].

فاذا انضم اللفظي الى المعنوي على ما يرى ابن جني فنحن نؤيده في ذلك تخففا من التفريغ، ونرى أن ينضم المعنوي الى القياس المطرد الذي يجمع الاشباه والنظائر لتطرد فيها علة المشابهة أو حمل النظير على النظير سواء أكان لفظا أم معنى.

رابعا– وينحل القياس رابعة بحسب الوضوح والخفاء الى ضربين:

أ– القياس الجلي: وذلك مثل «حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها .. قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جلي»[٢].

ب– القياس الخفي: ويسمى (استحسانا)[٣] لذا «فان كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسا خفيا»[٤]. والاستحسان: «هو ترك القياس والاخذ بما هو أرفق للناس»[٥]. مثل: جمع ميثاق على مياثق، وصرف (هند) و (نوح) والقياس منع الصرف، وجمع أرض على أرضين[٦].

١– الخصائص ١ / ١١٠–١١١.
٢– السيوطي: الاقتراح ص١٧٠.
٣– الشريف الجرجاني: التعريفات ص١٩٠.
٤– نفسه ص١٩٠.
٥– نفسه ص١٨.
٦– الاقتراح ص١٨١، ص١٨٢، ص١٨٣.

وهذان الضربان منقولان نقلا حرفيا من القياس الفقهي الى القياس النحوي، لذلك نرى أن يحذفا من النحو جملة.

ان من يطالع في جزئيات هذا الفصل يجد أن القياس قد تحول الى صناعة ذهنية، ورياضة عقلية، ابتعدت به عن ان يكون الطريق التي يسهل بها أن نضع ضوابط عامة للظواهر المشتركة. ليستعين بها المتعلم صيانة لسانه وقلمه قراءة وكتابة، مما أفضى الى نفور عام من القياس، فالنحو.

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني

القياس بين البصريين والكوفيين

كان البصريون أسبق من الكوفيين الى دراسة اللغة والنحو استقراء، وتقعيدا، وتأليفا. وقد انماز منهجهم بابتناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب[١]، واذا اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأوله[٢]، أو عده لغة[٣]، أو رماه بالشذوذ، أو القلة، أو الندرة، أو الخطأ، لأنهم- أعني البصريين- «لا يلتفتون الى كل مسموع»[٤]، ولا يجيزون الا ما أخذوه من القبائل الست[٥]، تاركين ما عداها.

أما الكوفيون- على ما يراه خصومهم- فانهم «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا، وبوبوا عليه»[٦]. وانهم «اذا سمعوا لفظا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابا»[٧]. ويبدو لي أن ما ذكر مبني على رأي ابن درستويه

١- ينظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢، ص٣٩.
٢- ينظر عبد الحميد حسن: القواعد النحوية ص٧٥.
٣- ينظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢، ص٣٩.
٤- السيوطي: الاقتراح ص٢٠١.
٥- ينظر نفسه: ص٥٦، نقلا عن كتاب (الالفاظ والحروف) للفارابي، والقبائل هي: تميم وقيس وأسد وهذيل وكنانة وطيء.
٦- نفسه: ص٢٠٢.
٧- السيوطي: همع الهوامع ١ / ٤٥، نقلا عن صاحب الافصاح.

في الكسائي «واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي»(١) الذي «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلا، ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك»(٢).

وقد اتجه الباحثون الى عد المذهب البصري مذهب قياس، وعدوا المذهب الكوفي مذهب سماع(٣). وبلغ التعصب بأحدهم أن يقول: «ان المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم»(٤).

ولنا أن نسأل بعد أن أجملنا القول في المذهبين:

هل صحيح ما قيل عن البصرين أنهم أصح قياسا من الكوفيين؟(٥) وما حقيقة موقفهما منه؟ وهل سلم لهما كلا المنهجين؟

هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذا الفصل:

لم يسلم منهج البصريين من المآخذ على الرغم من اطراد قواعده وأحكامه، ففيه «شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي» (٦) ومنه:

١- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٨٢.

٢- السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ / ١٦٤، وقريب منه ما ورد عند ياقوت: معجم الأدباء ١٣ / ١٨٣.

٣- ينظر دي بور: تاريخ الفلسفة في الاسلام ص٥٥.
وفايل: مقدمة كتاب الانصاف ترجمة عبد الحليم النجار مخطوطة د. حاتم الضامن.
وعبد الحليم المجيد عابدين: المدخل الى دراسة النحو العربي ص٦٤.
وأحمد أمين: ضحى الاسلام ٢ / ٢٩٦.
وطه الراوي: نظرات في اللغة والنحو ص١١.
وعبد الحميد حسن: القواعد النحوية مادتها وطريقتها ص٧٥.
وعبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص٤٤٠.
وابراهيم أنيس: طرق تنمية الالفاظ في اللغة ص٢٢.
واحمد مكي الانصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٦٠.
وعبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص٩١.
وعبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية ص٢٥٠-٢٥١.
وشوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٥٩ وما بعدها.
وابراهيم بيومي مدكور: المصطلح النحوي مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ٣٢ عام ١٩٧٣م ص١٤.

٤- سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص٧٤-٧٥.

٥- ينظر السيوطي: الاقتراح ص٢٠١.

٦- عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية ص٩٢.

١- لقد تحجروا واسعا في اقتصارهم الرواية على قبائل معينة، فأهدروا ثروة لغوية كبيرة لقبائل أخرى فصيحة منها سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف «وهم الذين يقال لهم عليا هوازن»[١]، وقريش خاصة. مما حدا بعض الباحثين مغاليا أن يصف استقراءهم بأنه لم يكن جادا، ولا شاملا، ولا مستوفيا[٢]، ويتهمهم آخر بضعف الاستقراء[٣]، وثالث «بقصور النحو المؤسس على ما جمعوه»[٤].

٢- على أنهم - مع تشددهم- لم يلتزموا التمسك بقانونهم في الكثرة والقلة، فقد خالفهم بعض أئمتهم، وفي مقدمتهم سيبويه الذي أجاز القياس أحيانا على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس على ما زعموا، ومن هذا:

أ- قياسه في النسب الى شنوءة بشاهد واحد ليس لديهم غيره[٥]، في حين لم يقس على ما هو أكثر من ذلك نحو: قرشي وثقفي، وقد عد المبرد شنئي شاذا لا يقاس عليه[٦].

ب- قياسه تصغير (أميلح) بما نقله عن الخليل الذي قال فيه: «لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر .. ولكنهم حقروا هذا اللفظ»[٧].

ج- لا يقول بقياسية فاعل وفعال في النسب: «وذلك قولك لصاحب الثياب: ثواب، ولصاحب العاج: عواج ولصاحب الجمال التي ينقل عليها:

١- السيوطي: المزهر ١ / ٢١٠.
٢- ينظر أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ص٧٥.
٣- ينظر محمد خير الحلواني: الاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص٣٩٦.
٤- عباس حسن: اللغة والنحو ص٧١.
٥- ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٩، ٣٤٥. وينظر شرح الأشموني ٣ / ٧٣٢.
٦- ينظر شرح الاشموني ٣ / ٧٣٢.
٧- الكتاب ٣ / ٤٧٧-٤٧٨.

جمال ... وذا أكثر من أن يحصى»[1]. فاذا كان هذا أكثر من أن يحصى فلم لا يقاس عليه؟ وقد قال بقياسيتهما المبرد [2].

د- يجيز سيبويه والمبرد مجيئ الحال من النكرة المحضة بغير مسوغ قليلا[3].

هـ- يمنع وقوع المصدر المنكر حالا وان ورد به السماع فيقول: «وليس كل مصدر وان كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع»[4]. وقاسه المبرد فقال: «ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسد مسده، فيكون حالا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه وذلك قولهم: قتلته صبرا .. فهذا يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها»[5].

و- اختلفوا في فتح العين المكسورة من الرباعي عند النسب، كتغلب تغلبي، ويشرب يشربي، ومشرق ومغرب مشرقي ومغربي، فذهب الخليل وسيبويه الى أنه شاذ يحفظ ما ورد منه، وذهب المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة الى أنه مطرد وينقاس[6].

ز- لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياسا، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس اذا لم تختلف أنواعها، فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه، وعليه الجمهور، ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك[7].

١- الكتاب ٣ / ٣٨١.
٢- ينظر المقتضب ٣ / ١٦١-١٦٢. وينظر شرح الأشموني ٣ / ٧٤٦.
٣- ينظر الكتاب ٢ / ١١٢، والمقتضب ٤ / ٢٨٦.
٤- سيبويه: الكتاب ١ / ٣٧٠.
٥- المقتضب ٣ / ٢٣٤. وينظر شرح الاشموني ١ / ٢٤٥.
٦- ينظر السيوطي: همع الهوامع ١ / ١٩٥. وينظر شرح الأشموني ٣ / ٧٢٩.
٧- ينظر السيوطي: همع الهوامع ٢ / ١٨٣.

ح- أجاز القياس على قول رجلين من العرب، فقال: «ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبد الله حسبك به رجلا»[1].

ط- وأجاز أن يقال: «أعطاهوها، وأعطاهاه... وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم»[2]. وأجاز عن يونس: «يا أخانا زيد .. ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب»[3]. وقال: «وتقول مره يحفرها .. وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل. وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به»[4]. وقال: «وبعض العرب يجره كما يجر الخز حين يقول: مررت برجل خز صفته(*) ومنهم من يجره وهم قليل»[5]. ويوجه: ما أنت وزيدا، وكيف أنت وزيدا، على قلته[6].

ي- ويبني من باب أفعل افعالا قياسا في باب التعجب نحو: ما أعطاه للمعروف، وما أبغضني به[7].

ك- وأجاز المبرد الجمع بين فاعل نعم وتمييزها قياسا، وقد منع سيبويه ذلك[8]. وأجاز القياس في جر حتى والكاف للضمير وهذا شاذ عند غيره مختص بالضرورة[9].

ل- وعلق الرضي على رأي سيبويه في (ما) التعجبية فقال عنه: «ضعيف من وجه وهو أن استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو (فنعما هي) على قول»[10].

١- الكتاب ٢ / ٢٧-٢٨.
٢- نفسه ٢ / ٣٦٥.
٣- نفسه ٢ / ١٨٥.
٤- نفسه ٣ / ٩٩.
٥- سيبويه: الكتاب ٢ / ٢٨.
٦- نفسه ١ / ٣٠٣.
٧- ينظر الرضي: شرح الكافية / ٢ / ٣٠٨.
٨- ينظر المقتضب ٢ / ١٥٠، والكتاب ٢ /١٧٨.
٩- ينظر الرضي: شرح الكافية ٢ / ٣٢٦.
١٠- نفسه ٢ / ٣١٠.
* يبدو أن الكلمة مصحفة ولعلها جبته).

م- وكان أبو زيد الأنصاري يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل»[1].

ن- وكان الاخفش يقيس على وجه يخالف السماع والقياس فقد قاس (هداوى) جمعا لـ(هدية) وهو ضعيف، اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة[2].

ولست بصدد أن أعرض هنا مفصلا تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة، واختلاف الأحكام فيها، فقد تكفلت الكتب المطولات وشروح المتون بذلك، «حتى ليستطيع الباحث أن يري الرأي فيقول وهو آمن: ان هناك رأيا آخر يناقضه، من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع»[3]. ولكنني أردت أن أشير الى أن البصريين قد ناقضوا منهجهم، وخرجوا على ما اختطوه لانفسهم من قواعد وأحكام.

٣- وانهم «لم يتمسكوا بما ألزموا به أنفسهم من عدم الأخذ عن الحضري»[4]. فاحتجوا بكلام أبي علي الأسواري[5]، وشعر رؤبة[6] والفرزدق[7]، والكميت والطرماح اللذين ضعفهما الأصمعي[8]، وذي الرمة الذي «أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين»[9] وشعراء الحيرة الذين خالطوا الفرس كعدي بن زيد، وأبي دؤاد الايادي، والنعمان بن المنذر[10]، فضلا عن أن سيبويه والأخفش والمبرد أوردوا في كتبهم: الكتاب، ومعاني القرآن، والمقتضب روايات عن أهل المدينة، وأهل الحجاز، وأهل مكة، وأهل

١- ينظر السيوطي: المزهر ١ / ٢٣٣ نقلا عن شرح الفصيح لابن خالويه، وينظر أبو حاتم السجستاني: فعلت وأفعلت ص٨٨ يقول: «كان يتسع باللغات».
٢- ينظر شرح الأشموني ٣ / ٨٣٢.
٣- عباس حسن: اللغة والنحو ص٦٦.
٤- محمد حسين ال ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب ص٣٤٠.
٥- ينظر الجاحظ: البيان والتبيين ١ / ٣٦٨-٣٦٩.
٦- ينظر البغدادي: خزانة الادب ١ / ٧٩.
٧- ينظر نفسه ١ / ٢٠٤.
٨- ينظر المرزباني: الموشح ص٣٠٢.
٩- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٧٢.
١٠- ينظر الكتاب ج٥ الفهارس التحليلية.

اليمن، والأنصار، وتغلب، وبكر بن وائل، وبني الحارث، وبني العنبر، وبني سليم وغيرهم ممن استبعدوا من الأخذ عنهم لمخالطتهم غيرهم من الأمم[1].

٤- تخطئتهم بعض القراء، فقد غلطوا ابن عامر، وحمزة، وعاصما، ونافعا، ونسبوهم الى اللحن، على الرغم من أن القراءة سنة متبعة تقوم على الأثبت والأصح في النقل، وليس على الأفشى والأقيس في اللغة[2]، ولو اعتمدوا عليها لترتب عليها «زيادة في أساليب القول وفتح طرقها يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته»[3].

٥- أنكروا أساليب عربية ورفضوا كلمات كثيرة ونسبوا الى قائليها الخطأ، في حين أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»[4]. ومن ذلك:

رد سيبويه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر[5]

وعده غيره شاذا، وقيل: غلط[6].

وقال سيبويه: «الشاذ اذا كان له وجه، جيد»[7]. واذا التمسنا وجها لكثير مما عده البصريون شاذا فاننا لا نعدمه.

وقال أبو حاتم: «لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها»[8].

١- تنظر فهارس الكتاب ومعاني القرآن والمقتضب لمعرفة ما ورد منهم فيها.
٢- ينظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ١ / ١٠-١١.
٣- محمد الخضر حسين: دراسات في اللغة العربية وتاريخها ص٣٣.
٤- ابن جني: الخصائص ١ / ٤١٠.
٥- الكتاب ١ / ٦٠.
٦- ينظر شرح الاشموني ١ / ١٢٢.
٧- الكتاب ٢ / ١٥٥.
٨- حاشية ياسين ٢ / ٢١٣.

تعقيبا على استعمالهم لفظة (سكرانة) ، ولأنهم يؤنثون فعلان بالتاء مطلقا[١].

وليس من وكدي هنا أن استقصي ما أنكره البصريون، ولا ما رفضوه، ولا ما عدوه خطأ، لأننا نرفض الادعاء بأن العرب- وهم أصحاب اللغة- يخطئون، بل نذهب الى أن اللغة العربية لها خصائص مشتركة تنتظم سائر لهجاتها، فضلا عن أن لكل لهجة من هذه اللهجات مزايا خاصة بها، ولعل أوضح ما يبين ذلك اختلاف الحجازيين والتميميين، وإن كانت لهجة تميم عند القدماء أقيس من لهجة أهل الحجاز ولكن الأخيرة مفضلة لأنها لغة التنزيل. وقد خلق هذا التفاوت في الأداء اللغوي عند القبائل استثناءات كثيرة في القضايا النحوية مما أدى الى التعدد في الوجوه الاعرابية[٢].

٦- حكموا المقاييس العقلية في الدراسة النحوية، «حتى عادت الدراسة- وخاصة حينما استفحل تدخل المنطق فيها- مجموعة من الافتراضات، والتعليلات، والتأويلات»[٣]. فضيقوا على العربية الخناق، فقد فهموا أن اللغة «نشاط عقلي، يضبطه العقل المنطقي الفردي، في وضعه، ونموه وتطوره»[٤]. وقد ابتعد بهم الاغراق في النظر واصطناع التعليل والتأويل والجدل عن النحو حتى دفع ذلك أبا علي الفارسي أن يقول عن زميله الرماني: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[٥].

وصار النحو كله قياسا، وعليه المعول في غالب مسائله، واستبحر القول في العلة والتعليل، فعاد الجدل النحوي، والخلاف النحوي على مثال

١- تنظر حاشية الخضري ٢ / ٩٨.

٢- مثلا: بلغت الوجوه الاعرابية للاسماء الخمسة عند الصبان اثني عشر وجها. فتأمل. تنظر حاشية الصبان ١ / ٧٤.

٣- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٨٠.

٤- أمين الخولي: مناهج تجديد ص٧٧.

٥- الانباري : نزهة الالباء ص٢٣٤.

علمي الخلاف والجدل الفقهيين[1]. وأحسب أن هذا قد أثقل المنهج النحوي بما ليس منه فناء به.

لقد وقف مذهب الكوفيين منافسا قويا لمذهب البصريين، حتى أدى ذلك الى الخلاف في كثير من ظواهر العربية، على أن أهم ما يميزهم من البصريين أنهم كانوا من القراء، والقراءة علم يعتمد الرواية فلا يقوم على منطق، أو اجتهاد، أو تأويل. ونحسب أنها هي التي طبعت الكوفيين بطابعها الذي يعتد بالسماع.

لقد لقي مذهبهم عنتا واتهامات شتى حسدا وعصبية، ولم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين[*]، على الرغم من أن كثيراً مما ذهب اليه الكوفيون «أقرب الى روح الدراسة اللغوية»[2]، ولم يكونوا «أقل من البصريين رواية وحفظا وسماعا، فقد كان الكوفيون والبصريون جميعا يعملون جاهدين على لقاء الأعراب، والسماع منهم، وعلى جمع الأشعار، وأخبار أيام العرب»[3]، وهم «علامون بأشعار العرب، ومطلعون عليها»[4].

ان كل ما قيل في نحو الكوفيين قد صدر عن خصومهم الذين دفعتهم العصبية المذهبية كالرياشي والسجستاني وأضرابهما من القدماء فضلا عن المتأخرين عنهم، فهم قليلو الانصاف لهم[5]، مما يحدونا أن نقف بازائه موقف الشك حتى يثبت بالدليل صدق موقفهم، «ولعل تتبع ما قدمه الكوفيون يعين على دحض كثير من الشبه التي يثيرها بعض الدارسين»[6]. فاضطر أحدهم وهو معروف بتعصبه على الكوفيين الى أن يعترف بـ«أن في المذهب الكوفي مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري»[7]. وقرر آخر بانصاف «ان في نحو الكوفيين آراء

١- ينظر أمين الخولي : مناهج تجديد ص٧٤.
٢- مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص٣٨٠.
٣- نفسه ص٣٨٥.
٤- السيوطي : الاقتراح ص٢٠٢.
٥- ينظر بروكلمن : تاريخ الادب العربي ٢ / ١٩٦.
٦- عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية ص٩٢.
٧- سعيد الافغاني : في أصول النحو ص٢١٢.
* اللهم الا ما قدمه أستاذنا الدكتور مهدي المخزومي في دراساته وأبحاثه.

كثيرة تفضل آراء البصريين[1]. وأضاف ثالث بموضوعية أن الكوفيين قد أضافوا الى النحو العربي اضافات واسعة في كثير من المسائل النحوية[2]. وغيرهم من الباحثين[3]. ولا نريد هنا أن نقابل تعصبا بتعصب، ولكن هدفنا أن نجلو حقيقة الموقف، لأننا نتفق ومن قال: «ولا يعني هذا أن النتائج التي توصل اليها الكوفيون صحيحة كلها»[4]. الا أننا نحاول أن نبطل الاتهام السائد الذي شوه النحو الكوفي في نظر الباحثين قديما وحديثا ووصمه بأنه يعتمد على النادر والشاذ ويقيس عليه، وأن النصوص التي نوردها عن أعلام الكوفيين وبناة نحوهم الذي قام بهم، وعنهم أخذ، ستوضح حقيقة الموقف وهي:

١- قال الفراء: «فأما قول الشاعر:

ليوم روع أو فعال مكرم

فانه جمع مكرمة ومكرم. ومثله قول الآخر:

بثين الزمي لا أنه ان لزمته على كثرة الواشين أي معون

أراد جمع معونة. وكان الكسائي يقول: هما مفعل نادران لا يقاس عليهما.»[5].

٢- وروى السيوطي: «قال ثعلب في أماليه: سمعت سلمة يقول: سمعت الفراء يقول: اذا كان أول المقصور مكسورا أو مضموما مثل رضى وهدى وحمى، فان كان من الياء والواو تثنيته بالياء، فقلت: رضيان وهديان، الا حرفان (كذا) حكاهما الكسائي عن العرب، زعم أنه سمعهما بالواو وهما رضوان وحموان وليس يبنى عليهما»[6].

١- مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ص٩.
٢- ينظر فتحي عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص٣١٣.
٣- ينظر ابراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٦٧، الفعل زمانه وأبنيته ص٩-١٠ومحمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين. وكتاب الانصاف ص٤١٤.
٤- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٩٤.
٥- معاني القرآن ٢ / ١٥١-١٥٢. وينظر ابن السكيت: اصلاح المنطق ص٢٢٢-٢٢٣.
٦- المزهر في علوم اللغة ٢ / ٩٤.

٣- وقال: «مثل حلية حلى، ولحية لحى، وقد سمعنا (*) لحى وحلى في هذين الحرفين خاصة ولا يقاس عليهما»[١].

٤- وقال: «فكلما جاءك ألف مضموما أوله فهو ممدود الا ثلاثة أحرف نوادر من ذلك: الأُرَبى وهي الداهية، والأُدَمى موَضع، وشُعَبى اسم بلدة»[٢].

٥- وحكي عن أبي ثروان عن العرب: «عوى الكلب يعوي عية والاصل عوية، وهذا قياس لا انكسار فيه الا في ثلاثة أحرف نوادر قالوا: ضيون وهو السنور البري والجمع ضياون قال الشاعر:

ثريد كأن السمن في حجراته ... نجوم الثريا أو عيون الضياون

وقالوا: رجاء بن حيوة. وقالوا: خيوان لحي من همدان فجاءت هذه النوادر لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف فلا يقولون: ضين، ولا حية، ولا خيان»[٣].

٦- وقال: «وما كان من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت فالمفعل منه فيه مفتوح اسماً كان أو مصدراً، الا في المأقي من العين فإن العرب كسرت هذا الحرف وبعض العرب يسمي مأوى الابل مأوى فهذان نادران»[٤].

٧- وقال: «وقرأها نافع المدني: (فهل عسِيتم)[٥] بكسر السين ولو كانت كذلك لقال: عسي في موضع عسى. ولعلها لغة نادرة»[٦].

١- المنقوص والمدود ص١٣.
٢- نفسه ص١٤.
٣- الايام والليالي والشهور ص٢.
٤- معاني القرآن ٢ / ١٤٩. وينظر ابن السكيت: اصلاح المنطق ص١٢١-١٢٢.
٥- الآية ٢٢ من سورة محمد.
٦- معاني القرآن ٣ / ٦٢.
* تأمل كلمة (سمعنا).

٨- وقال ابن السكيت : وما كان فاء الفعل منه واوا فان المفعل منه مكسور اسما كان أو مصدرا الا أحرفا جاءت نوادر قالوا : ادخلوا موحد موحد، وفلان بن مورق، ومو كل اسم موضع أو رجل»[١].

٩- وقال : «ولم يأت الماضي والمستقبل بالفتح اذا لم يكن أحد هذه الحروف الستة (يعني حروف الحلق) الا حرفا جاء نادرا، وهو أبى يأبى»[٢].

١٠- وقال : وكل ما كان على مثال فعّول مشدد العين فهو مفتوح الاول. . . الا ثلاثة أحرف جاءت نوادر مضمومة الأول وهي سبوح، وقدوس، وذروح لواحد الذراريح»[٣].

١١- وقال : «وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام الا حرفان، وهو مسك مدووف، وثوب مصوون، فان هذين جاءا نادرين. والكلام مصون ومدوف»[٤]. ولو استقصيت هذا في اصلاح المنطق لوجدت الكثير.

ومما عده الكوفيون شاذا [٥]، وأطلقوه على ظواهر نحوية مختلفة، وعلى قراءات قرآنية :

١- قال الفراء : «وحكي عن الحسن البصري : أنا كك، وأنت كي، واستعمال هذا في حالة السعة شذوذ لا يلتفت اليه»[٦].

١- إصلاح المنطق ص١٢١-١٢٢.
٢- نفسه ص٢١٧.
٣- نفسه ص٢١٨.
٤- اصلاح المنطق ص٢١٨.
٥- قال ابراهيم أنيس في كتابه (طرق تنمية الالفاظ في اللغة) ص٢٣ : «أما الكوفيون فلم يتورطوا في مثل هذه النعوت كالشاذ والرديء والمعيب». ويدع الباحث النصوص لتجيب عن هذا.
٦- البغدادي : خزانة الأدب : ١٠ / ١٩٧. ومن العجيب أن يرد في الصفحة نفسها أن سيبويه وأصحابه يجيزون : أنت كي وأنا كك. وينظر الكتاب ٢ / ٣٧٢-٣٧٣.

٢- وقال: «وقد قرأ بعض القراء (هل أنتم مطلعون فأطلع)[١] فكسر النون، وهو شاذ، لأن العرب لا تختار على الاضافة اذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا الى اسم مكني عنه»[٢].

٣- وقال: «ويقرأ (سرق)[٣] ولا أشتهيها لأنها شاذة»[٤].

٤- وقال: «وقد قرأ بعض القراء (يعنيه)[٥] وهي شاذة»[٦].

٥- وقال: «وقد ذكر عن بعضهم (جنه المأوى)[٧] يريد: أجنه، وهي شاذة».

٦- وقال: «وهو وجه شاذ لم يقرأ به أحد»[٨]. تعقيبا على قراءة (ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه»[٩] بجواز قراءتها بخفض النصف ونصب الثلث.

٧- وقال في قراءة حمزة للآية (ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا انهم لا يعجزون)[١٠] التي قرأها بالياء وقد ساق لها وجها: «فهذا مذهب لقراءة حمزة يجعل (سبقوا) في موضع نصب: لا يحسبن الذين كفروا سابقين، وما أحبها لشذوذها»[١١].

٨- وقال ثعلب«بدرة وبدر، وضيعة، وضيع شاذ»[١٢].

١- الآيتان ٥٤، ٥٥ من سورة الصافات.
٢- معاني القرآن ٢ / ٣٨٥.
٣- من الآية ٨١ من سورة يوسف.
٤- معاني القرآن ٢ / ٣٨٥.
٥- من الآية ٣٧ من سورة عبس.
٦- معاني القرآن ٣ / ٢٣٨.
٧- من الآية ١٥ من سورة النجم. وفي الاصل (جنة) و (أجنة) وهما من الأخطاء المطبعية.
٨- معاني القرآن ٣ / ٢٠٠.
٩- الآية ١٠ من سورة المزمل.
١٠- الآية ٥٩ من سورة الانفال.
١١- معاني القرآن ١ / ٤١٤-٤١٦.
١٢- مجالس ثعلب ١ / ١٢.

٩- وقال: «إذا أفرد الصفة(*) رفع: زيد خلف، وزيد قدام، وزيد فوق، الصفة تؤدي عن الفعل، فإذا أضاف أدت وقامت مقام الفعل والمكني، وقال: واذا جاء في الشعر بخلاف ذا قيل شاذ»[١].

١٠- وقال: «عسى الغوير أبؤسا

أي عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائما. قال: وهو شاذ، عسى زيد قائما شاذ»[٢].

١١- وقال: «رضيت رضا شاذ من الباب»[٣].

١٢- وقال: «خذ اللص قبل يأخذك. قال: هذا شاذ»[٤].

١٣- وقال: «في عمد ممددة[٥]، هو القياس وعمد شاذ»[٦].

١٤- وقال: «وفي الحديث: العين وكاء السه. وهو بالهاء شاذ»[٧].

١٥- وقال أبو بكر بن الأنباري: «وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشي)[٨] وهي قراءة شاذة، لا يقاس عليها ولا تجعل أصلا»[٩]. والقراءة سبعية لا يصح انكارها[١٠]، ويبدو لي أن وجه شذوذها عنده تعريف غدوة لانها عند الفراء معرفة بغير ألف ولام[١١].

١- مجالس ثعلب ١ / ٦٤.
٢- نفسه ١ / ٣٠٧.
٣- نفسه ١ / ٣٠٤.
٤- مجالس ثعلب ١ / ٣١٧.
٥- الآية ٩ من سورة الهمزة.
٦- مجالس ثعلب ١ / ٣٢٥.
٧- نفسه ٢ / ٤٠٣.
٨- الآية ٢٨ من سورة الكهف.
٩- شرح القصائد السبع الطوال ص١٣٧.
١٠- ينظر ابن الجزرى: النشر في القراءات العشر ٢ / ٣١٠.
١١- ينظر معاني القرآن ٢ / ١٣٩.
* أراد بالصفة هنا الظرف، لان هذا المصطلح عند الكوفيين قد يراد به حرف الجر.

١٦- وقال أبو البركات الأنباري على لسان الكوفيين في المسألة الثامنة والسبعين (هل يجوز أن تأتي كي حرف جر) تعليقا على قول الشاعر:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء

فمن الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به بالاجماع»[١].

ولم أشأ أن أتوسع في مفهوم (مصطلح الشذوذ) مثلما ذهب اليه باحث معاصر[٢]، فلم أذكر هنا عبارات وألفاظا تقرب منه مثل: (لا يجوز) و (هذا محال)، و (هذه لغة رديئة) و (هذا غريب) و (فاسد) و (قبيح) و (ضعيف) و (خارج عن القياس) و (ليس وجها)، وان وردت عند الفراء وثعلب وابن السكيت، لئلا يختلف في تفسيرها، وتوجيهها، فضلا عن أننا لم نعتمد كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) للأنباري الا في واحدة من المسائل لأنه: «لا يصلح لدراسة المذهبين وتحديد سماتهما لما فيه من تداخل نجم عن تدليس أبي البركات وجهله بالمصادر الكوفية وما فيها من مواقف لا تختلف عن مواقف نحاة البصرة في كثير من المسائل التي عرضها على أنها خلاف بين المذهبين»[٣]. بل اعتمدنا على ما وصل الينا من كتب الكوفيين، وما نقل عنها.

وكان لنحاة الكوفة موقف واضح مما ورد قليلا عن العرب فوقفوا عنده ولم يقيسوا عليه، وهذا يعزز ما قدمناه عن موقفهم من النادر والشاذ لنخلص الى أن دراسة النحو الكوفي إنما تنتزع خصائصه من كتب الكوفيين التي وصلت الينا، «فان ما تركه الكوفيون من نقول، وما حفظوه من لغات، مضافا الى ما تركه البصريون جدير أن يكون مادة الدرس النحوي الحديث»[٤]. وفيما يأتي أمثلة منه:

١- قال الفراء: «وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا)[٥] لأنه وجده قليلا فجعله عيبا»[٦]. لان القراء قرأوها (فليفرحوا)[٧].

١- الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٧٠-٥٧١.
٢- ينظر فتحي عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص١٥٨ وما بعدها.
٣- محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٤٣٧.
٤- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٤١٤.
٥- الآية ٥٨ من سورة يونس.
٦- معاني القرآن ١ / ٤٦٩-٤٧٠.
٧- ينظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ١ / ٢٨٥.

٢- وقال: «وأما ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه فقولك: قد اعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا، وأنت تريد: واشتريت آخر اليوم، لأن هذا مختلف»[١].

٣- وقال: «وقرأ بعضهم: (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن)[٢]. فترى - والله أعلم- أن الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم: خذ بالخطام، وخذ الخطام، وتعلقت بزيد، وتعلقت زيدا، فهو كثير في الكلام والشعر، ولست أستحب ذلك لقلته»[٣].

٤- وقال: «واذا فرقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن من ذلك قولك: ضربت زيدا وأنت. ولو لم يكن زيدا لقلت: قمت أنا وأنت، وقمت وأنت قليل»[٤].

٥- وقال: «وفي قراءة عبد الله (خالص لذكورنا)[٥].... ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع وجعلت خبر ما في اللام التي في قوله (لذكورنا) كأنك قلت: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصة كما قال: (وله الدين واصبا) والنصب في هذا الموضع قليل»[٦].

٦- وقال: «ولو حملت الباء على (ما) اذا وليها الفعل تتوهم فيها ما توهمت في (لا) لكان وجها، أنشدتني امرأة من غني:

أما والله أن لو كنت حرا   وما بالحر أنت ولا العتيق

فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فان ألقيتها رفعت ولم يقو النصب لقلة هذا»[٧].

١- معاني القرآن ١ / ١٤.
٢- الآية ٢٠ من سورة (المؤمنون).
٣- معاني القرآن ١ / ١٩.
٤- نفسه ١ / ٣٠٤.
٥- الآية ١٣٩ من سورة الانعام.
٦- معاني القرآن ١ / ٣٥٨.
٧- نفسه ٢ / ٨٠-٨١.

٧- وقال: «وقوله: (تالله)[1]، العرب لا تقول تالرحمن ولا يجعلون مكان الواو تاء الا في الله عز وجل، وذلك أنها أكثر الأيمان مجرى في الكلام»[2].

٨- وقال في الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف بعد أن ساق ثلاثة شواهد: «وليس ذلك حسنا»[3] ثم علق على قول الشاعر:

« فزججتها متمكنا   زج القلوص أبي مزادة

فقال: باطل والصواب: زج القلوص أبو مزادة»[4]

٩- وقال: « وقد اجتمعت العرب على اثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان الا بني كنانة فانهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلي الرجلين وهي قبيحة قليلة»[5].

١٠- وقال: «وكل الوجوه حسن بين الا أن الاكثر (سئلت)[6] فهو أحبها إلي»[7].

١١- وقال: «الا أن من العرب- وهم قليل- من يقول في المتكبر: متكبر كأنهم بنوه على يتكبر. وهو من لغة الأنصار وليس مما يبنى عليه»[8].

١- الآية ٧٣ من سورة يوسف وتمامها (قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الارض وما كنا سارقين).
٢- معاني القرآن ٢ / ٥١. قال ابن عقيل في شرحه ألفيّة ابن مالك ٢ / ١٢: «ولا تجر التاء الا لفظ (الله) فتقول: (تالله لأفعلن) وقد سمع جرها لـ (رب) مضافا إلى (الكعبة) قالوا: (ترب الكعبة) وهذا معنى قوله: (والتاء لله ورب) وسمع أيضا: (تالرحمن) وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا: تحياتك وهذا غريب». تأمل (السمع).
٣- معاني القرآن ٢ / ٨١.
٤- نفسه ٢ / ٨١-٨٢.
٥- نفسه ٢ / ١٨٤.
٦- الآية ٨ من سورة التكوير.
٧- معاني القرآن ٣ / ٢٤١.
٨- نفسه ٢ / ١٥٣.

١٢- وقال: «وحدثت أن بعض العرب يكسر الميم في هذا النوع اذا أدغم فيقول: هم المطوعة، والمسمع للمستمع، وهم من الأنصار، وهي من المرفوض»(١).

١٣- وقال: «وقوله: ان هؤلاء لشرذمة قليلون. يقول: عصبة قليلة وقليلون وكثيرون، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: قومك قليل: وقومنا كثير، وقليلون وكثيرون جائز عربي وإنما جاز لأن القلة إنما تدخلهم جميعا فقيل: قليل وأوثر قليل على قليلين»(٢).

١٤- وقال: «ويقال: أسقط لغة. و (سقط في أيديهم) أكثر وأجود»(٣).

١٥- وقال: «ولغة يقال: خلد الى الأرض بغير ألف، وهي قليلة»(٤).

١٦- وقال: «الصلا بالنار يمد ويقصر والمد أكثر والقصر قليل»(٥).

١٧- وقال ثعلب: «ما أنت وزيد، وما أنت والباطل، وربما نصبوا الباطل وهو قليل»(٦).

١٨- وقال: «اذا كان فعل يفعل فالمصدر منه مفعل مفتوح، كبر يكبر مكبرا، وعمل يعمل المعمل. قد يقال مكبر وهو قليل»(٧).

١٩- وقال: تُنبت بالدهن. قال: الاختيار فتح التاء، وتنبت لا يحتاج الى باء، وهي قليلة في اللغة»(٨). وقد ذهب هنا الى ما ذهب اليه الفراء.

١- معاني القرآن ٢ / ١٥٣.
٢- نفسه ٢ / ٢٨٠.
٣- نفسه ١ / ٣٩٣.
٤- نفسه ١ / ٣٩٩.
٥- المنقوص والممدود ص٢٥.
٦- مجالس ثعلب ١ / ١٠٣.
٧- نفسه ١ / ١٤٨.
٨- نفسه ١ / ١٦٤.

٢٠- وقال: «وشرت الدابة أشورها شورا اذا قلبتها وكذلك الامة وشورتها وأشرتها وهي قليلة»[1].

٢١- وقال: «في قوله عز وجل (ما بعوضة فما فوقها)[2] يقال دونها وهو قليل»[3].

٢٢- وقال: «ويقال استعملته ملايلة، ومياومة، ومساوعة، ومشاهرة، ومساناة، ومسانهة، ومجامعة وهو قليل»[4].

٢٣- وقال: «وأما اذا كانت جزاء مثل (فاما نذهبن بك)[5] وهي قليلة في الأمر»[6].

٢٤- وقال: «من هو أحمر جاريتك. قال: هو قليل، والأجود: من هو حمراء جاريتك»[7].

بعد أن قدمنا نصوصا صريحة توضح موقف الكوفيين من الشواهد النادرة والشاذة والقليلة، وتصحح ما نسب اليهم باطلاً، قد يحملنا تصور ظاهر أنهم لا يختلفون عن البصريين في نظرتهم اليها، فهل هذا صحيح؟

في الحقيقة: لا، فالكوفيون يتفقون مع البصريين في معايير النقل عن الأعراب الفصحاء والشيوخ الثقات، ولكنهم تعاملوا مع المسموع تعاملا أقرب الى المنهج الوصفي منه الى المنهج القياسي التعليلي الذي أخذ به البصريون، وأنهم وسعوا من دائرة الاستشهاد بمن وثقوا فيه ورفضه البصريون، ويختلفون معهم في اصطناع

١- مجالس ثعلب ١ / ١٨٩.
٢- الآية ٢٦ من سورة البقرة.
٣- مجالس ثعلب ١ / ١٩١.
٤- نفسه ٢ / ٥٤٦.
٥- الآية ٤١ من سورة الزخرف.
٦- مجالس ثعلب ٢ / ٥٥٢.
٧- نفسه ٢ / ٥٩٢.

القياس الذي كان من أهم ما يفرق بينهم: فالكوفيون يترخصون فيه والبصريون يتشددون[1].

ولا شك في أن القياس النحوي، على ما بسطناه في الفصل الاول يرجع الى عهد الحضرمي، وكتاب سيبويه خير ما يمثل نحو البصرة نتابع فيه قياسهم، لنتبين ما طبقوه منه وكيف؟ ومدى تفاوتهم فيه، ونتلمس تطبيقيا خطوات المذهب البصري وكيف تطور ثم نلتفت للمذهب الكوفي لنتحقق مما اختطوه قياسا وتطبيقا بالتفصيل:

فالحضرمي يبني الأصل النحوي على معرفته التي استقاها من كلام العرب[2]، ثم يصوغه صياغة المقرر الواثق مما يقول، ويؤيده بشواهد من كلام الفصحاء أمثال العجاج ورؤبة[3]. واذا كنا لا نملك من آرائه النحوية ما يتيح لنا أن نتحدث عنه أكثر من ذلك، فقد وصفوه بأنه صاحب عناية بالقياس، وهو صاحب المواقف المشهورة مع الفرزدق[4].

وأما تلميذه عيسى بن عمر فكان يجمع بين القياس والسماع، ولكنه الى الأول أميل، قال سيبويه: «وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطرا، يشبهه بقوله: يا رجلا، يجعله اذا نون وطال كالنكرة ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس اذا نون وطال كالنكرة»[5].

وفي قراءاته ما يدلنا على ميله الى القياس، فقد ذكروا أنه كان يختار النصب ما وجد اليه سبيلا، واليه يفزع اذا اختلفت العرب[6].

١- ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ص٢٢.
٢- ينظر سيبويه: الكتاب ١ / ٢٧٩، ٢ / ٧٧، ٣٤١، ٣ / ٤٤، ٢٤٢.
٣- ينظر ابو عبيدة: مجاز القرآن ١ / ٣٧٦-٣٧٧.
٤- ينظر ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١، وأبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٢، ١٣، والفراء: معاني القرآن ٢ / ١٨٢.
٥- الكتاب ٢ / ٢٠٣.
٦- ينظر صباح عباس السالم: عيسى بن عمر، نحوه من خلال قراءاته ص٢٢٧.

وفي غير موضع من كتاب سيبويه نجد عيسى بن عمر يحاول أن يلتمس وجها يعلل به ما يسمعه من كلام الفصحاء ليطرد قياسه، ولكنه مع ذلك لا ينكر السماع انكارا مجحفا على ما نراه عند المبرد، فقد زعم مثلا أنهم ينشدون هذا البيت:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا   أو عبد رب أخاعون بن مخراق [1]

بنصب عبد عطفا على محل: دينار المجرور لفظا، المنصوب معنى. وفي ارائه ما يدل على ايثاره القياس[2]، فهو ينكر النصب في قولهم: ادخلوا الأول فالأول[3]، لأنه لا يجاري القياس في النصب على الحال لتعريفه، ويجعله مرفوعا بفعل محذوف. ونسب اليه قوله: «أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخرى لغات»[4] وهذا قريب مما نسب الى أبي عمرو بن العلاء حين سئل: «كيف تصنع فيما خالفتك العرب وهم حجة: قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[5]. وهذا ما سار عليه البصريون في الرواية وجعلوه منهجا.

وعلى هذا نجد أن الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر يجنحان للقياس ويحاولان أن يلتمسا وجها للمنقول الفصيح يساير فيه القاعدة المطردة، ولم يجانبا السماع، وأنهما وضعا الخطوط الأولى للمنهج البصري في القياس.

وحين نعود الى ما نقله سيبويه من آراء يونس بن حبيب في القياس نجد أن له قياسا تفرد به[6]، وقيل إنه صنف فيه كتابا خاصا[7]. غير أن معظم ما عنده من أقيسة يجمع فيه بين الظواهر المتشابهة، وقياس بعضها على بعض، فهو يجيز مثلا: كم

١- الكتاب ١ / ١٧١.
٢- نفسه ١ / ٣٤٦، ٣٦٤، ٣٩٨، ٢ / ٢١، ٦٥، ١١٢، ٢٠٣، ٣١٩، ٣٩٢، ٣ / ١٦، ١٤٣، ٢٠٦، ٢٤٢، ٤٧٢.
٣- نفسه ١ / ٣٩٨.
٤- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢.
٥- نفسه ص٣٩.
٦- ينظر السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص٣٤، والانباري: نزهة الألباء ص٤٧.
٧- ينظر بروكلمن: تاريخ الادب العربي ٢ / ١٣٠. وقد انكر د. حسين نصار في كتابه (يونس بن حبيب) ص٦٣ أن يكون ليونس كتاب بهذا الاسم وعد ذلك غريبا، وفي هذا نظر فقد تكلم شيوخ يونس في القياس ونظروا اليه وبنوا كثيرا من أحكامهم عليه.

مثله له، وكم خيرا منه لك، وكم غيره لك، لأنه يجوز بعد عشرين [1]. ويقيس الضمير على الاسم الظاهر فيجيز: اعطيتكمه وأعطيتكمها كما يقال أعطيتكم كتابا[2].

ومن أقيسته التي تفرد بها:

أنه يقيس اعراب (وحده) على (عنده) ويقدره على حياله فلما سقطت انتصب[3].

ويجيز أن تكون الحال معرفة في قولك: مررت به المسكين، قياسا على: مررت به مسكينا[4].

ويقيس (لبيك) على (عليك) [5]. وغير ذلك كثير[6].

ولكن الطابع العام لمنهجه يغلب فيه السماع على القياس غلبة ظاهرة لكثرة روايته عن العرب، وربما قاس على القليل[7].

حتى ذهب الظن بـ(فايل) أن يرى في يونس: «صاحب التأثير الموجه في كلا الكوفيين: الكسائي والفراء»[8]. ونسب الى الكوفيين أنهم «يرون فيه مؤسس مدرستهم»[9]. لأن منهجه قد طبعهم بطابعه، ولا أرى ذلك صحيحا، ولكنهم رووا عنه، واعتمدوا عليه.

أما مذهب الخليل فقد جمع بين السماع والقياس، و «كان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دوما على ما يخالفه»[10]. وان ذهنه الخصب

١- ينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١٥٩.
٢- نفسه ٢ / ٣٧٧.
٣- نفسه ١ / ٣٧٧-٣٧٨.
٤- نفسه ٢ / ٧٦.
٥- نفسه ١ / ٣٥١.
٦- ينظر عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة ص٤٣٩ وما بعدها.
٧- ينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١٧٠.
٨- مقدمة الانصاف الورقة ٤.
٩- نفسه الورقة ٥.
١٠- شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٥٣.

جعله يفلسف المسموع، ويعلل الظواهر، ويبحث لها عن شكل أصولي تطرد فيه، وحين يعجز عن اخضاع بعضها للأصل يتأولها تأولا يدخلها فيه. والقياس عنده أكثر من أن يحصى، وكتاب سيبويه شاهد على ما نقول، ولعل الخليل أول نحوي فتح بالقياس الدقيق وترك لمن جاء بعده تراثا من شأنه أن يلحظ الاشياء المتباعدة في الظاهر فيقرب بعضها من بعض تقريبا مقنعاً، ويقيس المسموع بعضه على بعض، ويعلل ظاهرة بظاهرة، غير أنه يقيس على القليل- على ما قدمناه في تصغير (أميلح). وكان يعني بالوجوه الاعرابية المختلفة لا على ما يحتمله اللفظ ولكنه يرى أن اختلاف الوجوه رهن باختلاف قصد المتكلم الذي يصل به الى معان جديدة: ففي قولهم: (مررت به المسكين) ترفع المسكين وتنصبه وتجره فالرفع على الابتداء واضمار هو، والنصب على اضمار فعل الترحم والجر على أنه بدل من الضمير المجرور[1]. ولا نغالي اذا قلنا ان الاصول العامة للنحو العربي التي ترد في كتب النحو إنما هي أوليات كان الخليل قد قررها وتوصل اليها[2].

وقد ورث سيبويه عن استاذه نظرته الدقيقة الى ظواهر اللغة، واحتفاله بالسماع والقياس وتطبيق ذلك في كتابه، وقد يرد الرأي النحوي لأنه غير مسموع ولا نظير له في كلام العرب وان كان لشيخ من شيوخه فيقرر: «وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيداً، واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها»[3].

وقد يجعل – في الأغلب – من الكثير في كلام العرب القياس والوجه الذي يجب ان يؤخذ به، ويجعل الوجه الآخر لغة، وربما رماه بالشذوذ.

وهكذا يتبين لنا مما عرضناه أن مذاهب النحاة حتى وفاة سيبويه ليست واحدة في الاعتماد على السماع والقياس، فنقرر أن الحضرمي وعيسى بن عمر والخليل قياسيون ولا يجافون السماع وأن يونس يعتمد على السماع ولا يجافي القياس وأما سيبويه فقد أخذ بالمنهجين ، فجمع بين السماع والقياس جمعا ذكيا، فيه دقة

١- ينظر الكتاب ٢ / ٧٥.
٢- ينظر مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي ص٢٢٨.
٣- الكتاب ٣ / ٥٢٧.

الخليل ، وفيه تصحيح لمنهج السماع فقد رد اراء كثيرة ليونس لانه كان يبني الاصل على المسموع القليل.

والقياس عند الاخفش الاوسط يقوم على قلة المسموع: ومن ذلك: أنه أجاز أن تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان[1].

وقبل أن تجمع: هدية على: هداوى، وقاس فيها قلب الهمزة واوا على (حمراوان) لوقوعها بين ألفين وجعل ذلك قياسا وهو شاذ عند غيره [2].

وأجاز أن يقال: أظننت زيدا عمرا عاقلا [3] ونحو ذلك محكما القياس وحده على غير سماع، في حين أن العربية تستغني عن ذلك بتعبير آخر هو: جعلته يظنه عاقلا.

وغير ذلك مما شذذه غيره. وخلاصة القول في مذهبه أنه غير مقيد بمنهج موحد[4]، ومذاهبه كثيرة، فطورا يغلب السماع على القياس، وطورا يعكس الأمر.

أما أبو عثمان المازني - وان لم يكن أكثر من غيره تأثيرا في مجرى الدرس النحوي - فلم يكن بوسعه الا أن يعتمد سماع من سبقه، لأن السماع - في عصره - يكاد ينقطع، فيتقدم القياس تقدما واسعا، ويتبنى المذهب القائل: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.» [5].

الا أن الانعطاف الكبير في تاريخ النحو انما يحدثه المبرد، فقد تخطى كل ما فعله النحاة القياسيون قبله وفي مقدمتهم الحضرمي والخليل وسيبويه، فتمسك بالأقيسة تمسكا جعل ابن ولاد يتهمه في منهجه فيقول عنه: «هذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا، وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها اذا تكلمت بفرع يخالف أصله» [6].

١- ينظر معاني الأخفش ٢ / ٣٣٧.
٢- الرضي: شرح الشافية ٣ / ٦١، ١٨٢.
٣- ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ٢٧١.
٤- ينظر عبد الامير الورد: منهج الأخفش الأوسط ص٣٩٦.
٥- ابن جني: المنصف ١ / ١٨٠.
٦- المبرد: المقتضب (المقدمة ١ / ١١٧).

ومن الطبيعي ان يراعي المبرد الكثرة في قياسه ، على أنه يمنع القياس فيما لم يسمع وبهذا يحدد من مجال القياس ويضيقه ، فمثلاً أن سيبويه يجعل بناء (فعال) قياسا من كل ثلاثي لكثرة ما سمع منه أما المبرد فيجعله سماعيا لا قياسيا : «فعال في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال : قوام وقعاد في : قم واقعد ، اذ ليس لأحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس ، فلا نقول في : شاكر وغافر ، شكير وغفير.»[1].

والقياس - عنده - هو المفضل وكثيرا ما ينسب الخطأ الى المسموع لأنه لا يجاري قياسه الصارم، لأن قياسه «ليس مبنيا بالضرورة على الكثرة والشيوع كما توحي بذلك مواقفه في رد الروايات وتأويلها بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة.»[2] ويبدو أن هذا يلخص لنا موقف البصريين من القياس الذي اعتمدوا عليه، فلا يتراجعون عنه قبولا أم رفضا.

ولم يتأثر خطى المبرد في القياس لا ابن السراج - تلميذه - ولا الزجاجي ولا السيرافي، بل ساروا على نهج سيبويه في كتابه ، فهم يرفضون القياس على الشاذ وعلى ما لا نظير له، ويلتزمون القياس على الأكثر ويشيرون الى القليل على أنه لغة مسموعة ولكن لا يقاس عليها[3].

ويأتي علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) وهو ممن أدخلوا المنهج الكلامي في علم النحو متأثرا بابن السراج، فنجد القياس على غير صورته المألوفة التي وجدناها في كتاب سيبويه، فالنحو عنده : «صناعة آلتها القياس، وأنه لا غنى لها عنه، لأنه يحتاج فيها الى القياس والنظر»[4]. ولكنه يبقى في دائرة البصريين لا يخرج

١- الرضي : شرح الكافية ٢ / ٧٦.
٢- صاحب أبو جناح : القياس في منهج المبرد (مجلة المورد) العدد ٣ مج ٩ سنة ١٩٨٠، ص٦٠.
٣- ينظر ابن السراج : الاصول في النحو ١ / ٢٣-٢٤.
وينظر عبد الحسين المبارك : الزجاجي ومذهبه في اللغة والنحو ص٨٧ وما بعدها.
وينظر محمد عبد المطلب البكّاء : منهج أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ص١٦٥ وما بعدها (رسالة جامعية غير مطبوعة).
٤- مازن المبارك : الرماني النحوي ص٢٥٥.

عنهم، فيقيس على الكثير، وينكر القياس على القليل أو النادر[1].

ويكتمل هذا المنهج على يدي أبي علي الفارسي الذي قرر منهجه بوضوح فقال: «لئن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية»[2]. فيتعقد الأمر ويتحول الى رياضة عقلية.

وتلميذه ابن جني الذي يمضي على سبيل أستاذه فيقول: «إن مسألة واحدة من القياس انبل وانبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3]. وقد بوبا السماع والقياس تبويبا نظريا[4]، وكلاهما يرجح السماع على القياس اذا تعارضا. يقول ابن جني عارضا رأيه ورأي أستاذه: «ان الاستعمال اذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس، قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي منْ ليس بفصيح ومن هو فصيح فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس الى السماع»[5]. ويحقق الفارسي وابن جني للقياس فلسفة نظرية تصلح أن تكون أصولا لهذا المنهج في بناء القواعد.

ويظل النحاة- بعدهما- يأخذون بأصول القدماء، وان انتهى عصر السماع والرواية معتمدين على ما جمعه لهم النحاة الاوائل من شواهد في كتبهم فيعيدون عرض هذه القاعدة أو تلك، مقدمين الحجج بأسلوب جدلي، على تفاوت بينهم في الاسلوب والطريقة ولكنهم يبقون في دائرة تأييد هذا النحوي أو ذاك، وتقوية هذه الظاهرة أو تضعيفها، يتناقلون ذلك خلفا عن سلف ولا جديد.

١- مازن المبارك: الرماني النحوي ص٢٦٥.
٢- ياقوت: معجم الادباء ٧ / ٢٥٤.
٣- الخصائص ٢ / ٨٨.
٤- ينظر الفارسي: المسائل العسكريات ص١٠٣-١٠٤. وينظر ابن جني: الخصائص ١ / ٩٦.
٥- ابن جني: المنصف ١ / ٢٧٨.

حتى إذا وصلنا الى أبي البركات الأنباري وجدناه أكثر صلة بالدراسات النحوية الأصولية، وآية ذلك أنه يعني بالقياس والسماع عناية بالغة، فتارة يتحدث عنهما حديثا نظريا أصوليا، وتارة يحيل مبادئه النظرية الى واقع عملي تطبيقي في كتبه الكثيرة كالانصاف وأسرار العربية ولمع الأدلة والاغراب في جدل الاعراب ولم يكن سباقا في هذا، فقد سبقه اليه ابن جني في (خصائصه). والنحو عنده قياس كله [1] ولكنه لا يصح لديه حتى يساعده الاستعمال العربي الفصيح [2]. وهذا تناقض، وقياسه قياس الفقهاء الذي نقله الى النحو. ولكنه مع هذا لم يعدم نظرة أقرب الى طبيعة اللغة المعتمدة على السماع حين رأى ما قدمه الكوفيون من شواهد وحجج في المسائل الخلافية السبع [3]، فلم يجد بدا من متابعتهم والتسليم لهم [4]. ويبقى الانباري في الدائرة الضيقة التي رسمها أبو علي الفارسي وابن جني وتمسكهما بالقياس.

أما الكوفيون فهم أكثر من بنى الأصول على المسموع القليل، وان خالف القياس، وقد ظهر هذا في موقفهم من المسألة الزنبورية، فعلى الرغم من كثرة النصوص القرآنية والشعرية التي تخالف وجهة نظرهم، فقد أباحوا أن يطلقوا القياس في جواز نصب المعرفة بعد اذا الفجائية.

ومع كثرة اعتمادهم على السماع لمجرد سماعه أدى الى وقوعهم في بعض الأخطاء المنهجية التي جعلتهم غرضا لاتهام البصريين ومن والاهم، ولعل هذا ناتج عن توسعهم في الرواية والنقل، وقد ارتبط كل هذا بالكسائي الذي «كان يقيس عليه، وان لم يرد في كلام العرب غيره» [5]. ونسب اليه:

١- ينظر لمع الأدلة ص٤٤.
٢- ينظر أسرار العربية ص٢٢٩.
٣- المسائل هي: المسألة العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون، والحادية والمئة، والسادسة والمئة.
٤- ينظر مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٦٢ وما بعدها. وفاضل السامرائي: أبو البركات بن الانباري ودراساته النحوية ص٦٦-٦٧.
ومحيى الدين توفيق: ابن الانباري في كتابه الانصاف ص١٥١.
٥- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٥.

إنما النحو قياس يتّبع وبه في كل أمر ينتفع [1]

على أن النقدات التي كانت توجه اليه لا ينبغي أن تنتظم النحو الكوفي، لأن نحوه لم يكن كوفيا خالصا [2].

فقد تأثر خطى البصريين في مسائل كثيرة لأنه تلمذ لهم ومنها مثلاً:

١- القول بفعلية (أفعل) التعجب [3].

٢- وفعلية (نعم) و (بئس) [4].

٣- وأن (لن) مركبة من (لا) و (أن) [5].

٤- ولم يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف [6].

٥- وعدّ (ما) في (نعمّا هي) معرفة تامة بمعنى الشيء [7].

وقد أجاز -وحده- إضافة حيث الى المفرد قياسا [8]. وقاس الكوفيون مجيئ العدد على وزن مفعل وفعال من الواحد الى العشرة، ولم يسمع الا موحد وأحاد، ومثنى، وثلاث ومثلث ورباع ومربع وعشار [9]، وأما قول الرضي: «والسماع مفقود»[10] فمردود بما ورد في معجم العين [11].

١- ينظر السيوطي: بغية الوعاة ص٣٣٧.
٢- ينظر مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٨.
٣- ينظر الرضي: شرح الكافية ٢ / ٣٠٨.
٤- ينظر شرح الأشموني ٢ / ٣٧٠.
٥- ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ١ / ٣١٤.
٦- ينظر الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٥٧.
٧- ينظر الرضي: شرح الكافية ٢ / ٣١٦.
٨- ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ١ / ١٤١.
٩- ينظر الرضي: شرح الكافية ١ / ٤١.
١٠- نفسه ١ / ٤١.
١١- جاء في العين (تحقيق المخزومي والسامرائي): ١ / ٢٤٦-٢٤٧ «وتقول جاء القوم عشار عشار ومعشر معشر
أي: عشرة عشرة وأحاد أحاد، ومثنى مثنى وثلاث ثلاث الى عشرة نصب بغير تنوين».

وجعلوا (حتى) ناصبة بنفسها لـ (يفعل) فخالفوا بذلك قياسا وتمسكوا بقياس آخر [1].

وأجازوا أن يفسر ضمير الشأن بالمفرد [2].

أما الفراء فإن له شأنا أكبر من الكسائي في توطيد النحو الكوفي، فإنه «قد تكفل بإتمام البناء وتعهد المدرسة بالنمو وأعاد النظر فيما جاء به الكسائي، فأخذ منه ما يتفق مع طبيعة المدرسة وبنى منهجها على أساس علمي جديد» [3]. كما أن كثيراً من آرائه الصائبة «فتحت - ولا تزال تفتح - باب التيسير في الدراسات النحوية» [4]. ومن قياسه:

١- أن مصدر الثلاثي قياسي مطرد الى جانب السماع [5].

٢- وأن أقسام الكلمة عنده أكثر من الثلاثة المعروفة فقد عد (كلا) قسما خاصا فقال: «هي بين الاسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل» [6].

٣- وأن الجمع يجيء«مثل حين عند قوم من النحاة منهم الفراء يطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه» [7].

٤- وأجاز قياسا النسب الى: عدة وأمثالها برد الواو المحذوفة فيقال عدوي وزنوي وشيوي في النسب الى عدة وزنة وشية، «وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب: عدوي في عدة فقاس عليه غيره» [8]. وغير ذلك كثير [9].

١- ينظر الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٩٧.
٢- ينظر أبو حيان: البحر المحيط ١ / ٢٩٢.
٣- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ١٢٧.
٤- أحمد مكي الانصاري: ابو زكريا الفراء ص٤٢١.
٥- ينظر مجالس ثعلب ١ / ٢٢٧. وينظر السيوطي: المزهر ٢ / ٩٥.
٦- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٣.
٧- شرح الأشموني ١ / ٣٧.
٨- الرضي: شرح الشافية ٢ / ٦٣.
٩- ينظر أحمد مكي الانصاري: أبو زكريا الفراء ص٤١٨ وما بعدها.

واختلاف الفراء مع الكسائي في وجهات النظر لا يمس وحدة المنهج الكوفي، مثله مثل اختلاف سيبويه مع الخليل، أو المبرد مع سيبويه.

ولنحاة الكوفة - أيضا- مواقف يناقضون بها ما عرف عن منهجهم في اعتماد السماع واحترامه، فلديهم أقيسة يرفضون بها السماع ومنها:

١- قال الانباري على لسان الكوفيين: «وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر»[١]. وليس هذا صحيحا، لأن ما ذهب اليه الكوفيون لم يكن قياسا، ففعل الأمر عندهم مقتطع من (يفعل) المجزوم بلام الأمر للمواجه فهو معرب لأنه من فعل معرب.

٢- وقاسوا (لكن) على (بل) [٢].

٣- وقاسوا (غيرا) على (الا) [٣].

وبعد:

فنرى في خلاصة هذا الفصل:

١- أن البصريين والكوفيين يقيسون، وليس صحيحا ما قيل عن مذهب البصريين أنه قياسي، ومذهب الكوفيين أنه سماعي صرف.

٢- وأن الدعوى التي تقول أن الكوفيين يبنون قواعدهم على الشاهد الواحد أو الشاهدين منطلقة من البصريين أو ممن ينتصرون لهم من المتأخرين ولا يراد بها أكثر من التشنيع على الكوفيين، وأنهم فعلا استشهدوا بالشاهد

١- الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٧٢) ٢ / ٥٢٤.

٢- ينظر نفسه، المسألة (٦٨)، ٢ / ٤٨٤.

٣- ينظر نفسه، المسألة (٣٨)، ١ / ٢٨٧.

الواحد حين رأوه فريدا وليس معه أمثلة أخرى للظاهرة نفسها على أن البصريين حفلوا أيضا بمثل هذا الشاهد الفريد فأسسوا عليه قاعدة. أما حين يجد الكوفيون للظاهرة مجموعة كثيرة من الأمثلة ووجدوا بجانبها مجموعة قليلة أو نادرة من الأمثلة، فموقفهم كموقف البصريين تماما.

٣- كلاهما خرج على منهجه الا أنه ليس خروجا كبيرا بحيث تختلف النظرة الى منهجيهما عامة.

٤- أنهم يختلفون في تقويم المسموع من العرب، فالبصريون يتشددون، ويخطئون، ويرفضون، وليس لهم منهج موحد يسلكونه، وليس صحيحا ما شاع عنهم في الأخذ والرواية فقد خالفوا ما حدده الفارابي جملة وتفصيلا، وبقي الكوفيون على احترامهم للمسموع، وتوسعهم الا أنهم لم يقبلوا النادر والشاذ والقليل على ما أشاعه الخصوم عنهم.

٥- لم يحافظ البصريون على ما سنه عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء في البناء على الأكثر، وجعل القليل لغة، بل مضوا يعللون الظواهر التي وردت في هذا القليل وأحيانا يجيزون القياس عليه، وربما ذهبوا الى التماس العذر له حتى لا ينخرق القياس الذي بنوا عليه.

٦- وأخيرا لم نجد ما قاله أوليري صحيحا في أن مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة «اتفقتا في النظرية واختلفتا في التطبيق» [١]. فقد اختلف «الفريقان (البصريون والكوفيون) فعلا في الأسس الأولى» [٢] فاختلفت النتائج. وأننا نرى أن هذا الاختلاف مبالغ فيه جدا، لا يصل الى الافتراق تماما بل اجتهاد، مثلما نراه في اجتهاد سيبويه، والمبرد، وغيرهما ممن يخرجون قليلا عن منهج غيرهم من الشيوخ والعلماء.

١- مسالك الثقافة الأغريقية الى العرب ص٢١٩.

٢- فايل: مقدمة الانصاف- الورقة الاولى.

الفصل الثالث

أدلّة القياس المعتمدة في بناء النحو العربيّ

بدأ القياس ونشأ مع النحو، ونما معه أيضا منتقلا اليه من علوم الشريعة. ولا أعني بالانتقال أنه اصطنع أولا في علوم الشريعة ثم استعير الى علوم اللغة، ولكن دعت الحاجة اليه في الشريعة، ثم أصبح منهجا عاما وطريقا سائدة في كثير من فروع المعرفة. ولم يكن من باب المصادفة أن تعاصر مدرسة القياس مدرسة أخرى في الفقه هي مدرسة الرأي التي أرسى دعائمها أبو حنيفة كما قال بعضهم[1]. فقد تشبع الجو الفكري العام بهذا الاتجاه، وساعد على ذلك انتشار المنطق وبحوثه ودراساته.

ويقترن ذكر القياس النحوي في نشأته الأولى بعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي الذي تعمقت على يده الأنظار النحويّة، «فلم تعد مجرد استقراء هدفه ضبط القراءة على أساس الحفظ والتواتر وإنما غدت نوعا من الاحصاء العلمي يسبق وضع القوانين والقواعد والأقيسة التي يجب أن يقاس عليها ما يمكن أن يكون من ظواهر مماثلة للظاهرة المرصودة»[2].

١- ينظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٨٤.

٢- عفيف دمشقية: تجديد النحو العربي ص١٢٣.

ويتطور القياس أداة لبناء النحو وأصلا من أصوله عند الخليل، حتى يبلغ ذروته عند الفارسي، ولا يكفي الأنباري هذا ولا يرتضي أن يكون القياس دليلا من أدلة النحو وطريقا من طرقه فحسب بل يبعد فيقول: «النحو كله قياس .. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[١]. فكيف يسلم له هذا وهو القائل في تعريف النحو أنه: «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[٢]؟. وكيف يكون الأمر استقراء ويحاط بهذا الكلام كله عن القياس. ولم لا يكون الأمر كله استقراء؟[٣]. فالانباري مغال جدا، ولكن ليس صحيحاً أيضا ما نسب الى ابن مضاء مطالبته بالغاء القياس[٤]، لأنه لم يقل ذلك صراحة، ولم يثبت انكار القياس في النحو لا عن ابن مضاء ولا عن غيره، بل وجب أن يكون فيه قياس[٥]، لا أن يكون النحو كله قياسا.

ثم تجد أن أدلة النحو عند ابن جني النقل والإجماع والقياس[٦]، وعند الانباري النقل والقياس واستصحاب الحال[٧]. فلا خلاف اذن في أن النقل دليل من أدلة النحو، بل هو مقدم عليها جميعا على ما ذكرنا.

ويعرف الانباري النقل بقوله «هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذا من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذ في كلامهم»[٨].

وإن أعلى مراتب الكلام العربي الفصيح القرآن الكريم، والحديث الشريف، ثم كلام العرب شعرا ونثرا. وسنخص كل أصل من هذه الأصول بمبحث لنتبين مدى اعتماد القياس عليه في بناء النحو العربي.

١- لمع الأدلة ص٤٤.
٢- نفسه ص٤٤.
٣- ينظر أمين الخولي: مناهج تجديد ص٨٠.
٤- ينظر شوقي ضيف: مقدمة الرد على النحاة ص٣٧.
٥- للتفصيل ينظر عفاف حسانين: في أدلة النحو ص١٧٨ وما بعدها.
٦- ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ١٨٩.
٧- ينظر لمع الأدلة ص٢٧.
٨- نفسه ص٢٨.

أولاً – القرآن الكريم وقراءاته :

إن أهم باعث على وضع النحو ونشوئه هو الحرص على صون النص القرآني من شوائب اللحن. وقد أثارت قراءاته المشهورة والشاذة مواقف متباينة عند النحاة، فلا بد للدارس أن يقف بتأن عندها ليتبين كيف كان موقف النحاة منها، وما انبنى عليها من قواعد وأصول؟

إن تعدد القراءات واختلافها تيسير للناس في قراءة القرآن، فقد روي عن النبي ﷺ قوله: «ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه»[1]. وعلى هذا تكون دراسة القراءات ووجوهها المختلفة منطلقا الى تيسير النحو واعادة النظر في أصوله وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه لما أحيطت تلك القراءات بالضبط والتدقيق، ولأن «كل قراءة متصلة السند بالرسول على ما بينها وبين الأخرى من تخالف»[2]. فضلا عن «أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة سنة»[3]. وأن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[4]. الا أن هذا لم يمنع النحاة من أن يقفوا من القراءات موقفا مخالفا لهذا، فلم يتخذوها أصلا يبنون عليها قواعدهم. بل اعتمدوا طائفة، وتأولوا لطائفة ثانية وجوها تتفق ومذاهبهم في العربية، وحكموا القياس في طائفة ثالثة، فما خرج منها عليه شذذوه، والقراءات لا تجوز بالقياس المطلق قطعا، وكل قراءة لم تستند الى الرواية فهي مردودة. على الرغم من أنهم -جميعا- لم يختلفوا في الاحتجاج بها[5].

وعلينا- قبل أن نخوض في نحو القراءات- أن نفرق في البدء بين الاحتجاج للغة القرآن، والاحتجاج بها، فالأول تكون فيه لغة القراءة القرآنية غير متفقة مع قواعد النحو، أو مخالفة للشائع من الظواهر، أو مجافية لقياس النحاة، ولذلك يلتمس النحوي لها الأعذار والنظائر، حتى يثبت أنها مقبولة في النحو على غرار ما فعله أبو

١- صحيح البخاري ٦ / ١٨٥.
٢- عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص١٢.
٣- سيبويه: الكتاب ١ / ١٤٨.
٤- الفراء: معاني القرآن ١ / ١٤.
٥- ينظر السيوطي: الاقتراح ص٤٨.

علي الفارسي في كتاب (الحجة)، وابن جني في (المحتسب). أما الثاني فتكون فيه لغة القرآن هي المصححة للأصول والدالة على صحة الاستنباط والقياس، وهذا ما سنعتمد عليه في هذا الفصل.

ليس هنالك خلاف كبير بين البصريين والكوفيين في احتجاجهم بالقراءات[1]، الا أن أحد الباحثين قد خص البصريين بأنهم استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بها الا اذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها[2]، ولا أرى ذلك صحيحا.فقد تقف القراءة وحدها أحيانا لتثبيت قاعدة، أو تقرير حكم، اذ ليس هناك خلاف في أن القرآن الكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وكان يجب أن يبنى كثير من قواعد النحو على شواهده بمختلف وجوه قراءاته المتواترة التي صح سندها، بدلا من الاعتذار بأن القراءة سنة لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة، وليتهم التزموا بهذا.

ومع هذا كله نتابع– هنا– مدى تبني النحاة لقراءات القرآن، وجعلها أصلاً من أصولهم يقيسون عليه، سواء كانوا بصريين أم كوفيين.

في المحيط البصري:

لقد انفردت القراءة القرآنية بإثبات قاعدة، أو تقرير أصل، على الرغم من أن البصريين كانوا ينظرون الى القراءات، وكأنها على درجات من اللغة، ومراتب الفصاحة، فاختلفوا في قبول القراءات حتى السبع«الا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فان خالفتها ردوها»[3]، فما بعد عن الصواب من قال في سيبويه أنه كان يتخير القراءات على مذاهب العربية[4]. فمن قياسه على القراءة:

١– ينظر عفاف حسانين: في أدلة النحو ص٢٧ والهامش أيضا.
٢– ينظر عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص٩٧.
٣–خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٤٧.
٤– ينظر عبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص١٦٣.

أنه قال في (باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع)[1]:

«وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليهما، وقال عز وجل: (أن تتوبا إلى الله فقد صغَتْ قلوبكما)[2]، (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)[3].

وجاء في (باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر بعده الاسم) قوله: «وذلك لولاك ولولاي، اذا اضمرت الاسم فيه جر، واذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[4]، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا»[5].

وذهب الى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع في اختيار الكلام إلا بفصله إما بضمير منفصل أو غيره[6] كقوله تعالى (اذهب أنت وربك)[7]، و (اسكن أنت وزوجك الجنة)[8]، و (لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا)[9].

وجاء في (باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) قوله: «وقد قرأ ناس: (في أربعة أيام سواء)[10] قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات. وتقول هذا درهم سواء، كأنك قلت: هذا درهم تام»[11].

وقال في (باب آخر من أبواب ان)[12]: «تقول أشهد إنه لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله والله إنه لذاهب. وأن غير عاملة فيها أشهد، لأن هذه اللام لا تلحق أبدا الا في

١- الكتاب ٣ / ٦٢١-٦٢٢.
٢- الآية ٤ من سورة التحريم.
٣- الآية ٣٨ من سورة المائدة.
٤- الآية ٣١ من سورة سبأ.
٥- الكتاب ٢ / ٣٧٣.
٦- الكتاب ٢ / ٣٧٨-٣٧٩.
٧- الآية ٢٤ من سورة المائدة.
٨- الآية ٣٥ من سورة البقرة، والاية ١٩ من سورة الأعراف.
٩- الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.
١٠- الآية ١٠ من سورة فصلت.
١١- الكتاب ٢ / ١١٩.
١٢- نفسه ٣ / ١٤٦-١٤٧.

الابتداء .. ونظير ذلك قول الله عز وجل: (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)[1] وقال عز وجل: (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين)[2].

وقال في (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء)[3]: «وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له، وشر له، و (لعنة الله على الظالمين)[4]. ومثل هذا كثير في الكتاب[5].

وقد يساق أكثر من شاهد قرآني في الاستدلال:

قال سيبويه في (باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره)[6]: «ومثل ذلك قوله عز وجل: (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[7]. وقوله تعالى: (فلينظر أيها أزكى طعاما»[8].

أما من عاصر سيبويه، أو تلاه من نحاة البصرة كالأخفش الأوسط، والمازني، والمبرد، فلم يكونوا مثله في الاستدلال بالقراءات، ولا يسلكون سبيلا واحدة فيها على الرغم من أنهم ينسبون لمذهب واحد.

فمنهج الأخفش في الاستدلال يتلخص في النص الآتي: «يجب ان تكون القراءات مطابقة للغات العرب ورسم المصحف ومستقيمة المعنى، فإذا جاءت قراءة ما غير مطابقة للغة من لغات العرب فهي لاغية»[9]. على أنه قد يفضل قراءة على

١- الآية الأولى من سورة المنافقين.
٢- الآية ٦ من سورة النور. وقراءة الكوفيين (أربع) بالرفع.
٣- الكتاب ١ / ٣٣٠.
٤- الآية ١٨ من سورة هود.
٥- ينظر مثلا: ١ / ٥٩، ٨١، ٩٢، ٩٩-١٠٠، ١٤٨، ١٥٠-١٥١، ١٥٣-١٥٤، ٣٣٠-٣٣١.
٢ / ١١٤-١١٥.
٣ / ١٧٢-١٧٣، ١٨٨-١٨٩.
٦- الكتاب ١ / ٢٣٦.
٧- الآية ١٢ من سورة الكهف.
٨- الآية ١٩ من سورة الكهف.
٩- عبد الامير الورد: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص١٨٣.

أخرى لأنها أقيس، وأكثر مجاراة للقواعد النحوية، قال في الآية (ولا تمنن تستكثر)[1]: «جزم لأنها جواب النهي وقد رفع بعضهم: ولا تمنن تستكثر، يريد مستكثرا وهو أجود المعنيين»[2]. وغير ذلك[3].

والأخفش أكثر تضعيفا للقراءات من سيبويه، فقد نعت قراءة بالرداءة، كما فعل في قراءة من قرأ (فلتفرحوا)[4] قال: «وهي لغة للعرب رديئة»[5]. وفي قراءة (يكاد البرق يخطف أبصارهم)[6] بكسر لخاء (يخطف) من خطف قال: «وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف»[7]. وقد ينعت القراءة بالشذوذ كما فعل في قراءة من جمع الهمزتين في: «أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء»[8]. و (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)[9]، و (ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله)[10]، فقال: «كل هذا يهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب الا شاذا»[11].

ونسب اللحن الى قراءة الأعمش (بمصرخي)[12] فقال «وهذا لحن لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النحو»[13]. فنظرته الى القراءات تتميز بالحدة، اذا وازناها بنظرة سيبويه التي مرت.

أما المازني فلدينا قليل من آرائه التي تبين أن له موقفا حادا من القراءات التي تخالف القواعد النحوية كقوله في قراءة (معائش) بالهمز: «فهي خطأ فلا يلتفت

١- الآية ٦ من سورة المدثر.
٢- معاني القرآن ٢ / ٥١٥.
٣- نفسه ١ / ٢٢٤، ٢ / ٣٤٦.
٤- الآية ٥٨ من سورة يونس.
٥- معاني القرآن ٢ / ٣٤٥.
٦- الآية ٢٠ من سورة البقرة.
٧- معاني القرآن ١ / ٥٠.
٨- الآية ١٣ من سورة البقرة.
٩- الآية ٦ من سورة البقرة.
١٠- الآية ٤٣ من سورة فاطر.
١١- معاني القرآن ١ / ٤١-٤٢.
١٢- الآية ٤ من سورة ابراهيم.
١٣- معاني القرآن ٢ / ٣٧٥.

اليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا»[1]. وقد تبنى أهل البصرة هذا الرأي في نافع[2]. وربما أورد القراءة وهي شاذة لأنها تتفق وقياسه فقال في قوله تعالى: «يا أيها الكافرون)[3]، إن القياس يجيز (يا أيها الكافرين[4]* كما يجوز يازيد الظريف[5]، فقد وجد المازني في قراءة شاذة ما يبني عليه رأيا نحويا[6].

وقد ورث المبرد عن شيخه المازني هذا الموقف من القراءات، فكان يتمسك بالأصل النحوي، ويخضع المسموع من الآثار الفصيحة للقواعد النحوية ويطعن في الشواهد اذا لم توافقها ولا يجد حرجا في رد القراءات[7]، بل بلغ به الأمر أن قال: «لو صليت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخي) و (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) لأخذت نعلي ومضيت»[8]. على حين يتمسك بالشاهد القرآني في مخالفة ثعلب الذي يعتمد على قول أعرابية في طرح الهمزة من لفظه[9].

ويخرج المبرد على ما كان عليه البصريون فيقبل قراءة شاذة لأنها موافقة للأصل النحوي، ففي حديثه الطويل عن (فعال)[10] يستدل بقراءة القراء: (فإن لك في الحياة أن تقول: لا مساس)[11]. وهي قراءة شاذة[12]. وغيرها من الشواذ[13].

١- ابن جني: المنصف في شرح التصريف ١ / ٣٠٧-٣٠٨.
٢- ينظر أبو حيان: البحر المحيط ٤ / ٢٧١.
٣- الآية ١ من سورة (الكافرون).
٤- ينظر العكبري: املاء ما من به الرحمن ١ / ٢٣.
٥- ينظر السيوطي: همع الهوامع ١ / ١٧٥.
٦- ينظر للتفصيل: رشيد عبد الرحمن العبيدي: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص٢٠٥ وما بعدها.
٧- ينظر المقتضب ١ / ١١٤، ٢ / ٤٥٣، ٤ / ٥٠٨.
٨- تفسير القرطبي ٥ / ٢.
٩- ينظر الزجاجي: مجالس العلماء ص٩٥.
١٠- ينظر المقتضب ٣ / ٣٧١.
١١- الآية ٩٧ من سورة طه.
١٢- ينظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص٨٩.
١٣- ينظر المقتضب ٤ / ١١٢، ١١٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢٩٠، ٤١٣، ٤١٤.
* ولم أجد هذه الآية بل كانت (يا أيها الناس) عند العكبري، وسبب ذلك اني نقلت النص عن رشيد العبيدي.

وهو عنيف في رده القراءة التي لا توافق قياسه النحوي[1] مهما كانت سبعية أم عشرية أم شاذة في مصطلح المتأخرين عنه.

وهكذا نجد أن النحاة البصريين لم يكن منهجهم مطردا في الاستدلال بقراءات القرآن، وتبين أنهم يحتجون بالقراءات الشاذة، وهذا مخالف لما شاع عنهم، وأنهم- في الأغلب- متفقون على نعت القراءة باللحن قال أبو جعفرالنحاس: «فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به»[2] تعقيبا على قراءة (والأرحام) بالخفض.

ويتضح لنا أن «موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل»[3] من بين البصريين، على الرغم من وضوح موقفه الصريح والخفي منها[4]، «وان بدا أنه عرض القرآن على ما استنبط من قواعد مأخوذة من القرآن وغير القرآن»[5].

في المحيط الكوفي:

وللكوفيين موقف قد يختلف قليلا عن موقف البصريين من القراءات، فانهم «قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم»[6]. وأنهم رجحوا بعضا منها[7]، وتحرجوا من مخالفة الكتاب[8]، وليس صحيحا ما قاله البغدادي في الفراء من أنه «فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر»[9]. فقد أسيء

١- ينظر المقتضب ١/ ١٢٣، ٢/ ١٣٤، ١٧١، ٤/ ١٠٥.
٢- اعراب القرآن: ١/ ٣٩٠.
٣- خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٥٩.
٤- للتفصيل ينظر أحمد مكي الأنصاري: سيبويه والقراءات:
المبحث الاول: قضية المعارضة الصريحة ص١١ وما بعدها.
المبحث الثاني: قضية المعارضة الخفية ص٣٩ وما بعدها.
٥- عفاف حسانين: في أدلة النحو ص٢٨.
٦- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٤١.
٧- ينظر الفراء: معاني القرآن ١/ ٧٥، ٨٨، ١٠٦ مثلا.
٨- ينظر نفسه ٢/ ١٨٣.
٩- خزانة الأدب: ٤/ ٤٢٢.
وجرى على هذا أحمد مكي الأنصاري في كتابه: أبو زكريا الفراء ص٣٩٠ وما بعدها.
وشوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية ص٢١٩.

فهم كلام الفراء عليها[1]، لأنه «يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفا سليما لا يهاجم فيه»[2].

وليس في موقفهم حدة البصريين الذين انكروا بعض القراءات أو وصفوها بالقبح، واللحن، والضعف والكراهة، والوهم والشذوذ والرداءة، حتى أن النحاس نقل عن الكوفيين تعقيبا لهم على قراءة حمزة (والأرحام) بالخفض فقال: «وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا»[3]. بل جوزوه في الشعر[4].

قال الفراء: «ثم قال: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)[5] فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرا انما هو كقولك: اعطيتك خوفا وفرقا. فأنت لا تعطيه الخوف، وانما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير[*] ليس بالفعل كقوله جل وعز: (يدعوننا رغبا ورهبا)[6]. وكقوله: «ادعوا ربكم تضرعا وخفية)[7] والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع وليس نصبه على طرح (من) وهو مما يستدل به المبتدئ للتعليم»[8].

وقال: «وقوله: (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا)[9] على وجه التعجب والتوبيخ، لا على الاستفهام المحض أي ويحكم كيف تكفرون. وهو كقوله: (فأين تذهبون)[10] وقوله: (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا) المعنى - والله أعلم - وقد كنتم ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام. ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف:

١- ينظر مهدي المخزومي: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مقالة بعنوان: ملاحظات على كتاب) في باب التعريف والنقد ح٤ ص٩١٤.
٢- عبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص٢٦٣.
٣- اعراب القرآن ١ / ٣٩٠.
٤- ينظر الفراء: معاني القرآن ١ / ٢٥٢.
٥- الآية ١٩ من سورة البقرة.
٦- الآية ٩٠ من سورة الأنبياء.
٧- الآية ٥٥ من سورة الأعراف.
٨- معاني القرآن ١ / ١٧.
٩- الآية ٢٨ من سورة البقرة.
١٠- الآية ٢٦ من سورة التكوير.
* التفسير: مصطلح كوفي يراد به (التمييز).

(ان كان قميصه قد من دبر فكذبت) المعنى - والله اعلم- فقد كذبت وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز الا وأنت تريد قد كثر مالك، لأنهما جميعا قد كانا فالثاني حال للأول، والحال لا تكون الا بإضمار (قد) أو باظهارها(*) ومثله في كتاب الله: (أو جاءوكم حصرت صدورهم)[1] يريد - والله أعلم - جاءوكم قد حصرت صدروهم وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصري: (حصِرة صدورهم)[2].» ومثل هذا كثير في معاني القرآن[3].

وظلت القراءات مصدرا من مصادر الدرس النحوي عند النحاة، على وفق المنهج البصري أو المنهج الكوفي، أو التوسط بينهما كأبي حيان الأندلسي[4]، وليس صوابا قول من خص ابن مالك بموقف مغاير قوامه «أنه أخذ بالقراءات جميعها سواء أكانت متواترة أو شاذة»[5]. بل هو امتداد للمنهج الكوفي ومن أمثلة ذلك: صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه[6]، اعتمادا على قراءة (قتل أولادهم شركائهم)[7]، وقراءة (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله»[8].

١- الآية ٩٠ من سورة النساء.
٢- معاني القرآن ١ / ٢٣-٢٤.
٣- ينظر مثلاً: ١ / ٢٩، ٤٧-٤٨، ٧٤، ٧٥، ١٠٠ وغيرها.
٤- ينظر خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي ص٤١٨. وتابعها عبد العال سالم مكرم في هذا ولم يشر الى ما سبق إليه في كتابه (المدرسة النحوية في مصر والشام) ص٣٣٧.
٥- عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٣٠.
وينظر عباس حسن: اللغة والنحو ص٩٩-١٠٠.
* من المسائل الخلافية التي نسبت الى الكوفيين وهما ولم يقولوا بها (المسألة ٣٢: هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ الانصاف ١ / ٢٥٢) وقد فات د. محمد خير الحلواني أن يشير اليها في دراسته الجادة (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف)، وأشار اليها د. محيي الدين توفيق في دراسته (ابن الانباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ص٢١٧: «والواقع أن الخلاف في هذه المسألة ليس في وقوع الماضي المجرد من قد حالاً وانما الخلاف في اضمار (قد) في اختيار الكلام. فالكوفيون يجيزون اضمارها والبصريون لا يجيزونه الا في الضرورة». أما أبو بكر ابن الانباري فقال في شرح القصائد السبع الطوال ص٣٨: (ان الماضي لا يكون حالا الا بقد) فمن الكوفي الذي جوز مجيء الماضي حالا من غير (قد) ظاهرة أو مضمرة؟.
٦- شرح الأشموني ٢ / ٣٢٧.
٧- الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.
٨- الآية ٤٧ من سورة ابراهيم.

العطف على الضمير من غير اعادة الخافض[1] اعتمادا على قراءة (تساءلون به والأرحام)[2]، وقراءة (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام)[3].

ولا بد من أن نشير الى أن ابن هشام هو «أول نحوي تعرض لكثير من الآيات القرآنية[4]» ولكنه لم يخرج عما ساد في الدرس النحوي من مواقف متشددة أو مترخصة تجاه القراءات، ولم يجز الترجيح بينها اقتداء بثعلب[5]. ونقرر هنا أن القراءات قد أمدت الدرس النحوي بما وسع من أفقه، وأغنته، وبما تعطيه من حياة واتساق لو أن النحاة لم يتأولوها أو يخرجوها لكي تساوق قواعدهم، «ولو أن مخالفة القواعد للقرآن وجرأتها عليه اقتصرت على مثال أو عشرة أو عشرين لهان الكرب شيئا ما»[6]. ولكن ذلك يفوق الحصر والاستقصاء في موضع كهذا.

لقد اتضح مما أشرنا اليه من الأمثلة، أن الشاهد القرآني نهض وحده- وهو جدير بهذا- دليلا من أدلة النقل، ليقوم قياسا، ورأينا من النحاة على تفاوت بينهم قد اعتمدوا عليه منفردا في مؤلفاتهم.

وإذا اجتمع أكثر من دليل بدأ النحاة غالبا بالقرآن الكريم. ثم بالحديث النبوي الشريف، ثم بكلام العرب شعرا ونثرا ومن ذلك:

القرآن والحديث:

قال سيبويه: «ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل: (والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات)[7]. فلم يعمل

١- شرح الأشموني ٢ / ٤٢٩- ٤٣٠.
٢- الآية الاولى من سورة النساء.
٣- الآية ٢١٧ من سورة البقرة.
٤- عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٤١٧.
٥- نقل أبو حيان الاندلسي في البحر المحيط ج٤ ص٨٧ قول ثعلب: اذا اختلف الاعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل اعرابا على اعراب في القرآن فإذا خرجت الى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى».
٦- عباس حسن: اللغة والنحو ص٩٤.
٧- الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: (ونخلع ونترك من يفجرك)[1]. «فلم ينص سيبويه في هذا الحديث، ولا في الاحاديث القليلة الأخرى، على أنها من الحديث النبوي الشريف، ولو فعل لكان احتجاجه من القوة ما يجعله بقوة ما ورد في التنزيل لأنه كلام أفصح العرب ﷺ، ولماذا يلتمس له العذر فيقال «ان مقصوده ان يسوي بينها وبين ما نطق العرب على اختلاف قبائلهم»[2].

وقال الفراء: «وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبيﷺ أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافكم) يريد به خذوا مصافكم»[3]. لقد نص الفراء على الحديث واحتج به أكثر من سيبويه. وقد جعله هنا حجة له في اثبات ما أنكره شيخه الكسائي.

وقال ابن مالك: «ومن المعرب كمثنى وهو في المعنى جمع قوله تعالى: (فأصلحوا بين أخويكم)[4]، وقوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»[5]. ومثله كثير عند ابن مالك، وسنبين أسباب ذلك في (الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف).

وقال ابن هشام: من معاني (عن) البدل نحو: (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)[6] وفي الحديث: «صومي عن أمك»[7].

ولئن قصرت بنا الأمثلة ان ذلك لقلتها ولاضطراب مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لاسباب سنبسطها عند بحثنا الحديث النبوي الشريف دليلا من أدلة القياس.

١- الكتاب ١ / ٧٤.
٢- خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو ص٧٥.
٣- معاني القرآن ١ / ٤٦٩- ٤٧٠.
٤- الآية ١٠ من سورة الحجرات.
٥- شرح التسهيل ١ / ٦٨.
٦- الآية ٤٨ من سورة البقرة.
٧- ينظر مغني اللبيب ١ / ١٥٧ حرف العين (عن).

القرآن والشعر :

قال سيبويه : «وزعموا ان بعضهم قرأ : (ولات حين مناص)[1] وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من فرّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع»[2].

وقال : «وقد قرأ بعضهم : (وأما ثمود فهديناهم)[3]. وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم :

فأما تميم تميم بن مر فألفاهم القوم روبى نياما

ومنه قول ذي الرمة :

اذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

فالنصب عربي كثير والرفع أجود»[4].

وقال في (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة) : «وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق .. وزعم الخليل رحمه الله ان رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعا خبر لهذا.. قال الله عز وجل : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى)[5]. وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله : (هذا بعلي شيخ)[6]. قال سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه :

١- الآية ٣ من سورة ص.
٢- الكتاب ١ / ٥٨.
٣- الآية ١٧ من سورة فصلت وقراءة الجمهور بالرفع.
٤- الكتاب ١ / ٨٢.
٥- الآية ١٥ من سورة المعارج.
٦- الآية ٧٢ من سورة هود.

من يك ذا بتٍّ فهذا بتي مقيّظ مصيّف مشتّي[1]»

ومثل هذا كثير في الكتاب وليس هنا موضع استقصاء.

وقال الفراء: «وقوله (ان يوم الفصل ميقاتهم أجمعين)[2]

يريد الأولين والآخرين، ولو نصب ميقاتهم لكان صوابا يجعل اليوم صفة[*]. قال: أنشدني بعضهم:

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم يوم الرحيل فعلت ما لم أفعل

فنصب يوم الرحيل على أنه صفة»[3]. وهذا كثير في معاني القرآن أيضا.

وقد يتقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني:

قال سيبويه: «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا)[4]. وقررنا به عيناً وان شئت قلت أعينا وأنفسا»[5]. غير أن الفراء وان يقدم الشعر على القرآن ينص على ان قول الله أصدق قال:

«وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف وان ترك الجواب، قال الشاعر:

فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا

١- الكتاب ٢ / ٨٣-٨٤.
٢- الآية ٤٠ من سورة الدخان.
٣- معاني القرآن ٣ / ٤٢.
٤- الآية ٤ من سورة النساء.
٥- الكتاب ١ / ٢١٠.
* الصفة مصطلح كوفي يراد به هنا (الظرف).

وقال الله – تبارك وتعالى وهو أصدق من قول الشاعر- : ﴿ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض﴾[1]. فلم يؤت له بجواب»[2].

ان ما نلاحظه على النحاة عند استدلالهم بالقرآن الكريم وقراءاته، ليس في كثرة ما يسوقونه من الآيات، أو قلته، ولا في توثيقهم هذه القراءة، أو تضعيفهم تلك، وإنما يكمن في عدم وضوح منهج ثابت لهم في الاستدلال يكون معلما للدارسين. فقد كان سيبويه والأخفش والمبرد لا يسلكون في الاستدلال بلغة القرآن سبيلا واحدة، على الرغم من أنهم ينسبون الى مذهب واحد هو المذهب البصري المشهور، فانهم كانوا يستدلون بالقراءات الشاذة[3]، وهذا مخالف لما أشيع عنهم، والحق أن النحاة في هذه المرحلة لم يكونوا يفرقون بين شاذ القراءة ومتواترها، لأن القراءات لم تصنف هذا التصنيف الا على يد أبي بكر بن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة[4].

ولم يكن الفراء كالكسائي، الا أنه كان مكملا له، وكان لا يعدم نزعة تجنح به للانفراد برأي أو منهج، ولكنهما لا يختلفان في منهجيهما عن نحاة البصرة، فهما يستدلان بما جارى القياس النحوي ويرفضان ما سواه، ولا يفرقان بين ما عد شاذا[5]، وما عد متواترا.

١- الآية ٣١ من سورة الرعد.

٢- معاني القرآن ٢ / ٦-٧، وينظر ٢ / ٤١٧.

٣- ينظر سيبويه: الكتاب ١ / ٩٥، ٢٩٠، ٢ / ١٠٦، ١٣٧-١٣٨، ٣٩٣، ٣ / ١٣، ١٤٣، ٢٤٢، ٤ / ٨١-٨٢.

وينظر الأخفش: معاني القرآن: ١ / ١٥، ٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٦، ١٥٩، ١٨٣، ١٨٤، ٢ / ٣٤٥، ٣٩٤، ٥٣٥، وغيرها.

ينظر المبرد: المقتضب: ٢ / ١٢، ٣ / ٣٧١، ٤ / ١٠٥، ١١٢، ١١٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢٩٠، ٤١٣، ٤١٤.

٤- ينظر خديجة الحديثي: الشاهد واصول النحو ص٦٠.

٥- ينظر الفراء: معاني القرآن ١ / ١٨، ٢٢٣، ٢٤١، ٢٥٢، ٣١٤، ٣٥٧، ٣٨٩، ٢ / ٢٢، ٧٥، ١٤٥ ...

وينظر ابن الأنباري: الوقف والابتداء ص٥٥٣-٥٥٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٣٧، ٣٦٤.

من هذا كله نخرج بنتيجة أن البصريين والكوفيين استدلوا بلغة القرآن وقراءاته ما تواتر منها، وما شذ، وهم سواء في قبول القراءات وردها، على أن الشيء الذي يذكر هو أن نحاة الكوفة استقروا لغة القرآن واستدلوا بها أكثر مما فعل البصريون، ولم يتحفظوا[1]، وأنهم أكثر ذكرا لقراءات القراء ولهذا علة اجتماعية، لأن في الكوفة «ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراءة في العراق وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعليّ بن حمزة الكسائي»[2].

ويتضح مما تقدم أن منهجهم يقوم على:

١- أنهم لا يقدمون- أحيانا-للشاهد القرآني بعبارة تفرده، أو تميزه، فيأتي غفلاً: قال سيبويه: «ونحو ذلك قولك: خشنت بصدره، فالصدر في موضع نصب وقد علمت الباء. و (كفى بالله شهيدا بيني وبينكم)[3]. انما هي كفى الله»[4].

٢- لا يستكملون نص الآية لكي يعرف ما قبلها، وما بعدها، حين يستدعي الأمر ذلك. قال سيبويه:« وأما قوله عز وجل: (والصابئون)[5] فعلى التقديم والتأخير»[6].

٣- لا ينصون- أحيانا كثيرة- على أن هذه قراءة من السبع أو العشر، أو من غيرهما فيقولون[7]:

سمعنا بعض العرب قرأها. قراءة بعض القراء.

وقرئ.

وقرأ بعضهم.

١- عبد العال سالم مكرم: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص٥٧.
٢- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٤٥.
٣- الآية ٩٦ من سورة الاسراء.
٤- الكتاب ١ / ٩٢.
٥- الآية ٦٩ من سورة المائدة.
٦- الكتاب ٢ / ١٥٥. ومثله (وحورا عينا) في ١ / ٩٥ و (غير محلي الصيد) في ١ / ١٦٦. و (عادا وثمودا) في ٣ / ٢٥٢.
٧- ينظر خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو ص٥٤. فقد استوفت ذلك في كتابها.

وقراءة أهل المدينة، أو أهل الكوفة، أو أهل الحجاز أو أهل مكة. وقد يقطعون في وجه قرئ به فيقولون: ولم يقرأ به أحد[1]، وربما كان هذا لجهلهم بالوجوه التي جاءت بها القراءات، أو لعدم معرفتهم باسم القارئ الذي قرأ بهذا الوجه، لان اهتمامهم بأمر غير هذا، ولو جعلوا القرآن مصدرهم الاول الذي يصدرون عنه لتوثقوا ودققوا واسندوا كل قراءة لمن قرأ بها ودرجتها، وما وافقها من لغات العرب.

٤- قد يقرر النحاة وجها لم يرد عن أحد من القراء يسوقهم اليه القياس الذي اصطنعوه، ولا نعني أنهم يجيزون القراءة بل هو وجه نحوي:

«ولو قرأوها .... كان جيدا»[2].

«ولو قرئت .... كان حسنا»[3].

مع علمهم ان «القراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز»[4].

٥- عدم النص على موضع الشاهد من الآية، وأنه يأتي- ان ورد- بصيغة شرح أو تعليق.

٦- تناولوا كتاب الله بالتأويل والتقدير في مسائلهم الخلافية لحرصهم على أصولهم التي قرروها وتمسكوا بألا يغيروها أو يحيدوا عنها.

ونخلص من هذا القول:

ان القراءات كلها شواهد نحوية، الا أننا نرى أن يعتمد على القراءة المشهورة في المصحف، والقراءات المتواترة، ويختار من القراءات الاخرى ما يقرب قاعدة ويوضح غامضا ويؤسس أصلا، لنبتعد بأصولنا عن التناقض والاضطراب والفوضى في

١- ينظر الفراء: معاني القرآن ١ / ٣٨٠، ٢ / ٧٨ ....

٢- كتاب سيبويه ٣ / ١٢٧.

٣- الفراء: معاني القرآن ١ / ٧١، ١٠٠ مثلا.

٤- نفسه: ١ / ٢٤٥.

الأحكام، ليستقيم لنا منهج نعززه بشواهد أخرى من النثر والشعر للاطراد والاستئناس.

ثانياً- الحديث النبوي الشريف:

كان للنحاة المتقدمين موقف من الحديث النبوي الشريف تميز بالإعراض عنه، وعدم الاحتجاج به، الا في مواضع قليلة، مما جعل حقيقة موقفهم منه مضطربة، اعتورتها تساؤلات كثيرة منها:

ألأن الوضع كثر وتزايد بحيث صعب على النحاة أن يميزوا ما هو حديث، وما هو ليس منه؟. أم لأن الحديث روي بعض منه بالمعنى؟ أم لأن ألفاظ الحديث الواحد تعددت روايتها فلم يعد بمكنة النحوي أن يركن إليها؟ أم لأن النحاة لم يجدوا ما يكفيهم من الحديث للاحتجاج به؟ أم لأن رواته لا يحسنون العربية فيلحنون؟ أم لأن ذلك كان بفعل التحرز الديني؟ أم لأسباب فكرية مذهبية وسياسية؟ لقد أجيب عن بعض هذا في دراسات وأبحاث جادة، وطرح بعضها الآخر تفسيرا لعدم الاحتجاج بالحديث[1].

١- يُنظر محمد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث في اللغة، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ / ١٩٧، سنة ١٩٣٦م.
ابراهيم مصطفى: في أصول النحو (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٨ / ١٣٦، سنة ١٩٥٥م.
محمد عيد: الرواية والاستشهاد في اللغة، ١٩٧٢م.
خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ١٩٧٣م.
محمد خير الحلواني: الاحتجاج وأصوله في النحو العربي، ١٩٧٤م (رسالة جامعية غير منشورة).
عبد الجبار علوان: الشواهد والاستشهاد في النحو، ١٩٧٣م. ونشرت الدراسة عام ١٩٧٦م.
محمد ضاري حمادي: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ١٩٧٣م.
ونشرت الدراسة عام ١٩٨٢م.
محمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني العدد المزدوج ٣، ٤، ص٤٧، سنة ١٩٧٩م.
خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، سنة ١٩٨١م.

إن هذه التعليلات كلها واردة، منفردة أو مجتمعة، ولكنها تبقى اجتهادا مخلصا لم يحسم رأيا في قضية الاحتجاج بالحديث، فيبقى الباب مفتوحا لرأي جديد، فأقول: أن قلة ما ورد من أحاديث عند النحاة الأوائل ومن تابعهم تعود الى أنهم قرروا في البدء أن مادة اللغة النقية الأصيلة مرتبطة بالبداوة، ونظروا الى هذه البداوة نظرة تقديس، فكانوا يتسابقون في شد الرحال الى البادية ومشافهة الأعراب والاقامة بين ظهرانيهم زمنا، ويتنافسون في الحفظ والتدوين، لذا فان طغيان هذه الظاهرة قد شغلهم وحال بينهم وبين رواية الحديث بكثرة فضلا عما تتطلبه رواية الحديث من تفرغ اليها، ومن ضوابط صارمة في السند والمتن.

ان قلة ما جاء من الأحاديث في كتب النحو من كتاب سيبويه حتى مؤلفات ابن مالك، لم تثر اعتراضا، ولم تبرز فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعا للمناقشة أو البحث في الاسباب، حتى أفرط ابن مالك الأندلسي في الاستشهاد به، فكان أن برزت ثلاثة اتجاهات هي:

الاول- يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقا، ويمثله ابن الضائع (ت٦٨٦هـ)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[١].

الثاني- يجوز الاحتجاج بالحديث كله، ويمثله ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ورضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨هـ) الذي أضاف اليه الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[٢].

الثالث- يتوسط بين المنع والتجويز ويمثله أبو اسحق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ) في أحد مذهبيه[٣].

١- ينظر البغدادي: خزانة الأدب ١ / ٥.
٢- نفسه ١ / ٥.
٣- ينظر الاقتراح ص٥٢.

وانتهى البحث الى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على وفق الشروط التي قررها مجمع اللغة العربية في القاهرة[١]، وما أضافه اليها أحد الباحثين[٢]. وبقي الباحثون وما زالوا يفتشون عن بداية الاحتجاج بالحديث، وعمن أكثر منه، فرجع باحث أولية الاحتجاج الى أبي عمرو بن العلاء[٣]، وثان الى الخليل بن أحمد[٤] وثالث الى سيبويه[٥]، ورابع الى الفراء[٦]، وخامس الى أبي علي الفارسي[٧]، وسادس

١- تنظر مجلة مجمع اللغة العربية ج٤ ص٧، سنة ١٩٣٧م:

قرار الاحتجاج بالحديث الشريف

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست، فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الاحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة. اهـ.

٢- ينظر عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية ٢٥٩-٢٦٠ فقد أضاف الى ما ورد في قرار المجمع نوعين من الأحاديث هما:

١- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وان اختلفت الفاظها، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من انشائهم أم كان منسوبا الى النبي عليه السلام.

٢- الأحاديث التي يطمأن فيها الى عدالة رواتها والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وان اختلاف الصيغة يرجع الى تكرار الاجابة. اهـ.

٣- ينظر محمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث ص٤٧.

٤- ينظر خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٤٦، موافقة لما ورد في هذا الصدد في بحث محمود حسني محمود.

٥- ينظر عثمان الفكي: الاستشهاد في النحو العربي ص١٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٦٩م = نقلا عن محمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث ص٤٦.

٦- ينظر أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ص٢٤١-٢٤٢.

٧- ينظر عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص٢٠٣.

عد الزمخشري من أوائل المحتجين[1]، وربما يعثر باحث على نص يعينه على تحديد أولية الاحتجاج بالحديث، وعلى الرغم من أهمية هذا، الا أنه يغير من حقيقة الموقف في أن النحاة الأوائل لم يعتمدوا على الحديث اعتمادا يوضح أنهم جعلوه أصلا من أصولهم، لأن استدلالهم بأحاديث قليلة لا يضيف جديدا الى ما توصل اليه البحث.

أما أول من استكثر من الحديث فمختلف فيه: فقيل ابن الطراوة (٥٢٨هـ)[2]، وقيل: السهيلي (ت ٥٨١هـ)[3]، وقيل ابن خروف (ت٦٠٩هـ)[4]، وقيل: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[5]، ومن ينظر الى هؤلاء يجدهم جميعا من أهل الأندلس ما يرجح أنهم تأثروا بالصرخة المدوية التي أطلقها ابن حزم (ت٤٥٦هـ) لكي يكون الحديث الشريف مادة مهمة للاحتجاج لا تقل أهمية عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثرا. ولعل هذا وأسباباً أخرى جعلت الأندلسيين يستشهدون بالحديث.

ومع أن كثرة الاستشهاد بالحديث ذات أهمية كبيرة، غير أنها لا تعد ميزة، ان لم تقم أصلا يتيح للنحوي أن يستنبط منها قواعد لم يسبق اليها، أو أن يقوي ما ضعفه القدماء من استعمال، أو أن يرجح مذهبا على آخر، فهل توافر هذا في كل الذين أكثروا من الاستشهاد بحيث أصبح منهجا مميزاً؟ الجواب: لا، الا واحداً أرى أنه جدير بأن يشار اليه وهو ابن مالك الذي كون له منهجا في الاستشهاد فكان «أكثر ما يستشهد بالقرآن فان لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث، وان لم يكن فيه عدل الى اشعار العرب»[6]. فضلا عن كونه حين يستشهد بالحديث يقدم - أحيانا - شواهد قرآنية لتأييد الظاهرة التي وردت فيه[7]، وقد يعتمد على لغة الشعر ويصحبها وجها

١- ينظر فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص١٨١.
٢- ينظر محمد ابراهيم البنا: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ص١٠٠.
٣- ينظر البغدادي: خزانة الأدب ١ / ٧.
٤- ينظر ابن الضائع: شرح الجمل (مخطوط) ٢ / الورقة ٩٦= نقلا عن: محمود شكري الالوسي: اتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ص٧٩، وعن: محمد ابراهيم البنا: أبو الحسين بن الطراوة ص١٠٠.
٥- ينظر أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح التسهيل (مخطوط) ٥ / ١٦٩-١٧٠= نقلا عن خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص١٩١.
٦- المقري: نفح الطيب ٢ / ٢٢٣. (تحقيق احسان عباس).
٧- شواهد التوضيح ص٩-١٠.

من القياس[1]، وقد يعمد الى القياس لدعمه[2]. وقد تمثل هذا المنهج بوضوح في كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وسأقتصر في ايرادي الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها على ما قرر قاعدة وكان أصلا، لا ما ذكر منها استئناسا، أو تبركا، أو توثيقا، أو توجيها وتخريجا، لذلك سأتجاوز ذكر «أربعة وعشرين نحويا... وهؤلاء جميعا احتجوا بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف على اختلاف في كثرة هذه المواضع أو قلتها»[3]. لأن سرد أسمائهم وبيان مواضع الحديث في كتبهم أو في ما روي عنهم يصلحان أن يكونا ردا على من ادعى أنهم منعوا الاحتجاج به، فضلا عن أنهم لم يتخذوه أصلا ليؤسسوا حكما ويقرروا قاعدة، فسأقتصر على ما أورده ابن مالك من قواعد وأصول استنبطها منه وما عداه فتقليد لا جديد فيه سوى الاتساع[4].
فمما استنبطه ولم يذكره القدماء:

١- استعمال (اذ) للمستقبل على غرار (اذا)[5].

٢- وقوع خبر كاد مقرونا بأن[6].

٣- الابتداء بالنكرة المحضة بعد (اذا) الفجائية و (واو) الحال[7].

١- شواهد التوضيح ص١٤-١٧، ص١٠٠- وما بعدها.
٢- نفسه ص٤٤.
٣- خديجة الحديثي: مواقف النحاة ص١٧٩.
٤- قد يعترض معترض على هذا فيقول: ماذا تقول في استشهاد ابن الطراوة بالحديث النبوي- وهو- قبل ابن مالك- ردا على سيبويه بجواز وقوع الحال من النكرة على ما رواه عنه السهيلي في نتائج الفكر في النحو المسألة ٤٢ فصل في الحال من النكرة ص٢٣٣-٢٣٤؟
فأقول: لا يقدح هذا في ما ذهبت اليه لأنني أتحدث عن منهج واضح اعتمد على الحديث النبوي، وهذا لم يتضح عند ابن الطراوة ولا غيره.
٥- شواهد التوضيح ص٩: استدلالا بقول ورقة بن نوفل للرسول ﷺ: (يا ليتني أكون حيا اذ يخرجك قومك).
٦- نفسه ص٩٨ وما بعدها: ول عمر بن الخطاب (رض): (ما كدت ان أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب).
٧- نفسه ص٤٤ وما بعدها: كقول بعض الصحابة (رض): (اذا رجل يصلي) وكقول عائشة (رض): (ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار).

٤- رفع المستثنى التام الموجب بعد الا[١].

٥- حذف النون من الأفعال الخمسة المرفوعة[٢].

٦- استعمال (في) بمعنى التعليل[٣].

وأما تقويته مذهبا ضعفه القدماء أو خصوه بالضرورة الشعرية فكثير منه:

١- جواز حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط، قال: «ومن خص هذا بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضييق»[٤].

٢- جواز وقوع الشرط مضارعا، والجواب ماضيا، قال: «والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»[٥].

٣- العطف على ضمير الجر بغير اعادة الجار[٦].

٤- ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا[٧].

٥- استعمال حتى ورفع المضارع بعدها[٨].

٦- وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهرا[٩].

١- شواهد التوضيح ص٤١ وما بعدها: كقول أبي هريرة (رض): (سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمتي معافى الا المجاهرون»).

٢- نفسه ص١٧٠ وما بعدها: كقول عقبة بن عامر (رض) للنبي ﷺ: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا».

٣- نفسه ص٦٧ وما بعدها: كقوله النبي ﷺ: (عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت النار).

٤- نفسه ص١٣٣ وما بعدها.

٥- نفسه ص١٤، وما بعدها.

٦- نفسه ص٥٣ وما بعدها. وهذا رأي الكوفيين ينظر الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٦٣. (المسألة ٦٥).

٧- نفسه ص٦٥، وما بعدها. وهو رأي الرماني والشجري قال في الصفحة نفسها: «وهو مما خفي على النحويين الا الرماني والشجري».

٨- نفسه ص٧٢-٧٣. وهذا رأي الفراء، ينظر معاني القرآن ١ / ١٣٢-١٣٣.

٩- نفسه ص١٠٧، وما بعدها. وهذا رأي المبرد، ينظر المقتضب ٢ / ٤٣٣.

٧- استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان[١].

٨- جواز حذف الموصول وبقاء صلته[٢].

ولم يكن ابن مالك يقتصر على ما نقل من حديث رسول الله ﷺ وحده، بل اتسع لكل ما جمع في الصحيح من كلام عائشة رضي الله عنها، وورقة ابن نوفل وأبي بكر وعثمان رضي الله عنهما وأبي جهل وسهل بن سعد وكثير من الصحابة ومعاصريهم وفيهم مجهولون لا يسميهم بل يشير اليهم مثل: المرأة[٣]، والقوم[٤]، وبعض الصحابة[٥]، وصاحبة المزادتين[٦].

ويبدو لمن يتتبع كلامه أنه يريد أن ينفي عن الحديث ما شاع في الأوساط النحوية من وقوع الأخطاء في لغته، ولذلك تراه لا يقف عند حدود ما ينقله بل يستعين بالشواهد الشائعة، أو بشواهد قرآنية وشعرية لم يتنبه اليها النحاة قبله، ولم يفته ان يستعين بما نقله شيوخ اللغة من كلام العرب فتراه يعول على روايات أبي عمرو ويونس والكسائي وسيبويه والفراء، ولكنه قد يجمح به الافتراض البعيد[٧]، ويسلك مسلك الجدل والمناظرة[٨]، ويؤول الوجه النحوي ويلتمس له تخريجات[٩]، ويتهم النحاة بضعف الاستقراء[١٠]، ويتعسف أحيانا في التأويل ويلجأ

١- شواهد التوضيح ص١٢٩، وما بعدها. وهذا رأى الكوفيين ينظر الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٧٠ المسألة (٥٤).

٢- نفسه ص٧٦-٧٧. وهذا رأي الكوفيين والأخفش قال في الصفحة نفسها: «مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخفش وهم في ذلك مصيبون». اهـ. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ٢ / ٦٩٢.

٣- نفسه ص٢٤.

٤- نفسه ص٢٤.

٥- نفسه الصفحات: ٣٧، ٤٤، ٧٨، ٩٧.

٦- نفسه ص١١٠.

٧- نفسه ص٧٩.

٨- نفسه ص٥٣.

٩- نفسه ص٣٤.

١٠- نفسه ص٥٢.

الى وجوه ضعيفة كحذف الجار وبقاء عمله[1] ولكنه مع هذا يبقى أثره كبيرا في الدراسة النحوية بحيث يؤرخ به الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وجعله أصلا من أصول الاستنباط. وهكذا سار الاحتجاج بالحديث وتتابع النحاة المتأخرون فتأثر قسم منهم خطى ابن مالك كالدماميني وابن هشام، وابن عقيل، واعتدل آخرون كالشاطبي والسيوطي، فاحتجوا- كابن مالك - بما صح من الحديث وجعلوا ما لم يصح خطأ من الرواة أو لغة قليلة لا يقاس عليها.

والجديد في هذه الفترة المتأخرة أن النحاة لم يستندوا فيما احتجوا به من الحديث الى الرواية والمشافهة، كما كان يفعل المتقدمون بل أصبحوا يجدون في الكتب والأسفار ومجامع الصحاح مادة يجعلون منها حجة من غير أن يأبهوا الى ما يمكن أن يجره الخط من سقط وتحريف كالذي وقع فيه ابن هشام حين اعتمد على حديث سقط منه الفعل المضارع بعد (كيما)[2] وان جعل اللغة غريبة لا يقاس عليها.

ولا شك في أن الاحتجاج بالحديث يعين النحاة المعاصرين، ويتيح لهم أن ينظروا في الاصول المستنبطة، فقد يغير بعض الأصول ويفتح مجالا واسعا للدراسات النحوية الجديدة.

١- شواهد التوضيح ص٥٩.

٢- ينظر مغني اللبيب ١ / ٢٠٠ قال ابن هشام:

« نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا». أي: كيما يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه» ا هـ.

وهذه النسخة التي اعتمد عليها سقطت منها كلمة (يسجد) التي قدرها.

ثالثاً- الشعر :

استأثر الشعر باهتمام النحاة واللغويين، لأسباب معروفة، - على الرغم من أنهم «لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد»[1]. والاستدلال على صحتها- فجعلوه شاهدا على صحة ما جاء في القرآن الكريم نفسه من ظواهر نحوية ولغوية، بل إنهم في كثير من الاحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده، فقد نقل عن ابن نباتة قوله: « من فضل النظم ان الشواهد لا توجد الا فيه، والحجج لا تؤخذ الا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد آتى به، فعلى هذا، الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة»[2]. لذلك نجد الشواهد الشعرية في كتب النحو المتقدمة والمتأخرة تربي على الشواهد الأخرى، «مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في اثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري»[3]. غير أن أحد الباحثين التمس لهم العذر في الاعتماد على الشعر لأن «رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر»[4]. ولا أظن أن هذا كان حاضرا في أذهان من تصدى للاستشهاد بالشعر، فلم تكن هناك مفاضلة بين الشعر والنثر ثم آلت الى الشعر وحده للأسباب المذكورة آنفا، ولكنه منهج سبقهم اليه المفسرون[5]، فحذوا حذوهم فيه، والا فماذا نقول عن التعبير القرآني الذي كان في مأمن من التغيير، وما يجعل حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وتذكره؟. وماذا نقول عن نثر الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وخطباء الخوارج والحجاج وزياد؟ وما نقول عن نثر الامام الشافعي- رضي الله عنه- الذي

١- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص٣٢٥.
٢- أبو حيان التوحيدي: الامتاع والموانسة ٢ / ١٣٦. وينظر عبد الوهاب محمد علي العدواني: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية وهي رسالة دكتوراه غير منشورة ص١٠٠ ورد النص هكذا (والشعر هو المحجة) ولعله الصواب.
٣- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٣٥.
٤- ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص٣٢٥.
٥- ينظر سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس- مقدمة محققه ابراهيم السامرائي ص٥.

«فتح بذلك للعربية أرضاً واسعة من وسائل التأدية وأغناها غنى زائداً على خدمة كثير من الشعراء[1]». أما مصادر الشواهد الشعرية فكانت الرواة الثقات كأبي عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، ويونس بن حبيب، والأصمعي، الذين كانوا يمدون النحاة بالشواهد التي يروونها عن أعراب البادية[2]، وعن الشعراء أنفسهم.

والنحاة أنفسهم كانوا أيضا يشافهون الأعراب، وينقلون عنهم، وهم الذين رسخوا معظم الشواهد الشعرية التي نجدها في كتبهم.

والمدونات التي ضمت مجموعة كبيرة من الشعر، والتي اعتمد عليها متأخرو النحاة الذين لم يدركوا عصر المشافهة والنقل.

لقد استشهد النحاة بالشعر الجاهلي والاسلامي، وتجاوزوا ذلك، فاستشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين يقال لهم: المولدون، ولم يلزموا أنفسهم بطبقات الاستشهاد التي فصل القول فيها البغدادي في خزانته[3]، بل كانت لهم مواقف متباينة يتنازعها أمران: المكان والزمان، فالمكان حصروه بالبادية: نجد وتهامة والحجاز وأطرافها. أما الزمان فقد كان الموقف منه مضطربا[4]، فلم يحددوه، وقيل إن إبراهيم بن هرمة اخر من يحتج به[5]، على خلاف المكان.

وأوثر أن أقف عند شواهد سيبويه لأنها تكون معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، ثم نعرج على ما أضافه النحاة البصريون اليها لتتم الصورة الكاملة لطبيعة الاحتجاج بلغة الشعر عند نحاة البصرة.

كان سيبويه ينقل شواهده عن الأعراب بطريقتين:

١- برجستراس: التطور النحوي للغة العربية ص١٣٨.
٢- ينظر الأزهري: تهذيب اللغة (المقدمة ص٨-٢٨).
٣- تنظر خزانة الأدب ١/٣-٤.
٤- حدد مجمع اللغة العربية بالقاهرة زمن الاستشهاد الى نهاية القرن الثاني للهجرة في الأمصار، ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية. تنظر محاضر جلسات مجمع اللغة العربية - دور الانعقاد الاول - محضر الجلسة ٢٢ ص٣٠٨.
٥- ينظر السيوطي: الاقتراح ص٧٠.

طريق شيوخه الذين ينقل عنهم: كأبي عمرو بن العلاء[١]، ويونس بن حبيب[٢]، والأخفش الأكبر[٣]، وعيسى بن عمر[٤]، والخليل بن أحمد[٥]، وأحيانا لا يصرح باسم الشيخ الذي ينقل عنه[٦].

وطريق مشافهته للأعراب مباشرة، فقد ساعدته البصرة أن يلتقيهم ويشافههم في سوق المربد ويسمع منهم قصائد وأبياتا ليجعل منها شواهده في استنباط قاعدة، أو ترسيخ أصل، فكان يقول:

«كذا سمعنا العرب ينشدونه»[٧].

«وسمعته من العرب»[٨].

«وسمعناه ممن يوثق بعربيته»[٩].

«وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه»[١٠].

ومثل هذا كثير.

هذان هما المصدران اللذان يصرح بهما سيبويه، كانا يمدان النحاة في عصره بشواهد الشعر. وقد بلغ عدد شواهده خمسين وألفا لشعراء جاهليين ومخضرمين واسلاميين وأمويين وعباسيين، واحتج بلغة شعراء ضعفهم بعض اللغويين كالأصمعي

١- ينظر الكتاب ٢ / ٧١، ١٨٥، ٦٨/٣، ٨٦.
٢- نفسه ١ / ١٥٥، ٢٧٨، ٣١٩، ٣٦٤، ٤١٦، ٢ /٦٥، ٧٢ ...
٣- نفسه ١ / ٧٩، ٣٠٤، ٢ / ١١١، ٣٢٩، ٣ /١٢٣ ...
٤- نفسه ١ / ١٦٩، ١٧١، ٢ / ٦٥ ...
٥- نفسه ٢ / ١٣٥، ٢٦٥-٢٦٦، ....
٦- بألفاظ مختلفة: وزعموا (الكتاب ١ / ١٥٣)، وهذا كله سمع من العرب (نفسه ١ / ٧٣)، وسمعناه ممن يرويه عن العرب (نفسه ١ / ١٤٢).
٧- الكتاب ١ / ٨٦، ٤٣٢.
٨- نفسه ٢ / ١١٦.
٩- نفسه ١ / ٣١٣.
١٠- نفسه ١ / ٣٢٠.

والضبي، فاحتج بشعر الكميت أكثر من مرة، وبشعر الطرماح وذي الرمة، وشعراء الحيرة.

ان شواهد سيبويه لم تسلم من النقد، فقد طعن المبرد في بعض شواهده[1]. وأخذ عليه حمزة الأصبهاني رواية:

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

ورواه غيره:

ألم يبلغك والانباء تنمي

واذا روي هكذا لم يكن لسيبويه فيه حجة»[2].

وصحح ابن عبد ربه رواية:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

«على الخفض، والشعر كله مخفوض»[3] وغير هذا مما وجه الى شواهده من اعتراض وتصويب، والحقيقة أن اعتراضهم موجه الى الرواية التي قد تتعدد أحيانا، فاعتماد سيبويه على رواية رواها راو فصيح ثقة ثبت لا ينقص من قيمتها العملية، ولا يكون سيبويه موضع شبهة في أنه تمحل وروى الأبيات كما يحلو له، فقد عرف الرجل بالأمانة والدقة.

١- ينظر المقتضب ١ / ١١٧-١١٨، فقد اعترض على سيبويه روايته الابيات:
١- فاليوم أشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل.
٢- قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
٣- فأقبلت زحفاً عل الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر
٤- ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود
وينظر الكتاب ٢ / ٣٧٣-٣٧٤ (الهامش) في البيت:
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى
٢- التنبيه على حدوث التصحيف (تحقيق محمد أسعد طلس). ص١٥٣. و (تحقيق محمد حسن ال ياسين) ص٢٢٦-٢٢٧.
٣- العقد الفريد ٥ / ٣٩٠-٣٩١.

أما الأبيات المصنوعة فقد أشار الى بعض منها في كتابه: قال: «وقال آخر ويقال وضعه النحويون»[1]. وقال: «وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع»[2]. وقال: «وقال وهو مصنوع على طرفة»[3].

ويبدو أن ما جاء من هذه قليل جدا، ولعل الصنعة هي في نسبة البيت.

وأما الأبيات المجهولة فأمرها لا يختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة الى قائليها لأن مصدرها شيوخه والرواة الثقات ولكنها تبقى عرضة للشك والتجريح وتنافي ما شاع عن تشدد البصريين في أمر (السماع) فتبنى قاعدة على بيت شعر مجهول القائل[4]، وقد كانت حجة الأنباري في الرد على الكوفيين في أكثر من مسألة أن البيت «لا يعرف قائله، ولا يؤخذ به»[5]، فكيف يشترطون هذا ويدفعون به احتجاج الكوفيين وهم لا يتمسكون به؟. وأما دفاع البغدادي في خزانته عن شواهد سيبويه المجهولة[*] فلا تفسير لها الا تقديس كل ما جاء في الكتاب، وليست فضيلة أن يتناقلها خلف عن سلف. مع أنه أثبت كلاما قبل هذا فقال: «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله»[6].

١- الكتاب ٣ / ٦١.
٢- نفسه ١ / ١٨٨.
٣- نفسه ٢ / ٢٥٥.
٤- ينظر مثلا الكتاب ١ / ١٩٢. بني سيبويه قاعدة على بيت مجهول القائل وآخر يحتمل تخريجا يبعد الاستشهاد به في هذا المجال.
وينظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨ (هامش المحقق).
٥- الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (٤٢) ١ / ٣١٠.
والمسألة (٨٠) ٢ / ٥٨٣.
والمسألة (١٠٩) ٢ / ٧٥٠.
٦- خزانة الأدب ١ / ١٦.
* تنبيه: ساد في كتب النحو أن شواهد سيبويه المجهولة (٥٠) شاهدا في رواية للجرمي، وقد بحث هذه المسألة مفصلا الدكتور رمضان عبد التواب في مقالته(أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين لسنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م في الصفحات ٢٠٥-٢٤٥. فحدد بالارقام الشواهد المجهولة فقال ص٢٠٨: «فبلغ جملة ما اهتديت الى نسبته حتى الآن ١٣٥ موضعا ويبقى بعد ذلك ١٣٠ موضعا لم ينسب الشعر الى قائل معين، بالاضافة الى ١٦ موضعا آخر نسب فيها الشاهد الى رجل من احدى القبائل العربية». ١ هـ.

وقد تأثر الأخفش- سعيد بن مسعدة- خطى معاصره سيبويه في الاستشهاد بالشعر، فيلتقي واياه في شواهد كثيرة وفي مواضع الاستشهاد نفسها[1]، وقد يأتي بها في موضع غير الذي احتج له سيبويه[2]. لقد تهيأ للأخفش ما لم يتهيأ لغيره، فقد سبقته مؤلفات: كتاب سيبويه، ومجاز القرآن، ونوادر أبي زيد، وضعت بين يديه شواهد شعرية كثيرة، فضلا عما وعاه من حلقات الدرس ومشافهة الأعراب.

على أن شواهده الجديدة لم يستنبط منها قاعدة جديدة ذات أهمية، كما استنبط من لغة القرآن أصولا جديدة: مثلا زيادة: أن الخفيفة بعد (فلما) وهو موضع لم يذكره النحاة[3].

وزيادة الباء ومن في غير النفي[4]. وزيادة الواو في سياق (اذا)[5] وفي كل هذا يعتمد على النص القرآني في تقرير هذه الأحكام. ولكن الشواهد الجديدة جاءت لتعزيز الأصل الذي ذهب اليه، مثلا ذهابه الى أن (الا) تأتي بمعنى الواو في قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا)[6] فذهب الى أن (الا) هنا بمعنى (لكن) ثم قال «وتكون بمنزلة الواو نحو قول الشاعر:

وأرى لها داراً بأغدرة السيدان لم يدرس لها رسم

الا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم[7]

والمهم في الأمر أن الأخفش حافظ على الأصول التي مثلت النحو البصري، وانحرف ببعض الفروع التي خالف فيها شيوخ البصرة معتمدا على شواهد من القرآن

١- ينظر معاني القرآن ١ / ٢٤، ٢٥، ٣٦، ٤١، ٤٧، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٨٤، ١٦٨.
وينظر الكتاب: ١ / ١٧١، ١٩٦، ٢١٥، ٣٢٤، ٢ / ٢٩٢، ٢٩٥، ٤١٦، ٤١٨، ٣ / ٥٥١، ٤ / ١١٨.
٢- ينظر معاني القرآن ١ / ١٦٨، وينظر الكتاب ٣ / ٥٥١.
٣- ينظر معاني القرآن ١ / ١١٤.
٤- نفسه ١ / ٩٨-٩٩، ٢ / ٤٠٢.
٥- نفسه ٢ / ٤٥٧.
٦- الآية ١٥٠ من سورة البقرة.
٧- معاني القرآن ١ / ١٥٢.

وعلى بعض الشواهد الشعرية التي يؤيد بها مذهبه، فلم يضف شيئا جديدا الى منهج سيبويه في الاستشهاد بالشعر، وقد عاصره قطرب والجرمي، والمازني.

أما نقد المبرد لكتاب سيبويه ورده روايات لشواهد شعرية وردت فيه فكان خطوة صحيحة لو أنها مهدت السبيل ووضعت ضوابط وأسسا للاستشهاد بالشعر وروايته والابتعاد به عن محاذير كثيرة، وتجنبه المطاعن التي وجهت اليه فيستقيم أمره ليصحح أصلا من أصول الاستنباط، ولكن شيئا من هذا لم يكن، فقد تابع سيبويه في (٣٨٠) شاهدا من شواهد المقتضب البالغة (٥٦١) شاهداً[١]، واستمر الأمر هكذا عند أبي علي الفارسي والرماني وابن جني الذين رسخوا أصول النحو ورتبوها، فهم يستعينون في شواهدهم بشيوخ المذهبين، ومعظمها اتخذ للمناظرة والجدل والاحتجاج لوجه راسخ من وجوه النحو ولا سيما في كتب الفارسي وابن جني[٢]، وقد كثرت عندهم الشواهد كثرة واضحة الا أن حظ الاستنباط كان قليلا ماخلا بعض ما ذهبوا اليه من آراء فردية. ونستطيع أن نحدد السمات العامة للاستشهاد في هذه المرحلة بما يأتي:

١- كادت مصادر النحاة تقتصر على رواية الشيوخ.

٢- سيطرت سواهد سيبويه عليهم سيطرة واضحة.

٣- جدت بعض الشواهد ولكنها لم تؤد الى استنباط أصول جديدة.

٤- ظلت أسماء الشعراء الموثوق بهم تدور في كتب هذه المرحلة ولا سيما امرئ القيس والأعشى والنابغة من شعراء الجاهلية والفرزدق وجرير وذي الرمة والعجاج ورؤبة من شعراء العصر الأموي.

أما النحاة الآخرون الذين تلوا هذه المرحلة (بعد القرن الرابع للهجرة) كالزمخشري وابن الشجري وأبي البركات الأنباري والرضي وابن يعيش وابن مالك، فليس هناك ما يميزهم من سابقيهم سوى أنهم جنحوا للاستشهاد بشعر المولدين[٣]، وأنهم جاء وا بشواهد جديدة ردوا بها آراء فردية ولم يؤصلوا بها قواعد

١- ينظر المقتضب (مقدمة المحقق) ١ / ٩٣.
٢- ينظر مثلا الخصائص ١ / ١٠٤-١٠٥.
٣- ينظر البغدادي: خزانة الأدب ١ / ٦-٧.

جديدة ذات قيمة، عدا ابن مالك الذي استحدث لنفسه شواهد مجهولة النسبة وجعلها حجة في تصحيح مذهب أو تخطئة آخر حتى قيل فيه: « أما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الائمة الأعلام يتحيرون فيها ويتعجبون من أين يأتي بها»(١). وبهذا يتميز ابن مالك من غيره من النحاة بشواهده التي انفرد بها ويحاول أن يستخدمها أدلة لتصحيح وجوه نادرة وشاذة، وهو على كثرة عنايته بنسبة الابيات لا يعزوها أحيانا الى قائل(٢). ولعل اعتماده على الحديث النبوي الشريف بكثرة لافتة للنظر هو الذي جره الى مثل هذا. وتبقى الشواهد تتكرر ولا جديد في الاستنباط.

ذاك هو منهج الاستشهاد بالشعر عند نحاة البصرة فهل غايره منهج الكوفيين؟

لكي نتبين ذلك، ليس لنا الا الاعتماد على كتب الفراء ولا سيما معاني القرآن الذي وان لم يخلص للنحو كان ينطلق من الظاهرة اللغوية التي يجدها في آية من الآيات الى شرح المدلول وتقرير القاعدة مدعومة بالشواهد الشعرية والنثرية. وقد زادت شواهده الشعرية على ثمانمئة شاهد، التقى بسيبويه بأكثر من مئة شاهد(٣) مما دعا أحد الباحثين أن يقول: «وكثيرا ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار»(٤). على أن ما انفرد به كثير جدا. وقد استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين والامويين وحتى الذين ضعفوا أيضا، فشواهد الكوفيين اذن كما تبدو في مؤلفات الفراء: معاني القرآن والمذكر والمؤنث والايام والليالي والشهور لا تختلف عن شواهد البصريين، وليس في ذلك غرابة، فقد كانت المصادر مشتركة: البادية وفصحاء الأعراب والشيوخ والشعراء. وهذا أمر متوقع ولكن ما يختلف هو مواطن الاحتجاج واقتصارهم- الكوفيين- في استنباط قواعدهم على السماع والاتساع فيه، وأما ما نسب إليهم من أن لديهم أبياتا مجهولة فلهذا نظائر في كتاب سيبويه. وما

١- السيوطي: بغية الوعاة ١ / ١٣٠.
٢- ينظر شواهد التوضيح الصفحات ١٦، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ١٣٢، ١٤٥ ...
٣- ينظر محمد خير الحلواني: الاحتجاج وأصوله ص١١١.
٤- شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢١٥.

ذكر أنهم يبنون على الشاهد الواحد أصلا كما فعل الفراء في تجويزه دخول اللام على خبر (لكن):

ولكنني من حبها لكميد [1]

فهذا الصنيع على قلته، له نظائر أيضا في كتاب سيبويه، فقد أجاز الجمع بين النون والضمير في بيتين[2] وكموقفه من قول الراجز:

اذا أعوججن قلت صاحب قوم [3]

على أننا -نظن- أن هذه الامثلة قد تكون لها نظائر أخرى من كلام العرب، ولكنهم استغنوا بما أثبتوه، وما أدرانا أن يكون النحوي يعرف أكثر مما قدمه من شواهد؟.

نخرج من هذا كله أن الشواهد الشعرية حتى بدء القرن الثالث للهجرة كانت تؤخذ عن الأعراب الفصحاء، ورواية الشيوخ عنهم، وكان البصريون والكوفيون في هذا سواء. وأن خلافهم كان يكمن في الاتساع، لا في التساهل في الرواية والمروي لأن «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة»[4]. وأن الكوفيين «يعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة»[5]. التي مصدرها الأعراب الذين وثقوا بفصاحتهم.

واذا كان لنا مآخذ على النحاة في اعتمادهم على الشعر وحده في تقرير قواعدهم فنلخصها بما يأتي:

١- معاني القرآن ١ / ٤٦٥.

٢- ينظر الكتاب ١ / ١٨٨، والبيتان هما الاول:

هم القائلون الخير والآمرونه　　اذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

والثاني:

ولم يرتفق والناس محتضرونه　　جميعا وأيدي المعتفين رواهقه

٣- نفسه ٤ / ٢٠٣.

٤- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص٧٤.

٥- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٧٩.

١- ان الشعر يخضع لأحكام فنية قد تجور أحيانا على لغته فتخرجه الى الرخص التي سميت بالضرائر، مما تجعله غير دقيق في رصد الظواهر اللغوية ومن ثم القياس عليها وبناء قواعد ثابتة، فيجب ان يبعد الشعر الخاضع لها عن دائرة الاستشهاد.

٢- قد تتعدد رواية البيت الواحد مما يختلف في القياس عليه، فمثلا قاس الكوفيون «على اعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

الا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

فيقول له البصري: قد روي (أحضر) بالرفع أيضا»[١]. وهذا يؤدي الى خلاف في الاصل.

٣- وردت أبيات مجهولة، وقد اشترط النحاة في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفا غير مجهول لئلا يكون غير فصيح فتبنى القاعدة على كلامه فقالوا: «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله»[٢]. ولو صح هذا «لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه»[٣]. أو أكثر[٤] ولسقط احتجاج الفراء وغيره في مثل هذا.

٤- ونسب الى بعض الشواهد أنها مصنوعة مما يؤيد الزعم القائل ان النحاة يصنعون، أو تصنع لهم، شواهد يبنون عليها قواعدهم، أو تتفق معها.

٥- التفاوت بين التقسيم المكاني والتقسيم الزماني أهدر ثروة شعرية كبيرة كان يمكن أن تقوم سندا لما تم تحصيله.

٦- الابتعاد عن التأويل المرهق للدفاع عن فصاحة هذا الشعر أو ذاك، وتسجيل ما يخالف القاعدة على أنه ورد بهذا الوجه أو ذاك ليكون تنبيها للسامع أو القارئ حتى لا يظن أن ما جاء صحيح مستقيم[٥].

١- السيوطي: الاقتراح ص١٨٥.
٢- البغدادي: خزانة الأدب ١ / ١٥.
٣- السيوطي: الاقتراح ص٧٣.
٤- تنظر مقالة رمضان عبد التواب: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ص٢٠٨.
٥- ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٦٢.

٧- وقد يساق الشاهد الشعري تمثيلا للغة من اللغات كما في الاسماء الستة من وجوه اعرابية[١]، وفي اعراب (سنين). وبابه من ملحقات جمع المذكر السالم[٢]، ومد المقصور[٣] وغير هذا، مما لا يجعل القواعد متسقة، فتكثر المخالفات، ويقف عندها شداة العلم حيارى مضطربين.

وأخيرا فالاعتماد على الشعر وحده في تقعيد القواعد والاستدلال عليها يوقعنا في بعض الاضطراب.

رابعاً- النثر:

لا بد لنا أولا أن نحدد ما نريده بالنثر هنا، لما في الكلمة من شمول، فنقرر أنه:

١- لغة الحديث المستعملة في التخاطب، وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي، أو في المدن طوال عصور الفصاحة.

٢- لغة الأمثال.

لقد انصرف النحاة عن النثر، لأنهم وجدوا «في بيوت الشعر الأمثال، والأوابد، ومنها الشواهد، ومنها الشوارد»[٤] فلم يعتمدوا عليه الا قليلا، فقد «اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقل جيدا محفوظا»[٥]. لأسباب بسطناها قبلا

وتنبه العلماء الى فروق في مستوى الاداء اللغوي بين البادية والمدينة «وليس أحد من العرب الفصحاء الا يقول: أنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن

١- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٥٠ وما بعدها والانصاف في مسائل الخلاف المسألة (٢) ١ / ١٨.
٢- ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٦٤ وما بعدها.
٣- ينظر الانصاف المسألة (١٠٩) ٢ / ٧٤٥ وما بعدها.
٤- الجاحظ: البيان والتبيين ٢ / ٩.
٥- ابن رشيق: العمدة في صناعة الشعر ونقده ١ / ٢٠.

أول، وتابع عن متبع، وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب الى اللغة العربية الفصيحة، غيرأن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم الا أنهم أخلوا بأشياء من اعراب الكلام الفصيح»[١]. وهل ظهر النحو الا لفشو اللحن عند هؤلاء؟ وهل تحديد القبائل التي أخذ عنها الكلام الفصيح الا لتجنب ما قد وقع عند هذا وذاك في غيرها من القبائل؟ وهل ما قيل في الأعرابي الذي سكن الحاضرة فلان جلده[٢] الا من هذا؟

وقد كان للنحاة الاوائل عناية بالأعراب لا تعدلها عناية، فأبو عمرو بن العلاء كان يلقاهم في الحج ويحسن سؤالهم[٣]، ويونس بن حبيب كان يعنى برؤبة بن العجاج[٤]، وكان الخليل والكسائي قد جمعا علمهما من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[٥].

أولاً- لغة الحديث اليومي:

ان النحاة - بصريين وكوفيين- جعلوا من كلام العرب دليلا اعتمدوا عليه في بناء أصولهم وصحتها، سواء كان مصدره الأعراب، أو رواية الشيوخ. فمما رواه سيبويه في كتابه عن شيوخه وقاس عليه:

١- عن الخليل: ان معظم ما نقله سيبويه عنه آراء نحوية وعلل وأقيسة وتوجيه لشواهد شعرية، وقل ما نقله عنه من كلام العرب اذا قيس الى نقله عن يونس مثلا، فمما نقله عنه في هذا:

١- ابن جني: الخصائص ٢ / ٢٩.
٢- ينظر الأنباري: نزهة الألباء ص٣٢-٣٣.
٣- ينظر الزبيدي: طبقات النحويين ص٣٦.
٤- ينظر ابن دريد: الاشتقاق ص١١٩.
٥- ينظر ياقوت: معجم الأدباء ١٣ / ١٦٩.

جواز أن يقال : اياك نفسك ، لأنه يذهب الى أن الكاف مجرورة بالاضافة لأنه سمع أعرابياً يقول : اذا بلغ الرجل الستين ، فاياه وايا الشواب[1] ، وفي هذا ما يخالف مبدأ الكثرة الذي اقترن بنحو البصرة ومذهبهم .

وقياس تأنيث (أي) بـ (أية) على سماعه بعض العرب يقول : كلتهن منطلقة[2] . ولا ندرى تحديد كلمة (بعض) .

وجواز جمع اسم الاستفهام (أي) وتثنيته ، لأنه سمع من العرب من يقول : أيون هؤلاء ؟ وأيان هذان ؟[3] .

وقد يقوي رواية شيخه بسماعه من العرب كمقوله : «وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : ربحت الدرهم درهما ، محال حتى تقول في الدرهم ، وللدرهم ، وكذلك وجدنا العرب تقول»[4] .

وجواز حذف حرف الجر ، قال : «وزعم الخليل أنهم يقولون : مطرنا الزرع والضرع»[4] .

ومن أدلته على أن (يا) بدل من اللفظ بالفعل ، «قول العرب : يا إياك ، انما قلت : يا اياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل ، وصار يا ، وأيا ، وأي بدلا من اللفظ بالفعل . وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول : يا أنت . فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد وان شئت قلت : يا ، فكان بمنزلة يا زيد ثم تقول : اياك ، أي إياك أعني . هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين»[6] .

وقاس حذف الفعل لكثرة استعمالهم اياه فقال : «ومن ذلك قولهم : مرحبا ، وأهلا ، وان تأتني فأهل الليل والنهار . وزعم الخليل رحمه الله حين مثله ، أنه

١- ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ .
٢- ينظر نفسه ٢ / ٤٠٧ .
٣- ينظر نفسه ٢ / ٤٠٩-٤١٠ .
٤- ينظر نفسه ١ / ٣٩٥ .
٥- ينظر الكتاب ١ / ١٥٩ .
٦- ينظر نفسه ١ / ٢٩١ .

بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت: القرطاس، أي أصبت القرطاس، أي أنت عندي ممن سيصيبه، وأن اثبت سهمه قلت: القرطاس، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس، فانما رأيت رجلا قاصداً الى مكان أو طالبا أمرا فقلت: مرحبا وأهلا، أي أدركت ذلك وأصبت»[1].

قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبه ويا أبت لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أمتاه، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة. وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلي»[2].

٢- عن يونس: إن ما بين أيدينا من نحو يونس وأقواله ورواياته يدل دلالة واضحة على ما استنبطه منها سيبويه من قواعد وأصول، فقد كانت ليونس حلقة ينتابها الأعراب الفصحاء، كما كان لا يألو جهدا في سؤالهم أنى التقى بهم، ومن ذلك:

جواز عمل حرف القسم محذوفا من غير عوض، قياسا على ما نقله يونس عن رؤبة أنه «كان اذا قيل له: كيف اصبحت؟ يقول: خير عافاك الله، أي بخير»[3].

ورفض رواية يونس عن العرب «إن لا صالح فطالح» وعدها قبيحة ضعيفة، لأن فيها اضمار أشياء كثيرة، وحكم الاضمار أن يكون شيئا واحدا[4].

وعد رواية يونس عن العرب قولهم: «أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث»[5]. وغير ذلك كثير[6].

١- ينظر الكتاب ١ / ٢٩٥.
٢- ينظر نفسه ٢ / ٢١١.
٣- ينظر الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (٥٧) ١ / ٣٩٤.
٤- ينظر الكتاب ١ / ٢٦٢، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف (٥٧) ١ / ٣٩٣.
٥- ينظر نفسه ١ / ٣٨٩.
٦- ينظر نفسه ٢ / ١١٢.

وقد يعضد قول يونس بما سمعه من العرب موافقا لقوله: «هذا مثلك مقبلا، وهذا زيد مثلك، اذا قدمه جعله معرفة واذا أخره جعله نكرة ومن العرب من يوافقه على ذلك»[1].

ويتضح من النقول التي أثبتها سيبويه عن يونس أنه لا يقف منها موقف الناقل وان كان يونس قد استنبط منها أراء نحوية مما سمعه من رؤبة ومن غيره، وانما كان يأخذ منها ما يراه كثيرا فيذكر «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة»[2]. وينقد منها ما يجده قليلا خبيثا، على الرغم من أنه يعلم حق العلم أن يونس يقرر ذلك معتمدا على ما نقله من الفصحاء، وفي هذا رد على العرب في أساليبهم، وهو منهج سيطر على البصريين ليطرد قياسهم، فاختلفوا مع الذين اثروا ألا يهدروا هذه الثروة اللغوية الثابتة، الذين مضوا على هذه السبيل، وأعني بهم الكوفيين.

٣- عن الأخفش الأكبر: «حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأبي. كأنه حذر أن يلام فقال: لم الصبيان»[3]. وأرى أن سيبويه قد يبني أصلا على رواية شيخ لأعرابي- انظر عبارة: بعض العرب. لأنها تتسق والقياس الذي أراده ورفض قبل قليل رواية يونس عن العرب - من غير تحديد-.

وقد يسأل شيوخه عما سمعه من العرب فيقول: «وزعم أبو الخطاب- وسألته غير مرة- أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب: قلت أجمع مثل ظننت»[4]. أراد أن ينبه إلى قياس عند بني سليم لأنهم يمثلون ظاهرة لهجية تتفاوت بين قبيلة وأخرى ولا ندري ما المعيار الذي اعتمد عليه في هذا القياس؟. ومثل هذا قوله : «وزعم لي بعض العرب أن: يا

١- ينظر نفسه ١ / ٤٢٣.
٢- الكتاب ٢ / ٢٠٥.
٣- نفسه ١ / ٢٥٥.
٤- نفسه ١ / ١٢٤.

هذا زيد كثير في كلام طيئ»[1]. هذا اذا علمنا أن بعض الطائيين هم الذين نقلت عنهم اللغة العربية، وليس كلهم، على ما شهر في تحديد القبائل التي خصوها بالفصاحة والاعراب[2]، ولذلك كان أحد الباحثين محقا في عدم فهمه ما تعني (بعض) في اضافتها الى كنانة والطائيين[3]. وهو كما يعتمد على رواية شيوخه يشافه العرب فيقول:

«وسمعنا بعض العرب يقول»[4].

«وسمعنا من العرب»[5].

«وذلك قول العرب سمعناه منهم»[6].

«وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول»[7].

«وسمعنا بعض العرب الموثق به يقال له ..»

ثم يعزز ذلك بالشعر وبالقرآن الكريم[8].

وعلى هذا الغرار يعتمد سيبويه على لغة الحديث اليومي منفردة ويبني عليها قواعده، وأصوله ولا يختلف منهجه هنا عن الاستشهاد بالشعر على الرغم من اختلافهما في تصوير الظواهر اللغوية تصويرا دقيقا، فقد كان المتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عند النحاة في استنباطهم لخلوه من الضرائر ولأن العرب حين تتكلم تتكلم على سجيتها بلا تكلف فيكون كلامها العفوي منطلقا لتأصيل قاعدة واحتذاء أسلوب، ورصد تطور، ولكن هذا لم يحصل فجاء هذا الدليل من حيث المرتبة والكمية متخلفا بوضوح عن دليل الشعر والقرآن الكريم.

١- الكتاب ٢ / ١٩٢.
٢- ينظر السيوطي: الاقتراح ص٥٦.
٣- ينظر محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث ص٣٤١.
٤- الكتاب ١ / ٣٠٩.
٥- نفسه ١ / ٣٤٩.
٦- نفسه ١ / ٤١٢.
٧- نفسه ١ / ٤٢٣.
٨- نفسه ١ / ٣٠٩.

ومن نحاة البصرة في هذه الحقبة أبو الحسن الاخفش وهو وان انفرد ببعض آرائه النحوية، لا يخرجه هذا عن أصول المذهب البصري، فعنايته بكلام العرب كعناية سيبويه، بل أنه كان يفضله على الشعر لخلوه من الضرائر[١]، فينص على سماعه من العرب فيقول: «وقد سمعت أنا ذلك من العرب»[٢]، «وقد سمعنا من العرب...»[٣] «ومن العرب من يقول ..»[٤] وغير ذلك كثير. وهو أيضا يشافه الأعراب: «وزعموا أن بعض العرب قال .. وهو أبو السمال وكان فصيحا»[٥]. «وسمعت العرب الفصحاء يقولون»[٦]. ويعتمد رواية شيوخه: «قال يونس سألت رؤبة .. »[٧] و «قال أبو زيد سمعت العرب تقول .. »[٨]، «وزعم أبو عبيدة أنه سمع ..»[٩] «وزعم خلف أنها لغة لبني العنبر»[١٠]، «وزعموا أن عيسى بن عمر كان يجيز .. »[١١] وغير ذلك.

ويذكر في أحيان كثيرة لغات القبائل التي ينقل عنها: وهي تميم، وقيس، وأسد وطيئ، وعقيل، وبنو العنبر، وبنو قشير، وبنو الحارث، وبكر بن وائل، وأهل اليمن، وأهل الحجاز، وأهل المدينة. وهذا يبين احاطة الرجل بلهجات القبائل.

ويخرج الأخفش عما قيل أنهم لم يأخذوا عنه اللغة، فنقل عن بني عقيل وهم ممن يسكن البحرين[١٢]، وعن بني قشير[١٣]. وعن بكر بن وائل[١٤]، وأهل اليمن[١٥] وغيرهم. وهو لا يختلف بهذا عن سيبويه، وبهذا يثبت بطلان دعوى تشدد البصريين.

١- ينظر ابن جني الخصائص ١ / ١٢٦.
٢- معاني القرآن ١ / ١٢٣.
٣- نفسه ١ / ١٢٤.
٤- نفسه ١ / ١٤٠.
٥- نفسه ١ / ٨٧.
٦- نفسه ٢ / ٢٧٣.
٧- نفسه ٢ / ٢٧٢.
٨- نفسه ٢ / ٢٧٢.
٩- نفسه ١ / ١٢٣.
١٠- نفسه ١ / ١٢٣.
١١- نفسه ١ / ٨٦.
١٢- نفسه ١ / ٤٩.
١٣- نفسه ١ / ١٨٠.
١٤- نفسه ١ / ٢٨.
١٥- نفسه ١ / ٢٩.

ومما بناه على ما سمعه من كلام العرب :

١- أنه سمع من العرب فتح لام (كي)، ورواها عن يونس، وخلف[١].

٢- وسمع من أبي زيد عن أعرابي من بني الحارث أنهم يجعلون الياء في : ضربت يداه، ووضعته علاه. ألفا[٢]، وخرج عليها قوله تعالى (ان هذان لساحران)[٣].

٣- ويرفض رواية أبي زيد عن أعرابي فصيح بزيادة أم فقال «وهذا لا يعرف»[٤]. وهو في هذا كسيبويه أيضا حين رفض رواية يونس.

٤- ويعتمد على القياس : «وناس من العرب يقولون المصاوب وهي قياس»[٥].

٥- يجعل (لا) اسما مضافا الى ما بعده نقلا عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء[٦]. وغير ذلك كثير.

وأما من جاء بعدهما من نحاة البصرة، فلم يكن أمامه من سبيل إلا أن يعتمد على رواية الشيوخ القدماء كما نقلتها الكتب، ونستثني من ذلك المبرد- الذي اختص بعمارة ابن عقيل[٧] «وهو ممن لا يجب أن يؤخذ عنه»[٨]. - وابن جني.

فالمبرد يثبت لنفسه سماعا عن العرب فيقول : «وكذلك سمعنا العرب تقوله»[٩]. ولا ندرى حقيقة هذا. الا أن هذه السبيل لم تكن ميسرة للنحاة الآخرين في هذه الحقبة وما أعقبها، لذلك نراهم يعولون على رواية الشيوخ الثقات، ومن ذلك ما

١-معاني القرآن ١ / ١٢٢- ١٢٣.
٢- نفسه ١ / ١١٣.
٣- الآية ٦٣ من سورة طه.
٤- معاني القرآن ١ / ٣٠- ٣١.
٥- نفسه ٢ / ٢٩٤.
٦- نفسه ٢ / ٢٩٥.
٧- تردد اسمه كثيرا في الكامل : ١ / ٢٩، ٣٤، ١٢٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٨، ٢٢١، ٢٥٣، ٢٦٣، ٣١٣، ٣ / ٢٦، ٧٣، ١٦١، ٢٢٤، ٤ / ٢٩. وورد ذكره مرة واحدة في المقتضب ٤ / ١٩٩.
٨- ابن جني : الخصائص ٣ / ٢٩٥.
٩- الكامل ٢ / ١٤٩، وتنظر مقدمة المقتضب ص٢٤ وفيها احالة على الكامل ٥ / ٩٤، وان المحقق الفاضل يقصد كتاب رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي المرصفي ٥ / ٩٤.

نقله المبرد في لفظ (أشياء) عن الخليل والأخفش والمازني، فقال: «ومما يؤكد ذلك السماع قول الأصمعي -فيما حدث به علماؤنا- إن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر ان عندك لأشاوى فقلب الياء واوا وأخرجه مخرج صحراء صحارى»[1].

ويعتمد على رواية زيد في جعل (ما) بمنزلة(من) واستعمالها للعقلاء[2].

وأحيانا لا يروي عن شيخ معين بل يسوق الكلام على أنه رواية عامة كقوله في زيادة (كان): «نحو قول العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس[*] لم يوجد كان مثلهم»[3].

وقد يعتمد على الكتب كقوله: «قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر»[4].

الا أن الغالب على المبرد أنه يعتمد على رواية الشيوخ، ولم نجده يختلف كثيرا في بناء الأصول على ما اختطه سيبويه.

أما ابن جني فقد اختص بأبي عبد الله محمد بن العساف الشجري[5]، في عصر تسلل الفساد الى ألسنة الأعراب أنفسهم[6].

ويعتمد ابن جني على ما سمعه، قال: «سمعت عامة بني عقيل تقول ذلك»[7]. مؤيدا رأي الكوفيين في جواز الفتح والتسكين فيما فيه حرف حلقي ساكن والزهر وقال: «وسألت غلاما من آل المهيا فصيحا عن لفظة من كلامه»[8]. وقال: «وسألت مرة الشجري...»[9] مختبرا هذا الأعرابي وغيره ليتأكد من فصاحتهم. وقد هيأ ذلك

١- المقتضب ١ / ٣١.
٢- نفسه ٤ / ١٨٥.
٣- نفسه ٤ / ١١٦.
٤- ياقوت: معجم الأدباء ١٦ / ١٤٧.
٥- ينظر الخصائص ١ / ٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢ / ٢٦، والمبهج ص٦٧.
٦- ينظر الخصائص ٢ / ٥.
٧- ينظر المحتسب ١ / ٨٤-٨٥.
٨- الخصائص ١ / ٧٨.
٩- نفسه ٢ / ٢٦.
* الكملة أولاد زياد العبسي وهم: ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، ينظر البغدادي: خزانة الأدب ٤ / ١٢-١٣.

كله قواعد وأصولا صاغ منها ابن جني آراء في السماع والنقل وصدقهما وغير ذلك مما أودعه كتابه الفذ (الخصائص)، وليس عند ابن جني تحول كبير عن منهج البصريين عامة.

وينتهي القرن الرابع للهجرة، وتنتهي معه المشافهة للأعراب فلا نجد أحدا من النحاة يصرح بأنه نقل عن أعرابي لغة، أو استمع إلى حديثه الا الزمخشري الذي يجعل ما سمعه دليلا على المعنى[1] وليس لاحتجاج نحوي، فلم تعد للغة الحديث اليومي قيمة في استنباط شيء، ولم يبق منها الا ما رواه النحاة في كتبهم، فلما جاء المتأخرون عنهم لم يجدوا بدا من أن يعولوا على نقولهم وشواهدهم وأدلتهم، فلا جديد في الشواهد ولا جديد في الاستنباط.

أما في المحيط الكوفي فان الكسائي الذي يعد رأس المذهب الكوفي قد التقى نحاة البصرة، ورحل الى البادية، واتصل بأعرابها، وأنفد في جمعه خمس عشرة قنينة حبر سوى ما حفظ[2]، وجعله ذلك يهتدي الى أصول كثيرة، ومنهج في درس اللغة والنحو، ولهذا يعد أول كوفي يرتقي به النحو الى منزلة تداني وتنافس نظيرتها في البصرة. فمما رواه وأصبح أصلا:

١- أنه سمع أعرابيا يقول عند رؤيته الهلال: «الحمد لله ما أهلالك الى سرارك»[3].

٢- وسمع من العرب من يقول: «مررت ببلاد قل ما تنبت الا البصل والكراث، أي ما تنبت الا هذين»[4].

٣- وسمع أيضا: «سرنا حتى تطلع لنا الشمس بزبالة... وإنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط حجر بيننا»[5].

١- ينظر الكشاف ٤ / ١٩٢.
٢- ينظر ياقوت: معجم الأدباء ١٣ / ١٦٩.
٣- الفراء: معاني القرآن ١ / ٢٣. وجعل الفراء كلام الكسائي هذا أصلا: في أن العرب اذا ألقت (بين) من كلام تصلح (الى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بالى فيقولون: مطرنا ما زبالة فالثعلبية». نفسه ١ / ٢٢.
٤- معاني القرآن ١ / ٥٩-٦٠ جعله الفراء أصلا في استعمال (قل) و (قليلا ما) لنفي الحدث.
٥- نفسه ١ / ١٣٤ أجاز الفراء على هذه الرواية رفع المضارع بعد (حتى) اذا كان قبلها ماض وبعدها مضارع في معنى الماضي.

٤- وسمع أعرابيا يقول في لعبة لهم: «فأيهم ما أخذها ركب على أيهم»[١].
فجعل الفراء هذه الرواية توكيداً لقراءة عبد الله بن مسعود (أي الأجلين ما قضيت فلا عدوان علي)[٢] في زيادة (ما) بعد الاسم المضاف الى أي لأن «هذا أكثر في كلام العرب»[٣] من زيادتها بعد أي مباشرة.

٥- وسمع أعرابيا بعد الفطر يقول: «رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه»[٤].

وليس بنا حاجة أن نثبت هنا كل ما سمعه الكسائي عن الأعراب نقلا عن معاني القرآن للفراء فهذا ليس مجاله هنا، لأن الكسائي ثقة ثبت، ولكنه توسع في الرواية، واعتد بشواهد لم يأخذ بها البصريون، فهوجم هجوما عنيفا أملته العصبية المذهبية.

وخلف الكسائي نحوي بارع هو الفراء الذي بنى كثيرا من الأصول على ما سمعه من شيخه، وأضاف اليها اضافات كبيرة، فأتم ما بدأه الكسائي خير تمام. وقد لزم الفراء أعرابا فصحاء كأبي زياد الكلابي، وأبي ثروان العكلي، والفقعسي، -وهؤلاء ذكرهم ابن النديم في جملة فصحاء الأعراب المشهورين الذين سمع منهم العلماء-[٥]، وأبي الجراح وأبي الهيثم العقيلي، وقد أفاد منهم الفراء فوائد لا حصر لها، فمما احتج فيه بكلامهم:

١- أنه قال: «سمعت أبا ثروان يقول لرجل: بع لي تمرا بدرهم، يريد اشتر لي»[٦].

٢- وقال: «ويقولون: ما ظلمك أن تفعل، يريدون: ما منعك أن تفعل، والأرض المظلومة التي لم ينلها مطر، وقال أبو الجراح: ما ظلمك أن تقيء لرجل شكا كثرة الأكل»[٧].

١- معاني القرآن ٢ / ٣٠٥.
٢- الآية ٢٨ من سورة القصص والقراءة المشهورة: (أيما الأجلين قضيت).
٣- الفراء: معاني القرآن ٢ / ٣٠٥. وينظر الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٦٥.
٤- نفسه ٢ / ١٥. صار أصلا في جر (رب) للاسم المضاف اضافة لفظية.
٥- ينظر الفهرست ص٥٠ وما بعدها.
٦- معاني القرآن ١ / ٥٦.
٧- نفسه ١ / ٣٩٧-٣٩٨.

٣- وسمع كلاما لأبي فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي وهو: «ما فعلت خمسة عشرك وهو وإن كان شاهدا واحدا ولكنه موثق من أعرابيين فصيحين، فبنى عليه أصلا نحويا جوز فيه اعراب الجزء الأول من العدد المركب اذا أضيف[١]. وأحيانا لا يذكر اسم الأعرابي، فيقول: قال لي بعض العرب. كما تقول العرب[٢]. ومثل هذا كثير[٣].

٤- وفي مواضع كثيرة يحتج بكلام العرب ليصحح المذهب النحوي الذي يراه في الآية القرآنية، فقد قال - مثلا- في قوله تعالى: (صبغة الله)[٤]: ولو رفعت الصبغة والملة كان صوابا، كما تقول العرب: جدك لا كدك، وجدك لا كدك، فمن رفع أراد: هي ملة ابراهيم، هي صبغة الله، هو جدك، ومن نصب أضمر مثل الذي قلت من الفعل»[٥].

٥- وقال: «والعرب تقول: عجبت من ظلمك نفسك، فينصبون النفس، لأن تأويل الكاف رفع، ويقولون عجبت من غلبتك نفسك، فيرفعون النفس، لأن تأويل الكاف نصب فابن على ذا ما ورد عليك»[٦].

٦- وقال في كلامه على قوله تعالى: (ومتعوهن على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره)[٧]، «ولو نصب كان صوابا على تكرير الفعل على النية أي ليعط الموسع قدره والمقتر قدره، وهو مثل قول العرب: أخذت صدقاتهم، لكل أربعين شاة شاة، ولو نصبت الشاة الآخرة كان صوابا»[٨].

٧- وقال في كلامه على قوله تعالى: (فشربوا منه الا قليلا منهم)[٩] ليقوي هذه القراءة على قراءة (الا قليل منهم): «والوجه في (الا) أن ينصب ما بعدها

١- معاني القرآن ١ / ٣٩٨.
٢- نفسه ١ / ٣٣٩.
٣- نفسه ١ / ٢٣، ٥١، ١٥٢، ٢١٥ ....
٤- الآية ١٣٨ من سورة البقرة.
٥- معاني القرآن ١ / ٨٣.
٦- نفسه ١ / ٩٦.
٧- الآية ٢٣٦ من سورة البقرة.
٨- معاني القرآن ١ / ١٥٣.
٩- الآية ٢٩٤ من سورة البقرة.

اذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل الا فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها، معرفة كان أو نكرة، فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناس الا زيد، وأما النكرة فقولك: ما فيها أحد الا غلامُك، لم يأت هذا عن العرب الا باتباع ما بعد الا ما قبلها»[1].

وتتجلى احاطة الفراء العظيمة بلغات القبائل، فحينا نراه ينسب الأعرابي الى قبيلته: «وسمعت بعض بني الحارث يقول»[2] و «سمعت كثيرا من بني أسد يسمي... »[3] «وسمعت أبا ثروان يقول لرجل من ضبة[4] «وسمعت بعض بني سليم يقول في كلامه .... »[5] وحينا يذكر القبيلة كلها فذكر لغات: قريش، وتميم، وربيعة، وطيئ، وأسد، وعامر، وقضاعة، وكليب، وعقيل، ونمير، وسليم، وهوازن، وعليا قيس، وهذيل، وكنانة، واليمن، وعكل، وغيرها، مما يدل على اطلاع كبير ومعرفة بلغاتها. وكثيرا ما نجده لا يسمي رجلا ولا قبيلة بل ينسبه الى العرب: فيقول: «سمعت بعض العرب يقول ...»[6] وكقول العرب، وكل في كلام العرب جائز، وسمعت العرب تقول، وذلك من كلام العرب، وغير ذلك من العبارات التي تؤدي جميعها الى توثيق الكلام واتساقه مع ما قالته العرب. وهو يعتمد على رواية شيوخه فيقول: «ولا أراهم رووه الا وقد سمعوه»[7].

ويرى قارئ (معاني القرآن) للفراء كثرة احتفاله بما يرويه عن الأعراب والشيوخ، كثرة تفوق عناية البصريين، عى الرغم من أن الكتاب لم يخلص للنحو وحده.

ويمكننا أن نوجز هنا ما قدمناه من اعتماد النحاة -بصريين وكوفيين- على كلام العرب دليلاً على صحة أصولهم:

١- معاني القرآن ١ / ١٦٦.
٢- نفسه ١ / ١٧٣.
٣- نفسه ١ / ٤١.
٤- نفسه ١ / ٢٠٩.
٥- نفسه ١ / ٣٢٣.
٦- نفسه ١ / ٥١.
٧- نفسه ١ / ٤٢.

١- أن سبيل النحاة الى كلام العرب: الرحلة الى البادية كما فعل الخليل والكسائي، أو الالتقاء بالأعراب الفصحاء كما فعل سيبويه والأخفش والفراء.

٢- وأن من الصواب أن يكون كلام العرب الذي يخلو من الضرائر، ويبتعد عن التصنع، أول أصل يعتمد عليه في بناء القواعد والأحكام اذا ما قيس بالشعر الذي تحكمه الضرائر وأمور أخرى، وبالقرآن الكريم الذي تعددت قراءاته، ولكن شيئا من هذا لم يحصل، اللهم الا اختلافا يسيرا بين البصريين والكوفيين لم أجده واضحا ولا كبيرا.

٣- نقد البصريون والكوفيون المسموع وردوا بعضه، ورموه بالقلة والخبث والرداءة والشذوذ أو تأولوا له وجها، ولم يلتزم البصريون بما شاع عنهم بالأخذ عن القبائل الست التي أخذ عنها الكلام العربي بل خرجوا في كثير من المواضع كما يتضح عند سيبويه والأخفش.

٤- على الرغم من كثرة ما رواه البصريون والكوفيون من كلام العرب على اختلاف قبائلهم لم يلحظوا الفروق اللهجية في مستوى الاداء اللغوى مفردات وتراكيب بل أشاروا فقط الى عيوب بعض اللهجات التي ترفعت عنها لهجة قريش، وربما أنكر البصريون مفردات أو صيغا عند بعض القبائل، وأرادوا لقواعدهم الاطراد فاصطدمت ببعض الظواهر فأنكروها، فافترقت بهم السبيل عن الكوفيين الذين حاولوا الا يطرحوا مسموعا وثقوا به ونطقت به العرب.

٥- ولم يظهر مبدأ الكثرة والقلة في كلام العرب واضحا بين البصريين والكوفيين، فقد قاس البصريون على شاهد واحد أو جوزوا وجها عليه، وقاس الكوفيون على ما ثبت في الرواية على شاهد واحد أيضا، فالمسألة كما يبدو ليست الكثرة والقلة وانما طريق الرواية وجهة الرواية، فهم متفقون على الأول مختلفون في الثاني.

فقد أطلق البصريون والكوفيون النقل عن العرب أو عن بعضهم، ولم يتطرق اليهم الشك ولكن جهة الرواية هي مجال الشك والطعن عند من أثارته العصبية المذهبية ومن هنا نشأ الخلاف، وهو خلاف مبالغ فيه كثيرا.

وخلاصة القول أن المنهج النحوي لم يكن نقلا محضا ولم يكن عقلا محضا، بل هو هذا وذاك، وقد يجور هذا على ذاك أو العكس فليس من ضابط ولا وضوح باختلاف النحوي الذي يتصدى لمسألة معينة فينظر الى ما بين يديه من أدلة نقلية وعقلية ليقرر أصلا من الأصول.

ثانياً- لغة الأمثال:

إن الأمثال مصدر مهم من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي، وهي مسموعة من الأعراب رواية، وقد رأى فيها النحاة مرتكزا حيا يعتمدون عليه في استنباط قواعد نحوية.

ولا نتفق والرأي القائل في أن الأمثال تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية[1]، على الرغم من أنها موجزة في بنائها قصد الخفة حتى تسير بين الناس، ولكن هذا لم يمنع أن يدركها التغيير، وفي كتب الأمثال شواهد لا حصر لها في اختلاف الروايات، ولم يمنع النحاة أن يجعلوها مصدرا من مصادرهم، ودليلا من أدلتهم التي يحتج بها لاستنباط الأصول.

ان النحاة الأوائل كعيسى بن عمر والخليل ويونس كانوا يعيشون في محيط كانت الأمثال فيه شائعة متداولة، الا أنها على كثرتها، لم تكن عند النحاة تعدل الشواهد الشعرية والقرآنية.

لقد هيأ سيبويه لخالفيه مادة لغوية ضخمة بما أودعه في كتابه من شواهد، ومنها الأمثال، فساقها منفردة في دعم الأصل الذي استنبطه، فمن ذلك:

١- ينظر ولفنسون: تاريخ اللغات السامية ص٢١٢.

١- أنه أجاز الابتداء بالنكرة بمثلين : (شر أهر ذا ناب) و (أمت في الحجر لا فيك)[١].

٢- واستدل على اضمار الفعل المستعمل اظهاره بسبعة أمثال[٢].

٣- واستدل على حذف الفعل لكثرة الاستعمال في الأمر والتحذير بالمثل : (أهلك والليل)[٣].

٤- واستدل في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف بالمثل : «المرء مقتول بما قتل به أن خنجراً فخنجر وان سيفا فسيف)[٤].

٥- واستدل في باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم بالمثل : (كليهما وتمرا)[٥].

فينص في مواضع على أنه مثل فيقول :

قالوا في مثل[٦].

ومثله مثل العرب[٧].

ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم[٨].

١- الكتاب ١ / ٣٢٩.

٢- نفسه ١ / ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، والامثال على التوالي : (اللهم ضبعا وذئبا).
(أمر مبكياتك، لا أمر مضحكاتك) و (الظباء على البقر).
(أو فرقا خير من حب).
(ادفع الشر لو اصبعا).
(متعرضا لعنن لم يعنه) و (بيع الملطى لا عهد ولا عقد).

٣- نفسه ١ / ٢٧٥.

٤- نفسه ١ / ٢٥٨.

٥- نفسه ١ / ٢٨٠.

٦- نفسه ١ / ٣٢٩.

٧- نفسه ١ / ٣٢٩.

٨- نفسه ١ / ٢٥٥.

فذا مثل قد كثر في كلامهم[1].

وقد لا ينص بل يكتفي بقوله:

ومن ذلك قول العرب[2].

ومنه قول العرب[3].

أو يطلقه :

وذلك قولك[4].

وقد يأتي بالمثل معززا لشواهد أخرى:

فمما جاء به معززاً لشاهد قرآني: قوله« ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: «أن لا حظية فلا ألية»[5]. وغير ذلك[6] ومما جاء به معززا لشاهد شعري: قوله « وقال في مثل: (افتد مخنوق)، و (اصبح ليل)[7] و (أطرق كرا) وغير ذلك[8].

أما المبرد فنجده يحذو كسيبويه في استدلاله بالأمثال، وليس في استدلاله ما يميزه منه.

فما استدل به:

١- أنه يقيس تركيب (ذا) و (حب) وصيرورتهما اسما واحدا، واستعماله مع المذكر والمؤنث والمفرد والجمع استعمالا واحداً على الأمثال: (أطري فانك ناعلة) و (الصيف ضيعت اللبن)[9].

١- الكتاب ١ / ٢٨٠.
٢- نفسه ١ / ٢٧٠.
٣- نفسه ١ / ٢٧٢.
٤- نفسه ١ / ٢٥٨
٥- نفسه ١ / ٢٦٠-٢٦١.
٦- نفسه ٢ / ٣٩١.
٧- نفسه ٢ / ٢٣١.
٨- نفسه ٢ / ٢٩٧، ٣٠٦، ٣ / ٢٤٤، ٢٦٩، ٣٠٧.
٩- ينظر المقتضب ٢ / ١٤٥.

٢- وتحدث عن (كاد) وذكر أنه للمقاربة وساق مثلين: (كاد العروس يكون أميرا) و (كاد النعام يطير)[1]. وساق شواهد كثيرة من أمثال العرب[2].

وأجاز الزجاجي أن يتقدم الضمير المتصل المجرور على صاحبة قياسا على المثل (في بيته يؤتي الحكم)[3]. واستدل على منع اسماء الاماكن من الصرف اذا أريد بها اسم أرض بالمثل: (كجالب التمر الى هجر)[4].

وتوالى النحاة فاحتجوا بالأمثال على ظواهر النحو الا أنهم أخذوا -كعادتهم في الشواهد- يعيدون ما سبق أن قدمه اليهم النحاة الذين سبقوهم، ولا يستنبط منها أصل جديد.

أما الكوفيون فنجد الفراء يستدل بالأمثال ويقيس على لغتها ظواهر لغوية ونحوية. فمن ذلك:

١- أنه أجاز أن يحذف ضمير المبتدأ في صيغتي المخاطب والمتكلم وقدم شاهدين شعريين وحديثا نبويا ثم مثلا هو (محسنة فهيلي)[5]. وغير ذلك[6].

والفراء قليل الاستشهاد بالأمثال، وعلى الرغم من أهمية الكثرة والقلة في الاستشهاد الا أنها ليست ذات قيمة ان لم تكن طريقا لاستنباط أصول جديدة يرصد النحاة فيها ظواهر نحوية، والمهم في الاستشهاد أيضا أن النحاة- بصريين وكوفيين- جعلوا الأمثال عدلا للشعر والقرآن الكريم.

١- ينظر المقتضب ٣ / ٧٤.
٢- ينظر نفسه ٣ / ٢٥، ٧٠، ٧٧، ٢١٥، ٤ / ١٠٢.
٣- الجمل ص١١٧-١٢٠.
٤- نفسه ص٣٣٢.
٥- معاني القرآن ٢ / ٤٠٢.
٦- نفسه ٢ / ١٦٤، ١٧٤.

ولكن لا بد من الاشارة هنا إلى أن كثيراً من الأمثال التي وردت في كتب النحو تختلف روايتها عما هي في كتب الأمثال المجموعة، والأمثال كغيرها من الشواهد- وأعني الشعر- يعود الاختلاف في روايتها الى الاعراب أو الشيوخ الثقات، وهذا التعدد في الرواية قد يكون سببه العامة فقد ترفع لفظة أو تنصبها وتبدل لفظة بأخرى واختلاف الرواية في المثل أكثر ورودا من اختلاف رواية الشعر لان الاخير محكوم بالوزن والروي. ولأن النحاة اعتمدوا على ما شاع من الأمثال في المحيط الذي عاشوا فيه أو على رواية شيوخهم لا على الكتب التي جمعت الأمثال[1].

١- ان النحاة لم يعتمدوا- في البدء- على الكتب التي جمعت الأمثال، مثل كتاب أبي عمرو بن العلاء وكتابي مؤرج السدوسي ويونس بن حبيب.
ينظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة (ترجمة رمضان عبد التواب) ص٧٧-٧٨.

الفصل الرابع
القياس معيار نقديّ في النحــو العربــيّ

إن تســرب اللحن إلى ألسنة الناس، وتسلله الى قــراءتهم القــرآ الكريـم، دفع بالغيارى الى أن يقفوا بوجه هذا الخطر الداهم، فكان النحو الذي بدأ قطا، وانتهى إلى ما انتهى اليه مسائل وأبوابا وأصولاً.

وعبد أن اكتملت القواعد في أيدي النحاة أصبحت في نظرهم معيارا للصواب والخطأ، «ومعنى ذلك أن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول في عرف النحاة كما كانت قبل اكتمال النحو»[1]. فما اطرد من النصوص في السماع والقياس فهو الغاية التي سعى اليها النحاة، وحاولوا أن يلزموا بها النصوص، حتى القرآ الكريم الذي كان لهم في قراءاته احتيار من المسموع عل وفق قواعدهم، بل ذهبوا الى أكثر من ذلك، حين ردوا بعض القراءات وشذذوها لأنها خالفتها.

أن تعمق الأوصل التي تطرد وتنقاس على يد عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي يمثل انعطافا كبيرا في ا لدرس النحوى، فقد اعتمد عليها وهو ومن جاء بعده من

١- تمام حسان: الأوصل ص١٠٨.

النحاة، واتخذوها معيارا نقديا للنصوص التي لا بد من ملاحظتها بدقة لتكون متسقة والبناء النحوى. ولن يتأتى هذا الا باتخاذها مثالا يحتذى عند تركيب الكلام، وبناء الأساليب.

ولولا القياس- وأعني به القاعدة النحوية- لاضطربت اللغة واختلفت التراكيب، وأدى الأمر الى فوضى، ولكن إلى أي مدى استطاع القياس أن يكون معياراً نقدياً سليماً في النحو العربي؟.

لقد اتبع النحاة في دراسة النحو المنهج المعياري في بيان الصحيح الذي يجب أن يقال ويتبع على وفق القواعد العامة، وبيان الخطأ في غير الصحيح حتى يسلم منه ويطابق تلك القواعد، وقد طبقوا هذا المنهج خير تطبيق في الأغلب، لأن الهدف الرئيس هو تفادي اللحن وابعاده عن القرآن الكريم، وعن ألسنة الناس، على ما ذكرنا في صدر هذا الفصل، وقد تحقق لهم ما أرادوا. ولكن هل نجح النحاة في تطبيق هذا المعيار في القبول، وفي الرد؟ هذا ما سنبسطه في محورين: الأول: القبول، والثاني: الرد.

أولاً- القبول:

لقد حظي السماع والقياس بعناية العلماء الفائقة في مرحلة بناء النحو، فوضعوا لهما الضوابط والأصول. فكان للسماع قبائله وزمانه ومكانه ورواته ورحلاته وتفاوته بين الكثرة والقلة ومعياره النقدي لتنقية اللغة ممّا لم تستعمله العرب وجرى على ألسنة الناس. وكان للقياس رجاله الذين حكموه فيما اطرد من الظواهر اللغوية -أول الأمر- مقترنا بالسماع، حتى قام الخلاف فيما سمع عن العرب بين البصريين والكوفيين، ونقل اليه ما ليس منه، فاصبح قوانين وأصولا، بعد أن كان وسيلة منهجية. وهو في كلتا حاليه بقي معيارا نقديا يحتكم اليه ليبين لنا ما يقبل وما يرفض.

وللقبول درجات في هذا المعيار يعبر عنها بألفاظ متعددة قد تؤدي معنى واحداً، وقد تختلف قليلا في درجة عن أخرى لأن هم النحاة كان مقصورا على ما وافق أقيستهم، فاستعملوها لكي تبين هذا الجانب ولم يوحدوها، ولم يقرروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم، فضلا عن أن كل نحوي يتفاوت عن الآخر في نظرته، ودقته، وموروثه اللغوي، وذوقه، وقد وجدنا أن قسما من هذه الألفاظ متفقة في المعنى والهدف: القياس، وجه الكلام، الباب، الحد، وليس بينها تفاوت يذكر، وقسما منها يقل درجة عما ذكر قبله: وهذا قياس، وله وجه من القياس، وقد يترجح بعضها على بعض: والأقيس، والأجود، وأقوى، وجيد، وحسن، وهو عربي، وجائز، وغير ذلك مما سأورده على وفق الترتيب الآتي:

١- القياس:

إن هذه اللفظة هي الأكثر دورانا عند النحاة، وهي التي جعلوها أصلا ومحورا يخضعون لها كلام العرب، وربما كلام الله عز وجل، وكانت معيارا متداولا منذ نشأ النحو وكان أعلى ما أراده النحاة منه أن يقترن بالسماع مؤيدا له. قال سيبويه: «ان الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت اليه»[١]. وقال: «وأعلم أن كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولا فهو القياس وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب»[٢]. وهذا يعني أن سيبويه يقدم القياس الذي يراه مناسباً أولاً ثم يتبعه بما ورد عن العرب لئلا يظن القارئ أو المتعلم أن غيره لم يرد، فلو أن إنساناً استعمل مثل هذه اللغات الضعيفة لم يكن مخطئا لغات العرب وإنما يكون مخطئا لأجود اللغتين[٣].

وقال في (ما) المشبهة بـ(ليس): «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس»[٤]. وهذا ما أدى الى اضطراب القواعد،

١- الكتاب ٢ / ٢٠.
٢- نفسه ٢ / ٢١٤.
٣- ينظر ابن جني: الخصائص ٢ / ١٢.
٤- الكتاب ١ / ٥٧.

وبلبلة في القياس «لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد الى مثله، وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير احداهما وتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها»[١]. فإذا كان لكل قبيلة من هاتين القبيلتين قياس، فأي قياس نتبع؟ وما ضوابطه؟ وكان الأولى بالنحاة أن يترسموا المنهج الوصفي كما نص سيبويه: «وجميع ما وصفناه» لئلا تضطرب المقاييس، أو أن يلجأوا الى القرآن الكريم يستنبطون منه قواعدهم، فقد تجلت وحدة اللغة العربية، وتمثلها تمثلا رائعا.

وقال: «الوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين. لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قد قاله بعض العرب»[٢]. وهنا أخلص سيبويه للمذهب البصري حين نص على الكثرة وهذا ضابط لاراد له وإن ذكر بإزائه (وجه آخر) قاله (بعض).

وقال: «وأما ثلثمائة الى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات»[٣]. فما قيمة القياس هنا اذن حين يكون الشائع مخالفا له؟ وقد مر أن هذا من القياس المهجور أو المتروك. وغير هذا كثير[٤].

وقد ذهب الأخفش الأوسط هذا المذهب في القياس على الرغم من أنه غير مقيد بمنهج محدد على ما ذكرناه عنه سابقا فقال: «وقال في موضع آخر: (والصابئين)[٥] والنصب القياس على العطف على ما بعد ان»[٦]. ومثل هذا يرد عنده[٧].

١- ابن جني: الخصائص ٢ / ١٠ .
٢- الكتاب ٢ / ٨٢.
٣- نفسه ١ / ٢٠٩.
٤- ينظر مثلا: ١ / ٢٥٠، ٤٣٦، ٢ / ٢١، ٥١، ٦٩، ٨٢، ٤٠٤.
٥- تمام الآية: (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون). الآية ٦٢ من سورة البقرة، ووردت منصوبة في الآية ١٧ من سورة الحج أيضاً.
٦- معاني الاخفش ١ / ٢٦١-٢٦٢.
٧- وينظر مثلا معاني الاخفش ١ / ٧٧، والسيوطي: همع الهوامع ١ / ١٨٨.

وتابعهما المبرد الذي- وان رد على سيبويه رواياته، وخطأ العرب- لم يخرج عن دائرة القياس البصري[1] فقال: «واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرك، وخمسة عشرك»[2]. وغير هذا كثير[3].

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القياس معياراً نقديا أيضا وورد عندهم ما ورد عند البصريين من غير اختلاف في المعنى والهدف الا أنهم قد يختلفون عنهم في المنطلق الذي ينطلقون منه لتقويم كلام العرب، قال الفراء: «أدخلت العرب الفاء في خبر (إن) لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: من والذي والقاؤها صواب .... ومن ألقى الفاء فهو على القياس لأنك تقول: إن أخاك قائم ولا تقول: إن أخاك فقائم»[4].

وقال ثعلب: «في عمد ممددة هو القياس»[5].

وقد يكون لدى النحاة أكثر من قياس لأنهم عدوا «كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه». فكانوا يرجحون قياسا على آخر، منطلقين أما من صحة المعنى، وأما من كثرة الدوران، وأما من الأصل، على وفق ما يرونه مناسبا في توجيه أو تعليل قبولا أو رداً. فالمهم عندهم أنه يتفق وما ذهبوا اليه من قياس.

قال سيبويه: «اعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل رأيت زيدا: من زيدا؟ واذا قال مررت بزيد، قالوا: من زيد؟ واذا قال: هذا عبد الله، قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين»[6].

١- ينظر صاحب أبو جناح: القياس في منهج المبرد ص٥٨.
٢- المقتضب ٢ / ١٧٩.
٣- وينظر مثلا ٢ / ١٧٥، ١٨٢، ٢٤٩، ٣٠٨.
٤- معاني الفراء ٣ / ١٥٦.
٥-مجالس ثعلب ١ / ٣٢٥.
٦- الكتاب ٢ / ٤١٣.

وقال الأخفش الأوسط: (أما قوله: «واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكبيرة»[1] فلأنه حمل الكلام على الصلاة، وهذا كلام، منه ما يحمل على الأول، ومنه ما يحمل على الآخر، وقال: (والله ورسوله أحق أن يرضوه)[2] فهذا يجوز على الأول والآخر، وأقيس هذا اذا ما كان بالواو أن يحمل عليهما جميعا»[3].

وقال المبرد: «أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضة بيضات، وفي جوزة جوزات، وفي لوزة لوزات»[4].

وقال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: «ومن روى البيت الأول: (ولا سيما يوم) قال: موضع ويوم عقرت خفض على النسق على اليوم الآخر، إلا أنه نصب لأن اضافته غير محضة. وقال الفراء: لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على قوله: (ألا رب يوم لك منهن صالح) لأنه مضاف غير محض وهو معرفة، فلا يجوز لرب أن تقع على المعارف، وقال غير الفراء: اليوم منصوب بفعل مضمر، كأنه قال: وأذكر يوم عقرت. وقولوا(*) معناه التعجب. قال أبو بكر: والقول الأول عندي أقيس لأنا نضمر اذا لم يمكنا النسق، فإذا أمكننا فليس بنا حاجة الى الاضمار»[5].

واستعمل الفراء في الترجيح عبارات:

«وهو أوجه»[6]

«وهو أنفذ من الوجه الأول»[7].

و «أبين الوجهين»[8].

١- الآية ٤٥ من سورة البقرة.
٢ الآية ٦٢ من سورة التوبة.
٣- معاني الأخفش ١ / ٨١، ٢ / ٣٢٧.
٤- المقتضب ٢ / ١٩٣، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣١٠، ٣٦٤.
٥- شرح القصائد السبع الطوال ص٣٤.
٦ معاني الفراء ١ / ١٧١.
٧- نفسه ١ / ٩٢.
٨- نفسه ١ / ٥٠.
* يبدو لي أن الكلمة (وقوله).

و«الوجه الأول أحب الي[1]».

و «لأحب الوجهين»[2].

و «ولست أشتهي ذلك»[3].

وجاء في (ائتلاف النصرة) المسألة (٢٧) فصل الحروف ما نصه: «مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل: ذهبت الشام، الا في هذه اللفظة لسماعهم اياها من العرب فلا يجيزون: ذهبت مصر، ولا ذهبت البصرة. ومذهب الكوفيين جوازه، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و (ذهب) و (خرج) فيقولون: انطلقت السوق، وخرجت البر، وذهبت مصر، وهذا هو الأقيس لصحة معنى الكلام، وعدم اخلاله، مع كثرة استعماله»[4].

أما ألفاظ (له وجه من القياس)[5]، و (قياس حسن)[6] و(هو قياس)[7]، و (لكنه قياس)[8] فجميعها تؤدي أن ما وصف بها من الكلام لا يرقى الى أن يكون (القياس) الذي يريده النحاة، والذي تنتظم فيه المسائل النحوية، ولكنهم قصدوا بألفاظهم أن يكون الكلام سليما لا اعتراض عليه.

١- معاني الفراء ١ / ٢٤٥.
٢- نفسه ١ / ٧٥.
٣- نفسه ١ / ٢٣٨.
٤- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت٨٠٢ هـ): ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة الورقة ٦٤ ب مخطوط شرع بتحقيقه د. طارق الجنابي.
٥- ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٣ ونصه: «وكان عيسى بن عمر يقول: «يا مطرا» يشبهه بقوله يا رجلا يجعله اذا نون وطال كالنكرة ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون وطال كالنكرة». إهـ.
٦- ينظر الأخفش: معاني القرآن ١ / ١١٨ ونصه: «وقد ينصبه قوم على ضمير الفعل وهو قياس حسن فيقولون: ويلا لزيد، وويحا لزيد». إهـ.
٧- ينظر نفسه ١ / ٢٠٣.
٨- ينظر الفراء: معاني القرآن ١ / ٣٥٨ ونصه: (وله الدين واصبا) والنصب في هذا الموضع قليل، لا يكادون يقولون: عبد الله قائما فيها ولكنه قياس». إهـ.

٢- وجه الكلام، الوجه، الباب، الحد:

لقد استخدم النحاة هذه المصطلحات، فضلا عن مصطلح (القياس) مساوية له في المعنى تمام المساواة، ولم أجد بينها تباينا يذكر غير اختلاف في الألفاظ:

وقد وردت عنه سيبويه: «هذا باب الرفع فيه وجه الكلام»[١]. و«هذا وجه الكلام»[٢]. و «الرفع فيه وجه الكلام»[٣].

ووردت عند الأخفش: «فوجه الكلام فيه الرفع»[٤]. و «الرفع وجه الكلام»[٥].

ووردت عند الفراء: «وهو وجه الكلام»[٦].

أما مصطلح (الوجه) فهو الأكثر دورانا عند النحاة، وقد ورد في كتبهم أكثر مما ورد مصطلح (القياس) نفسه.

قال سيبويه: «والجر في غدوة هو الوجه والقياس»[٧]. ومثل هذا كثير جدا[٨].

وقال الأخفش: «وقال بعضهم: والملائكة، أي وتأتيهم الملائكة والرفع هو الوجه»[٩].

وقال المبرد: وتقول: الا تأتني فتكرمني أقعد عنك. فالجزم الوجه في فتكرمني»[١٠].

١- الكتاب ٢ / ٢٣.
٢- نفسه ١ / ٦٩.
٣- نفسه ٢ / ١٢٠.
٤- معاني الأخفش ١ / ٧٧.
٥- نفسه ١ / ٢٠٧، ٢ / ٢٧٣.
٦- معاني الفراء ١ / ١٠٠، ١٤١، ٢٤١، ٢٥٥، ٢ / ٣٨٦.
٧- الكتاب ١ / ٢١٠.
٨- وينظر مثلا الكتاب: ١ / ٥٣، ٦٨، ٧٢، ٨٦، ٩١، ١٤٧، ١٨٧، ٤٣٦، ٢ / ١١٢ .... الخ.
٩- معاني الأخفش ١ / ١٧٠ ووردت في ٢ / ٢٧٠، ٢٩١، ٣٣٦.
١٠- المقتضب ٢ / ٢٣ ووردت أيضا في ٢ / ٣٤٧.

وقال الفراء: «ولو ظهرت أن في هذا الموضع لكان الوجه فتحها»[١].

واذا كان هناك أكثر من وجه، رجحوا أحدها بعبارة: أقوى[٢]، أو أجود[٣]، أو أسلم[٤]، أو أحسن الوجهين[٥]، أو اجمل[٦]. أو أبين الوجهين[٧]، أو أنفذ من الوجه الأول[٨]، أو احب الوجهين[٩]. الى غير ذلك من الألفاظ[١٠].

ومصطلح (الباب) قد يراد به (القياس) أيضا وقد عقد سيبويه (كتابه) على هذه (الأبواب)، قال: «ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر»[١١].

وقال الفراء: «وهذا الباب كله في العربية على ما وصفت لك»[١٢].

وقال المبرد: «فهذا الباب والوجه»[١٣].

١- معاني الفراء ١ / ١٨١، ٦٨، ١٦٦، ٣٤٧.
٢- ينظر سيبويه الكتاب ١ / ٨٧، ١٤٨، ومعاني الفراء ٢ / ٤٢، ٣ / ٢٤٤، ٢٨١.
٣- ينظر سيبويه الكتاب ١ / ٦٢، ٨٢، ٢ / ١٣٦، ومعاني الأخفش ١ / ٢٦، ٨٠، ١٨٣، ١٩٩، ٢٥٥، ٢ / ٢٨٥، ٣٤٦، ومعاني الفراء ١ / ١٢، ٤٩، ٦٤، ٩٦، ١١٢، ١٧١، ١٩٨، ٢ / ٢٣٣، ٣ / ٤٤، ١١٢، ومجالس ثعلب ١ / ١٩١، ٢ / ٤٤٨، ٤٥٦، والمبرد: المقتضب ٢ / ٢١١، ٢٧٧، والمبرد: الكامل ١ / ١٩٦.
٤- ينظر معاني الأخفش ١ / ٢٥٥.
٥- ينظر نفسه ١ / ٢١٧.
٦- ينظر المبرد: المقتضب ٢ / ٣٣٨.
٧- ينظر معاني الفراء ١ / ٥٠.
٨- ينظر نفسه ١ / ٩٢.
٩- ينظر نفسه ١ / ٧٥.
١٠- مثلا: والوجه الأكثر الأعرف النصب. الكتاب ١ / ٨٦
أصوبهما. معاني الأخفش ٢ / ٣٣٤.
أجودها الرفع. معاني الفراء ١ / ١٩٨.
وهو أوضح وأحسن في العربية، المقتضب ٢ / ٢٩٤.
وأجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس، المقتضب ٣ / ١٤٧.
١١- الكتاب ٢ / ٣٧٦.
١٢- معاني الفراء ٢ / ٢٣٢.
١٣- المقتضب ٢ / ٣١٢.

وقال ثعلب: «والعرب تشبه الحرف بالحرف وأن خرجوا عن بابه»[1].

ومصطلح (الحد) أقل استعمالا ودورانا عند النحاة وان كان لا يخرج عن المفهوم السابق، قال سيبويه: «وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه»[2].

٣- وهناك ألفاظ متعددة، مختلفة، استعملت في معايير الصواب يمتزج فيها الاحتكام الى الدلالة، والاحتكام الى النحو، نوردها هنا لنتبين لنا درجتهافي القبول، ونعرف ماذا يعني بها النحاة وهي:

أ- جيد: قال سيبويه: «لو قلت: هل زيد أنا ضاربه، لكان جيدا في الكلام، لأن ضاربا اسم وإن كان في معنى الفعل»[3].

ب- عربي جيد: قال سيبويه: «وان قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في: ضرب زيد عمرا، وضرب عمرا زيد»[4].

وعربي كثير: قال سيبويه: «وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمود فهديناهم). وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع قال بشر بن أبي خازم:

فأما تميم تميم بن مر   فألفاهم القوم روبى نياما

١- مجالس ثعلب ١/ ٢٤٩، ٣٠٤.
٢- الكتاب ١/ ٥٣، ٨٠، ١٤٧، ٢/ ٤٩.
٣ نفسه/ ١٠١، وينظر ١/ ١٣٩، ٢٦٠، ٢/ ٦٤، ١٦٤.
وينظر الأخفش: معاني القرآن ١/ ٥٠، ٧٢، ٧٣، ١٧٢، ٢٣٦، ٢/ ٣٦٧، ٤٢٨ وينظر المبرد: المقتضب ٢/ ٢٤، ٢٦، ٣٥، ٥٧، ٦٦، ٨٣، ١٨٥، ٢١١. وينظر الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٢، ١٣٨، ١٩٢، ٣١٤، ٣٥٠، ٤٦٨، ٥٣٨.
وينظر ثعلب: مجالس ثعلب ٢/ ٥٨٧.
٤ الكتاب ١/ ٨٠-٨١ وينظر ١/ ٨٥، ٩٠، ١٠٤، ١١٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٢٠١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٧٥، ٢/ ١٧، ١٢٧، ١٥٨. وينظر المبرد: المقتضب ١/ ٢٦٤.

فالنصب عربي كثير»(1). ....

وعربي حسن: قال سيبويه: «وان اضمرت الرافع كما اضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: ان خير فخير، وان خنجر فخنجر»(2).

عربي: قال سيبويه: «ولو قلت: مررت بعمر وزيدا لكان عربيا»(3). ولست أرى في هذه الألفاظ فرقا واضحا لأن الغاية منه الا يخالف قياسا، وألا يعدم استعمالا.

ج- حسن، وألفاظها، قال سيبويه: «ولاذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فاذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فاذا زيد يذهب لحسن»(4).

د- جائز وألفاظها: قال سيبويه: «والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول: زيد لقيت أباه وعمرا، إن أردت أنك لقيت عمرا والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو، ولم تلقه رفعت»(5).

١- الكتاب ١ / ٨٢، وينظر ١ /١٤٨، ١٥٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، وورد مرة بلفظ (عربي مطرد) ١ / ١٩٧.
وينظر الفراء: معاني القرآن ١ / ٦١.

٢- الكتاب ١ / ٢٥٩ وينظر ١ / ١٥٦، وينظر الفراء: معاني القرآن ١ /١٠٨، ٢٤٣. وينظر المبرد: المقتضب ١ / ٢٢٦.

٣- الكتاب ١ / ٩٤، وينظر ١ /٩٧، ٢٧٣، ٢ / ١٧١.

٤- نفسه ١ /١٠٧، وينظر ١ /١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٠، ١٩٤، ١٩٦، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣٢٩، ٢ / ٥١.... وينظر معاني الأخفش ١ / ٩، ٣٣، ٤٩، ٦٨، ٧٩، ١١٠، ١١١، ١١٨، ١٢١، ١٥١، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٤٦، ٢ / ٣٣٧، ٤٤٩... وينظر معاني الفراء ١ / ١٥٦، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٣، ٢٣٧، ٤٤٢... وينظر المبرد: المقتضب ١ /١١٦، ٢٢٦، ٢ / ٣٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٩، ١٢٨، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٤٢، ٣٤٧....

٥- نفسه ١ / ٩١، وينظر ١ /٩٧، ١٠٩، ٢ / ١٦، ٧٤ ... وينظر معاني الأخفش ١ / ١٥، ٢٠، ٢٢، ٥٩، ٦٣، ٦٨، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ١١٦، ١١٨، ١٢٨، ١٥٤، ١٩٥، ٢١٠، ٢٤٨....
وينظر معاني الفراء ١ / ١٥٦، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٣، ٢٣٧، ٤٤٢ ...
وينظر المبرد: المقتضب ٢ / ٦١، ٦٢، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦١ ...

هـ- جائز وفيه ضعف : قال سيبويه : «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة . . .و قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام»[١] . جائز مع قبح : قال المبرد : «فان قلت : من يأتني آته فأكرمه كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك فأنا أكرمه، ويجوز النصب وان كان قبيحا لأن الاول ليس بواجب الا بوقوع غيره»[٢] . وما يجوز عند النحاة أن يوافق وجها في القياس، أو يكون قد سمع مثله .

و- ما جاز فيه وجهان فأكثر : قال سيبويه : «وأما قول الشاعر :

أعبدا حل في شعبي غريبا

فيكون على وجهين : على النداء، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجتراء»[٣] .

وربما يكون الوجهان كلاهما صوابا[٤] « فإنك بالخيار في الوجهين»[٥] . أو «وكل صواب»[٦] . أو «هذا أبعد الوجهين»[٧] .

١- الكتاب ١ / ٤٨، وينظر ١ / ٦٢، ٧٩-٨٠، ٨٥، ٨٧، ١٢٧، ٢ / ٥٧، ١٠٧، ١٢٢ ...
وينظر الاخفش : معاني القرآن ٢ / ٣٧٠ وعبارته (لم يحسن وهو جائز) .
٢- وينظر المبرد : المقتضب ٢ / ٢٢، ٣ / ٢١٠، ٢١٢ .
وينظر الفراء : معاني القرآن ١ / ١٢٨، ٢ / ١٤٠ .
٣- الكتاب ١ / ٣٤٤-٣٤٥ ...
وينظر معاني الأخفش ١ / ١٢٧، ١٤٥، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢ / ٢٨٢، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٧٧، ٤٦٠، ٥٢٨، ٥٣٥ ...
وينظر معاني الفراء ١ / ٣٩، ٤٩، ٧٥، ٧٨، ٨٦، ٩٥، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٨، ١١٢، ١١٨، ١٣٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٨، ١٩٢ ...
وينظر المبرد : المقتضب ٢ / ١٦، ١٨، ٣٤، ٣٥، ٤٣ ...
٤- ينظر معاني الفراء : ١ / ٨٠ .
٥- سيبويه : الكتاب ١ / ٩١ . وينظر معاني الفراء ٣ / ٢٦٦ .
٦- الفراء : معاني القرآن ١ / ٢٠١، ٢٠٥ .
٧- الكتاب ١ / ١٤٦ .

وقال سيبويه: «وتقول جعلت متاعك بعضه فوق بعض، فله ثلاثة أوجه في النصب»[1].

ولا يزعم أحد أن كل كلام العرب من الفصاحة على أرفع الدرجات، لكن الأمر الذي يفهم من هذه المصطلحات الغائمة، هو أن النحاة عرضوا كلام العرب على القياس فما توافق معه كان جيدا أو عربيا جيدا أو كثيرا أو حسنا أو جائزاً.. الخ مستدلين به على صحة التعبير وسلامة الأسلوب وأجد أن هذه المصطلحات واحدة في المعنى وإن اختلفت درجة «فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد»[2]. فالنحاة لم يقفوا عند الجمل وتقويمها من زاوية موافقتها القياس فحسب بل تنبهوا الى مقتضى الحال وادراك العلاقة بين اختيار احد الوجوه الجائزة في الاستعمال في تركيب نحوي واحد[3]، «والا فان اللغة في نظامها الداخلي الذاتي لا تقيم هذا الفرق ولا تقول في هذا الموضع بجواز ومنع»[4]. فلهذا نرى أن يدرس علم المعاني في النحو، وأن نبعد عنه كل غريب متطفل عليه، ولا بد أن يدرس النحو في منهج لغوي ينبني على فقه لطبيعة اللغة وفهم لأساليب العرب في التعبير، ولهذا لم نجد القياس عند قدامى النحويين الا وسيلة من الوسائل لتقويم كلام العرب ليس فيها مغالاة، وضعت للتعليم، وارساء المبادئ والأصول حتى لا يكون هناك شذوذ في القواعد العامة، وهذا ما يقضي به المنهج المعياري، فإذا فقد هذا الغرض لم يعد القياس وسيلة مقبولة وأصبح وسيلة منطقية عقيما.

١- الكتاب ١/ ١٥٦.
وينظر معاني الأخفش ٢/ ٥١٩ ...
وينظر معاني الفراء ١/ ٢١، ١٣٦، ١٦٩، ١٩٨ ..
وينظر المبرد: المقتضب ٢/ ٦٧، ٨٤، ١٨٩، ١٩٠ ..
وربما كانت هناك أربعة وجوه. المبرد: المقتضب ٢/ ١٤٠، ٣٦٢ ..
٢- المبرد: المقتضب ٢/ ٢٧٤.
٣- ينظر سيبويه: الكتاب ١/ ٣٤، ٢, ٨٠-٨١..
٤- نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ص ٩٤.

ثانياً- الرد:

إن البحث في تاريخ (القياس) معيارا نقديا في النحو العربي يعني الرجوع الى الأسباب التي أدت الى نشوء اللحن، «فلا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن الا بالنحو، فالنحو ميزان هذا كله»[1]. ويعني أيضا تتبع ظهور حركة التنقية اللغوية التي بدأت بملاحظات يسيرة لتقويم ما انحرف عن الاستعمال اللغوي الصحيح، والتي لم تكن اشتغالا بالتوافه[2]، لأن من تصدى لهذه المهمة الجليلة كان على معرفة واسعة بكلام العرب ووجوه استعمالهم، فما وافق الشائع جعلوا منه قياسا مطردا، وما لم يظهر فيه وجه القياس وصفوه بالشاذ الذي لا يقاس عليه[3]، ولهم بين هذا وذاك ألفاظ أخرى اعتمدوا عليها في نقدهم المسموع من كلام العرب، كان الهدف منها أن يصونوا اللسان العربي من اللحن، ويبصروا من خلالها الناس بالاستعمال اللغوي السليم، على وفق ما وضعوه من قواعد وأصول، ونعرض هنا ما تناولوه بالنقد فردوا ما ردوا من تراكيب، وأساليب، لنتبين مدى توفيقهم في مواقفهم تلك.

إن النحاة اصطنعوا مصطلحات كثيرة جدا في محور الرد، بعضها قاطع حاسم، واضح في المقصود منه مثل: خطأ، محال، رديء، فاسد، قبيح، ليس له وجه، لم يكن كلاما لا يجوز البتة، وغيرها، وبعضها ينبئ أن للرد درجات متفاوتة، قد تختلف اختلافا جزئيا، ولم يولها النحاة عنايتهم ليزيلوا ما يعتورها من لبس، أو ليحددوا درجتها في الرد، لأنهم انصرفوا لتقويم ما جرى على ألسنة الناس، فوردت ألفاظ، وتعددت، الا أنها لا تختلف في المعنى كثيرا منها: مكروه، ليس بالجيد، لم نسمع عربيا يقوله، غريب، ومنها ما يشعر أنها أوضح في الرد مثل: ضعيف، قليل خبيث أو قبيح، باطل، مرفوض، أقل الأقاويل.

١- مجالس ثعلب ١ / ٣١٠ .
٢- ينظر يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ص ٤٧ .
٣- محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها ص ٣٣ .

أما الغلط فقد يتبادر الى الذهن أنه مصطلح من مصطلحات الرد وأن معناه الخطأ[1]، وقد ورد عند النحاة بكثرة، الا أنه في حقيقة أمره غير ذلك، فالغلط عندهم التوهم[2]، «والتوهم أسلوب عربي شائع لا سبيل إلى رده»[3]. وقد استعمل الغلط بمعنى الخطأ عند قسم من النحاة[4].

وأما الشاذ وما تعلق به فلا يدخل في مصطلحات الرد أيضا لأنه ممثل لأسلوب لم يرق الى أن يكون شائعا أو كثيرا في بيئة لغوية لم يستطع النحاة إغفاله فقيدوه على أنه مما يحفظ ولا يقاس عليه، وقد يختلط قسم من مصطلحات الرد بمصطلح الشذوذ[5]، اذ ليست هناك حدود فاصلة بينهما، وتخضع المصطلحات لاجتهاد النحاة، فيعبرون بها عن معنى حاضر في أذهانهم فلا يمنحونها الدقة المطلوبة في تحديد المصطلح.

وتبرز مسألة الخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي بوضوح، فما يراه البصري غير ما يراه الكوفي، فيقع قسم من مصطلحات الرد في دائرة هذا الخلاف مما يدعونا الى أن ننظر بحذر اليه، وربما أضاع علينا كثيرا من الصواب.

وقد يقع الخلاف بين نحاة المذهب الواحد فما يراه سيبويه، لا يراه المبرد، وما يراه الكسائي لا يراه الفراء، وهذا أيضا مما تنبغي الاشارة اليه، وما سنوضحه هنا:

١- ينظر أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ص ٣٨٦ .
٢- ينظر معاني الفراء ٣ / ٣٨٦، وينظر ابن جني : الخصائص ٣ / ٢٢٧،
وينظر البغدادي : خزانة الأدب ٤ / ٣٢٥ .
٣- مهدي المخزومي : ملاحظات على كتاب ص ٩٠٢ .
٤- ينظر معاني الأخفش ٢ / ٣٢٠ قال : «وهذا غلط قبيح» وينظر المبرد : المقتضب ٢ / ٢٣٥ قال : (غلط شديد).
٥- ينظر فتحي عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ ص ١٥٩ وما بعدها.

أ- المصطلحات القاطعة:

١- الخطأ:

قال سيبويه: «وقال ناس: كل ابن أفعل معرفة لأنه لا ينصرف. وهذا خطأ»[١].

٢- محال:

قال سيبويه: «ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا. فانما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل. ودخول الزم وعليك على افعل محال»[٢].

٣- رديء:

قال سيبويه: «وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، وهي موافقة للنصب كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه رديء لما ذكرت لك»[٣].

٤- فاسد:

قال الفراء: «وإذا أوليت نعم، وبئس من النكرات ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و (أي) كان الكلام فاسدا»[٤].

١-الكتاب ٢ / ٩٩ ، وينظر مثلا ١ / ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٢ / ٣٧٣ . ٣٨٥ . .وينظر معاني الأخفش ١ / ٣٥ ، ٢٥٢ . .وينظر معاني الفراء ١ / ٥٧ ، ٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢ / ٣٠ ، ٢٢٤ ، ٢٥٦ ، ٣٤٧ . .
وينظر المبرد:
المقتضب وعبارته (خطأ فاحش) ٢ / ٧٧ ، ١٣١ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ٣ / ٢٤ . . وينظر مجالس ثعلب ١ / ٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢ / ٣٥٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٦ ، ٥٥٧ .

٢-الكتاب ١ / ٢٧٥-٢٧٦ ، وينظر مثلا ١ / ٣٠٠ ، ٢ / ٣٥ ، ٥٥ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٨٧ . . .
وينظر معاني الأخفش ١ / ٢٦٠ . . وينظر معاني الفراء ١ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ . . وينظر المبرد: المقتضب ٢ / ١٨ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٨٣ . . وينظر مجالس ثعلب ١ / ١٤٦ ، ٢ / ٣٩٩ ، ٤٤٥ . .

٣-الكتاب ٢ / ٣٧٦ ، وينظر ١ / ٨٠ ، ١٩٩ ، ٢ / ٣٤ . وينظر معاني الأخفش ١ / ٥٠ ، ٢ / ٢٧٠ ، ٣٤٥ . . وينظر المبرد: المقتضب ٣ / ١٣٥ ، ١٦٩ . ووردت عبارة (رديء جداً) ٢ / ١١٥ .

٤-معاني الفراء ١ / ٥٧ ، ٢ / ١٠١ .
وينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ٣٨٩ وعبارته (والأفسد الكلام . .)
وينظر المبرد: المقتضب ٢ / ٢٦ ، ٣ / ١١٧ ، ٢٥٩ ، ٣٠٤ .

٥- قبيح :

إن مصطلح (قبيح) مترجح بين القبول والرد، وهو مثال واضح لعدم دقة هذه المصطلحات، فتارة يكون له وجه في القبول فيقال: «قبيح وهو جائز»[١] أو «قبيح قليل»[٢]، وتارة يكون ردا قاطعا فيقال: «ضعيف قبيح»[٣]، أو «قبيح».

إن ما يميز هذا هو الاستعمال وعلاقته بالقياس، قال سيبويه: «وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه، ولانهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحا لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا»[٤]. وما ورد عند سيبويه وغيره من ألفاظ القبح، وأريد منها ردا قاطعا لا بد من عرضها على كلام العرب، والقياس، فمنها ما كان افتراضا، ومنها ما كان وجهة نظر واجتهادا،ومنها ما كان واضحا في المقصود بها، لتصنف ويستخلص منها مصطلح واضح ذو مهمة محددة، وحسبنا أن نشير الى هذا لتفرد له دراسة مستقلة.

٦- ليس له وجه:

ويندرج معه «ليس بالوجه»[٥] و «بعيد»[٦] و«هذا أبعد الوجهين»[٧] و «ليس يعرف هذا الوجه»[٨] و «ليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله»[٩] و «هذا لا يكاد يعرف»[١٠] و«ليس لذلك مذهب في العربية»[١١] و«ليس ذلك عندنا من مذاهب

١- مجالس ثعلب ١ / ١٠٢. وينظر سيبويه: الكتاب ١ / ٨٠.
٢- معاني الأخفش ١ / ٢٦، ٧١، ومعاني الفراء ٢ / ١٨٤.
٣- سيبويه: الكتاب ١ / ٤٣٤.
٤- نفسه ١ / ٢٩٠ وينظر معاني الأخفش ١ / ٧٥، ٧٧، ٢ / ٣٢٤، ٣٨٨.... وينظر معاني الفراء ١ / ٥١، ٥٢...
وينظر المبرد: المقتضب ٢ / ١٨٥.
وينظر مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٧، ٤٧٧.
٥- مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٥ والمبرد: الكامل ١ / ١٦٩، والمقتضب ٢ / ٣٠٩، ٣ / ١٤٥.
٦- سيبويه: الكتاب ٢ / ٤١٠، ٤١١.
٧- نفسه ١ / ١٤٦.
٨- معاني الأخفش ٢ / ٥٢٣.
٩- سيبويه: الكتاب ٢ / ١١٥.
١٠- نفسه ١ / ٦٠، معاني الأخفش ١ / ٢٨، ٣٠، ٩٥، ١١٣، ١٩٠.
١١- معاني الأخفش ١ / ٢٢٣.

العرب»[1] و«لا أعرف ذلك»[2]، إن هذه الألفاظ التي استعملها النحاة في وصفهم الكلام تعني أنه خارج عن القياس، غير مطابق له، وقد يدخل بعضها أو كلها في (ظاهرة الشذوذ) وقد يراد بها الرد، إن هذا الاضطراب مصدره أساليب النحاة في تقويمهم الكلام، فقد اقتصر هدفهم وضاق لتحكيمهم القياس مطابقة أو مخالفة، وربما صدر عن اجتهاد أحدهم في مسألة، أو أسلوب، وهذا يتطلب درسا فاحصا متأنيا ليتضح المقصود، ويعطي لكل لفظ حد، لئلا تضطرب المصطلحات وتتذبذب.

٧- لم يكن كلاماً[3]:

وتذكر مع هذه العبارة ألفاظ أخرى منها:

«لم يحسن»[4].

و«لا يصلح»[5].

و «لم يستقم»[6].

و«ليس بشيء»[7].

و «هذا لا يكون»[8].

١- معاني الفراء ١ / ٩٤.
٢- نفسه ١ /١٤٨.
٣- سيبويه: الكتاب ٢ / ٩٠، ١٢٤. ومعاني الأخفش ١ / ٥٤.
٤- سيبويه: الكتاب ١ / ٥١، ٧٠، ٩٨، ١١٥، ١١٨، ٢ /٨٨، ٢٣٠، ٣٥٧، ٤١٢.
ومعاني الأخفش ١ / ١٢٠، ١٢٧، ٢ / ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٧، ٤٦١.
ومعاني الفراء ١ /١٤٢، ١٦٠، ٢ / ٨١....
والمبرد: المقتضب ٣ /٤٧.
٥- معاني الفراء ١ /١٠٣، ١٣٦، ١٤٢، ٢٩٦، ٢ /٣٤، ١٤٣، ١٦٤، ٢٥٦، ٣٤٧، ٤٠٤...
المبرد: المقتضب ٢ /١٥٥، ٣ /١٨٩.
٦- سيبويه: الكتاب ١ / ١٤١، ٢ /٥٢، ٢٨٢، ٢٩٠، ٣٩٧.
ومعاني الفراء ٢ /٣٩٧.
٧- معاني الفراء ٢ /١٢٨، ٢٥٦، ٣ /٢٠٥.
ومجالس ثعلب ٢ / ٥٨٤.
٨- معاني الأخفش ١ /١٢٧، ١٥٢.

و «لا تقول»[1].

وجميعها تعني أن هذا الأسلوب أو الكلام «لا يجوز»، عند النحاة على وفق ما تواضعوا عليه من قواعد وقد آثرت ألا أذكر «لا يجوز» أو «غير جائز» لأنها ألفاظ صريحة في الرد وقد استعملها النحاة بكثرة في مقابل: جائز أو يجوز:

٨- لا يجوز البتة:

في هذا التعبير وضوح في الرد القاطع، ولكن النحاة لم يستعملوه الا نادرا فقد ورد عند سيبويه مرتين[2]، وعند المبرد مرة واحدة[3]، وأظن أنهم اكتفوا بتعبير لا يجوز وما تعلق به في ردهم.

٩- باطل:

أورد سيبويه لفظة (باطل) في رده أسلوبا عده مقلوبا عن أصل[4].

واستعملها الفراء أيضا[5].

وكانت عند المبرد بلفظ (يبطل)[6].

وهناك ألفاظ انفرد بها نفر من النحاة يتجلى الرد القاطع فيها الا أنها لم تتكرر وهي:

١- سيبويه: الكتاب ٢ / ٣٣، ٤٠٠ ...
ومعاني الأخفش ١ / ٢١٦، ٢ / ٢٩١، ٣٧٣، ٥٥١.
ومعاني الفراء ١ / ٨٤، ٩٢، ٢ / ٢٦، ١٤٢، ٢٦٦، ٢٨٨، ٣ / ١٤ ...
ومجالس ثعلب ١ / ٢٥٣، ٢٧٤.
٢- ينظر الكتاب ١ / ١٢٤، ٢ / ١٩٥.
٣- ينظر المقتضب ٢ / ٨٠.
وهذا ما سبقني اليه الباحث فتحي عبد الفتاح الدجني في كتابه ظاهرة الشذوذ، تنظر ص١٥٩ و ص٢٠٨.
٤- ينظر الكتاب ٢ / ٥١.
٥- ينظر معاني القرآن ٢ / ٨٢.
٦- ينظر المقتضب ٣ / ١٢٧.

(مرفوض) عند الفراء[1].

و (مردود) عند المبرد[2].

و (لو قلت: مررت بزيد وأكرم الله عمرا، لكان كلاما غثا وقولا مسترثا)[3].

وربما وقعت ألفاظ أخرى عند غيرهم تفردوا بها، ولم نتتبعها، اذ ليس الهدف هو الاستقصاء، بل الاشارة الى أنهم لم يكونوا على اتفاق فيما أوردوه من عبارات.

ب- المصطلحات المتفاوتة:

١- ضعيف: يتضح التفاوت في هذا المصطلح، لان النحاة قد استعملوا منه صيغا متعددة ولم يتفقوا على صيغة واحدة، ويظهر منه تأثرهم بمصطلح علماء الحديث: قال سيبويه: «فان قلت: زيد كم مرة رأيت، فهو ضعيف، الا أن تدخل الهاء، كما ضعف في قوله (كله لم أصنع)[4].

وهناك ألفاظ أخرى تعني ما يعنيه هذا المصطلح بدرجات أخرى متفاوتة مثل: ضعيف قبيح[5]، ضعيف خبيث[6]، فيه ضعف[7]، أضعف[8]، ضعيف جدا[9]. وقد أراد النحاة منها أن يتجنبها المتكلم ليكون كلامه سليما فصيحا. وهذه الألفاظ متأثرة بما استعمله علماء الحديث في نقد متن الحديث النبوي الشريف.

١- ينظر معاني القرآن ٢ / ١٥٣.
٢- ينظر المقتضب ٣ / ٣٠٤.
٣- السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٥٦.
٤- الكتاب ١ / ١٢٧، وينظر أيضا ١ / ٨٥، ٨٧، ٢ / ٧٦، ١١٦، ٣١٨. وينظر معاني الأخفش ١ / ١١٠، ٢ / ٣٣٦، ٤٢٧.
وينظر معاني الفراء ١ / ٣١١، ٤٧٣.
٥- ينظر سيبويه: الكتاب ١ / ٢٦٢، ٤٣٤، ٢ / ١٥٢، ١٥٤.
٦- ينظر نفسه ٢ / ٣١٨، وينظر المبرد: المقتضب ٣ / ٢٣١.
٧- ينظر الكتاب ٢ / ١٠٧.
٨- ينظر نفسه: ١ / ٢٥٩.
٩- ينظر نفسه ١ / ٢٣٠، وينظر المبرد: المقتضب ٢ / ٣١٦.

٢- مكروه: وهذا مصطلح آخر استعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، وهذا مصطلح آخر استعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، وهو متأثر بما استعمله الفقهاء والمحدثون، قال الفراء: «وان قلت (هذا يوم ينفع الصادقين)[١] كما قال الله: (واتقوا يوما لا تجزي نفس)[٢] تذهب الى النكرة كان صوابا، والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة»[٣].

ويقع عند النحاة مثله من عبارات: (كرهوا)[٤]، و(مستكره)[٥]، و(أستكراه)[٦]، و(أكرهه)[٧]، ويراد بها كلها أن تستبعد من الكلام، وإن نصوا أحياناً على جوازها[٨].

٣- قليل خبيث، أو قبيح:

أعلن النحاة أن الكلام اذا كان قليلا لا يقيسون عليه، وهم وإن لم يلتزموا بما أعلنوه، وردت عندهم عبارات تصف الكلام بالقلة الموصوفة بالخبث أو القبح توكيدا للتحذير منها:

قال سيبويه: «وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث»[٩].

وقال الأخفش: «فأما أهل الحجاز فانهم يضمون بعد الكسر وبعد الياء أيضا. قال (ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون)[١٠] وأهل الحجاز: (من بعد هو)

١- الآية ١١٩ من سورة المائدة.
٢- الآية ١٢٣ من سورة البقرة.
٣- معاني ا لفراء ١ / ٣٢٧.
٤- سيبويه: الكتاب ١ / ٤٨.
٥- نفسه ٢ / ٣٩٠، ومعاني الفراء ٣ / ١٦، والمبرد: المقتضب ٢ / ٢٥٩-٢٦٠.
٦- سيبويه: الكتاب ٢ / ٣٥.
٧- معاني الفراء ١ / ٢٤٥.
٨- نفسه ١ / ٢٤٥، ٣٢٧.
٩- الكتاب ١ / ٣٨٩.
١٠- الآية ٥١، ٩٢ من سورة البقرة.

فيثبتون الواو في كل موضع، ومن العرب من يحذف الواو والياء في هذا النحو أيضا وذلك قليل قبيح»[1].

٤- لم نسمع عربياً يقوله:

ظاهر هذه العبارة أنها رد قاطع، لأن النحاة سمعوا فقاسوا، وان اختلف في القياس على الكثرة أو القلة، فقد لا يقاس على كثير ورد، وقد يقاس على قليل ورد على ما بسطناه في الفصل الثاني. الا أنني أجد أن هذه العبارة ليست رداً قاطعا، فليس لأحد أن يزعم أن النحوي قد سمع كل كلام العرب وأن هذه العبارة لم يسمعها، وبعض النحاة قد احترس معلقا على عبارة: «لا أعرفها إلا أن تكون لم تقع الينا»[2].

قال سيبويه: «ولم نسمع عربيا يقوله»[3]. وقال الأخفش «ولم نسمع هذا من العرب»[4] وقال الفراء: «ولم أسمع ذلك»[5]. إن هذا كله ليس دليلا على عدم وروده فلا يقع هذا المصطلح ردا قاطعا.

وأما ما وقع في دائرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فلم نقف عنده، ولكننا نشير اليه هنا، لأن لكل مذهب أصلا يفزع اليه، ونظرة فاحصة الى كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري وغيره من كتب الخلاف[6]، ترينا كم أهدر النحاة وجوها صالحة في الاستعمال، وردوا أساليب عربية وردت في نصوص مسموعة.

وما وقع في دائرة الاجتهاد بين النحاة لم نعرض له أيضا لأنه وجهة نظر، فقد اختلف:

١- معاني الأخفش ١ / ٢٦، ٧١.
وينظر معاني الفراء ٢ / ١٤٨.
٢- معاني الفراء ٢ / ٣٨٩.
٣- الكتاب ٢ / ٢٠٣.
٤- معاني الأخفش ١ / ٥٤.
٥- معاني الفراء ٢ / ٢٢٦، ٣٢٨.
٦- ينظر العكبري: مسائل خلافية، وأبو بكر الشرجي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مثلا.

سيبويه مع الخليل، ويونس[١]، والأخفش[٢]. واختلف المبرد مع سيبويه[٣]، والأخفش[٤]، والمازني[٥]. واختلف الفراء مع الكسائي[٦]، واختلف ثعلب مع الفراء[٧]. فاستعملوا ألفاظاً ردوا بها ما أجازه غيرهم، فآثرنا الاشارة اليه هنا لئلا يظن ظان أننا أهملنا ذلك.

نخلص من هذا كله أن القياس استعمل منذ أن نشأ والنحو معيارا نقديا في النحو العربي، بدأ بملاحظات عبد الله بن أبي اسحق على شعر الفرزدق، فكانت عبارته (أسأت)[٨]، وعبارة عيسى بن عمر (أساء النابغة)[٩] اللتان كانا يعنيان بهما الخطأ على وفق قواعد النحو، فانفتح طريقان: طريق النقد والتقويم، وطريق التماس التوجيه تقديرا وتأويلا، وافترقت بالنحاة الطرق فمنهم من أحسن فيه، ومنهم من تمحل وجار.

ولم يتفق النحاة على مصطلح موحد واضح فاضطربت عباراتهم وتعددت، وتحكم فيهم القياس فأهدروا وأهملوا أساليب، دفعهم اليه الحرص على سلامة العربية. إلا أننا نرى أن النحاة قد وفقوا في الأغلب في نظرتهم النقدية هذه بعيدة عن الافتراض والتمرين والأمثلة المصنوعة التي أرادوا بها تعليم الناشئة فاشتطوا ودليلنا مثال نقدمه هنا لنوضح جانبا من اخفاقهم في هذه السبيل:

١- ينظر مثلا الكتاب ٢ / ٤١٠، ٤١١ ..
٢- ينظر السيوطي: همع الهوامع ٢ / ١٦٦، ١٨١، ١٩٥، ١٩٧ ...
وينظر عبد الامير الورد: منهج الأخفش الأوسط ص٩٣ وما بعدها.
٣- ينظر المقتضب ٢ / ١١٤ فضلا عن كتابه المسمى (مسائل الغلط).
٤- ينظر المقتضب ٣ / ٢٠٠، ٣١٢.
٥- ينظر نفسه ٣ / ٣٨٤.
٦- ينظر معاني الفراء ١ / ٢٩، ٥٧، ٧٥، ٢ / ٢٣٦، ٢٩٩ ..
٧- ينظر مجالس ثعلب ١ / ٢٢٦.
٨- ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ١ / ١٧.
٩- نفسه ١ / ١٦.

قال المبرد: «وتقول: رأيت الذي اللذان التي قامت اليهما عنده أخواك. فهذا كلام جيد»[1]. لقد صنع المثال ثم حكم عليه بالجودة فتأمل.

ان مثل هذه الأمثلة، وما خرج به النحاة الى الألغاز والأحاجي مرفوضان، الا أن تتعلم منهما قاعدة ويفهم فيهما كلام ولقد كانت نظرة أحد الباحثين متناقضة اذ قال: «ان النحوي يهتم بالخطأ والصواب. والصواب هو مطابقة الكلام للعرف المتفق عليه. والنحوي لا يلاحظ الا ما يخرج على هذا العرف بطريقة واضحة، ولكنه لا يفاضل بين عدة احتمالات مختلفة، فالجيد والرديء مسألتان لا تعنيان النحوي وإنما تعنيان الناقد أو الشاعر»[2].

وقال: «فالظاهر أن سيبويه أدرك أثر تنظيم الكلمات في المعنى الذي هو قوام النحو ... ولم تفت علاقة تنظيم الكلمات واختلاف صورها بالمعنى المرجو سائر النحاة. لدينا المبرد - مثلا آخر - ... وبرزت في الخصائص لابن جني»[3]. اذن فمن قصد بالنحوي؟. ولم قال (الظاهر)؟ انني أحيله إلى (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول) في الكتاب مثلا، قال سيبويه: «فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ... وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[4]*. وغير هذا[5].

١- المقتضب ٣ / ١٩٩.
٢- مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد الأدبي ص١٣.
٣- نفسه ص٢٢.
٤- الكتاب ١ / ٣٤.
٥- نفسه ١ / ٤٢، ٨٠-٨١، ١١٩ ...

* لقد أثار استغرابي ما قاله عبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز ص٨٤ بعد أن أورد نص سيبويه معقبا: «ولم يذكر في ذلك مثالا». وقد علق على هذا أستاذنا الجليل د. أحمد ناجي القيسي فقال: «لعل نسخة الكتاب التي وقف عليها الجرجاني كانت ناقصة في هذا النص». فأقول مؤيدا لعلها.

ولعل الدراسة الجادة (أثر النحاة في البحث البلاغي)[1] تغنيني عن كلام طويل، وتتبع ما في كتب النحاة لما أولوه من عناية بالأساليب الرفيعة والعبارات البليغة[2].

إنني حاولت أن أقدم في هذا الفصل أمثلة من نقد الكلام في هدى القياس معيارا نقديا والألفاظ التي استعملها النحاة في ذلك قبولا وردا، ولم أقصد الاستقصاء ودراسة كل لفظ لأن هذا يتطلب دراسة مستقلة تنهض به قد نفرغ لها إن شاء الله.

١- ينظر عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي دار نهضة مصر ١٩٧٥.
وينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٧٧-٧٨.
وينظر عفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ص١١ قال: «ان الدرس النحوي لم يتم بمعزل عن سائر الابحاث اللغوية العربية».
وينظر مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة ٥٠، ٥١، قال: «و (الكتاب) ليس كتاب نحو فقط وإنما هو كتاب في علوم العربية فيه اللغة والنصوص، وفيه النحو والصرف، وفيه البلاغة والعروض، وفيه القراءات والتجويد كما أن النحو نفسه لم يك عند سيبويه وأمثاله مقصورا على الاعراب والبناء وعلى الجزئيات الفرعية التي نعنى بها اليوم وانما كان علما يؤدي الى فهم كلام العرب وعدم اللحن فيه والتأليف على سمته ولذلك فنحن نجد في الكتاب باب اللفظ للمعاني».
وينظر محمد أبو موسى: دلالات التركيب- دراسة بلاغية ص٧: قال: «ان سيبويه ومن سبقه من النحاة ارتبط تفكيرهم النحوي بهذا المنزع الذي لا أخطئه كلما طالعت تراث هذه الطبقة وهو تحليل السليقة اللغوية، ومنازعها في الابانة واستشفاف القوانين التي انطوت عليها هذه السليقة».
٢- ينظر أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ص٥٧.
وينظر فتحي عبد القادر فريد: لمحات بلاغية في معاني القرآن للأخفش الأوسط ص٧.
وينظر محمد كاظم البكاء: التقويم النحوي للأساليب في كتاب سيبويه رسالة جامعية غير منشورة ١٩٨٥ (االفصل الثالث: التقويم النحوي لمستويات الأسلوب).

الفصل الخامس

القياس في أنظار الدارسين قديماً وحديثاً

ليس من شك في أن التراث النحوي نفيس غاية النفاسة، وأن الجهد الحميد الذي بذله رجاله، والقوامون على رعايته، جهد لم يهيأ لكثير من العلوم الأخرى، وما أنا بسبيل الكلام على فضل النحو، وبيان آثاره في حياتنا اللغوية، والدينية، والحضارية، فلن تجد علما من علومها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته،[1] ولاسيما علوم الدين، والوصول إلى مراتب الاجتهاد، فقد قيل: «إن الأئمة من السلف والخلف اجمعوا قاطبة- والاجماع حجة قاطعة - على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به»[2].

١- قال ابن الاثير في المثل السائر (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ١ / ١٨: «ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة». وهذه المقولة رد فعل مبالغ فيه على كثرة التفريع والأقسام التي لا يحتاج اليها.

٢- الأنباري: لمع الأدلة، الفصل الحادي عشر ص٤٤-٤٥.

ولا يبعدنا هذا القول عما داخل النحو من شوائب[1] أساءت إليه، وإلى ما تعلق به، فكان القياس أحد الأهداف التي رماها النقاد والدارسون الذين وجدوا في قضاياه ما أشاع الخلاف والبلبلة، فضلا عما شاع بين النحاة.

ولعل عرض «القياس» في هدى أنظار الدارسين قديما وحديثا، لتقريب شقة الخلاف، والانتهاء إلى صورة حقيقية نضعه فيها، هو مهمة من مهمات هذا البحث، أو هو مهماته جميعا، لننطلق منها إلى تبني وجهة نظر سليمة جاء بها دارس، أو التوفيق بين كل ما يعرض، أو ابداء رأي جديد لا ينطلق من فراغ ليقول الكلمة الفصل في هذا ان شاء الله.

أولاً – قديماً :

استقام القياس – مصطلحا ومنهجاً – عند الحضرمي (ت ١١٧هـ) في مواقفه وتوجيهاته،[2] ورأى فيه من دقة نظره، وفقهه لأسرار العربية طريقة يقرن فيها الأشباه والنظائر، ويستنبط منها الأوصاف المشتركة التي تلتقي فيها، فيستخلص منها القواعد والأحكام، وقد وفق في ذلك إلى مدى بعيد، لأنه يحتكم إلى ظواهر اللغة، ويعتمد على المنقول.

وقد عز على بعض الباحثين أن ينسب القياس إلى البيئة العربية الإسلامية، فقال عنه أنه «كان وليد الاعتداد بالرأي والتأثر بالثقافات الاجنبية، ومن بينها منطق أرسطو»[3].

١– ينظر عباس حسن: (بعض الشوائب في النحو) مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨ / ١٩٦٩ الدورة الخامسة والثلاثون ص٥٣–٥٩.

٢– فقد سأله يونس بن حبيب يوما: «هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق. قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد الى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس».
ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥.

٣– ابراهيم بيومي مدكور: منطق أرسطو والنحو العربي، مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية ج٣ / ٣٣٨–٣٤٦ عام ١٩٥٣، ونشرها ضمن سلسلة اقرأ: (في اللغة والأدب) ص٤١–٥٣. العدد ٣٣٧ عام ١٩٧١.

ولعل هذه المقولة وأمثالها،[1] لم تصدر إلا عن نظرة قاصرة للفظة (القياس) وما تعنيه ،[2] فقد نسبت إلى أبي الأسود قبل الحضرمي[3]، وقبل أن تختلط مباحث القياس بمباحث العلوم الأخرى: كالفقه، والمنطق، وعلم الكلام، وما ترجم من علوم الأمم.

وبلغت عناية القدماء بالقياس أن ألفوا فيه كتبا مستقلة، لم تصل إلينا سوى أسمائها منها:

١- القياس في النحو، ليونس بن حبيب[4].

٢- المقاييس في النحو، للأخفش الأوسط[5].

٣- القياس، لهشام الضرير[6].

٤- القياس على أصول النحو، لابن مردان الكوفي[7].

ونستدل من هذه العنوانات أن قسماً من النحاة وجد في القياس موضوعاً يؤلفون فيه، فيبسطون مسألة من مسائله، أو يطرحون رأياً، أو يثيرون قضية، أو غير ذلك مما يتعلق به.

ومهما يكن من أمر الخلاف في هذا، فان مما يلفت النظر أننا لم نجد نحوياً- منذ بدء النحو - لم يعتمد على القياس في مباحثه النحوية، إلا أن القياس ومسائله وأحكامه، وحدوده، وأقسامه، وكل ما يتعلق به، مبثوثاً، متفرقاً هنا، وهناك، لم ينظم

١- ردد هذه الدعوى ابراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) ص١٩. وأرجع محمد عيد نشأة القياس في كتابه (أصول النحو العربي) ص٨١ إلى المنطق ونحو السريان.
٢- تولى محمد خير الحلواني بسط ما تعنيه لفظة (القياس) بالأدلة في كتابه: المفصل في تاريخ النحو العربي الجزء الأول قبل سيبويه ص١٤٤-١٤٨.
٣- قال ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢: «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي».
٤- ينظر بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣٠.
٥- ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ٢، وابن النديم: الفهرست ص٥٨.
٦- ينظر ابن النديم: الفهرست ص٧٦.
٧- ينظر نفسه ص٧٧.

نظرياً، إلا على يد أبي علي الفارس (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ) الذي اهتدى بما أورده ابن السراج في (أصول النحو)[١]، على ما صرح به في (المسائل العسكريات)[٢]، فمضى أبو علي يوسع ذلك تفصيلا وتبويباً، وشرحاً، مستشهدا لذلك بالقراءات، والشعر، ومورداً أقوال النحاة الذين سبقوه[٣]، مؤصلا ما كان مقتصراً على إيراد النصوص[٤]، مقررا نظرية تقديم السماع على القياس قال: «ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيئ السمع بشيء خارج عن قياس لوجب اطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع»[٥]. ومثله: «فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع»[٦].

ومؤصلا القياس على الكثير الشائع قال: «فكذلك أعل هذا المثال قياساً على الكثير الشائع»[٧]. ومثله: «فلا ينبغي أن يسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال»[٨].

إن ما قدمه أبو علي الفارسي في كتبه ميزه من النحاة جميعاً، فقد نوع القياس، وتعمق فيه، وحكمه فيما هو ثابت بالنقل، مما طور ظاهرة القياس في تاريخ النحو[٩]. و «واستقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس»[١٠]. وأوكل تفصيل المسائل التي تتعلق بالقياس إلى تلميذه النابه أبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي تأثر خطى أستاذه، ونقل عنه في (الخصائص) ما بلغ به

١- ينظر ١ / ٦١.
٢- ينظر (باب معرفة ما كان شاذا في كلامهم) ص١٠٣.
٣- ينظر الفهرست التفصيلي لكتاب المسائل العسكريات ص١٩٠-٢٠١.
٤- ينظر (مقدمة المسائل العسكريات) ص٥٣.
وينظر (المسائل الشيرازيات) فصل القياس والسماع ١ / ٧٩-٨٢.
٥- المسائل الحلبيات (مخطوط) الورقة ٥٢ نقلا عن عبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص٢٢٩.
٦- ابن جني: المنصف ١ / ٢٧٨.
٧- المسائل الحلبيات الورقة ٥٢ نقلا عن عبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص٢٢٩.
٨- الحجة في علل القراءات السبع ١ / ٧٣.
٩- ينظر عبد الفتاح اسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ص٢١٩-٢٢٠.
١٠- سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٨٦.

المدى في أصول النحو، لأنه «أول من ألف فيه بهذه السعة»[١]. ولأنه لم يجد بغيته في (مقاييس) الأخفش الأوسط، ولا في (أصول النحو) لآبن السراج[٢]، مما يدل على أنه يتصدى لمهمة لم يخض فيها البصريون ولا الكوفيون لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه[٣].

لقد كان موضوع كتاب (الخصائص) ومداره أصول الدراسة النحوية، وخطوط منهجها، وما يتعلق بذلك من بحوث في القياس والعلل والاجتهاد، والاجماع وغير ذلك، فأظهر لابن جني من الأصالة، وسعة الاطلاع، وتذوق أساليب العرب في كلامهم. وحقق به فلسفة نظرية للسماع والقياس في أصول النحو، على الرغم من أنه لم يخلص إليهما تماماً.

ولم يختلف منهجه في القياس عن منهج أستاذه أبي علي الفارسي إلا قليلاً، فقد زاد ضرباً رابعاً إلى أقسام الشاذ الثلاثة التي وردت عند ابن السراج والفارسي، وهو ما اطرد في السماع والقياس جميعا، فهو عنده «الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة»[٤].

وقد مهد الطريق بمباحثه في (الخصائص) للأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الذي تأثر خطاه، واستكمل مباحث أصول النحو في كتابيه : الاغراب في جدل الاعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، فتقوم أدلة صناعة النحو عنده على ثلاثة أركان هي : النقل، والقياس، واستصحاب الحال، ثم يعرف كلا منها[٥]. ويقيد السماع بالكثرة والنقل الصحيح[٦]، ثم يفرع هذا تفريعاً يكشف عن تأثره بعلم الحديث ومصطلحاته، وطرائقه، ويوضح صلته بالفقه وأساليب الجدل المنطقية[٧] وفي كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) يعرف السماع بالألفاظ التي عرفه بها في كتابه (الاغراب في جدل

١- فاضل صالح السامرائي : ابن جني النحوي ص١٤١.
٢- ينظر الخصائص ١ / ٢-٣.
٣- ينظر نفسه ١ / ٢-٣.
٤- الخصائص ١ / ٩٧.
٥- ينظر الاغراب في جدل الاعراب ص٤٥-٤٦.
٦-ينظر نفسه ص٤٥.
٧- ينظر نفسه ص٥٤ وما بعدها.

الاعـراب) ، ولكنه يضـيف إليـهـا : التـواتر والآحـاد في المنقـول المـسـمـوع، ويذكـر شــروط التــواتـر، وشــروط الآحــاد، ويـجــيــز نـقل أهـل الأهـواء، ويرفـض المــرسـل والمجهول[1].

ويعرف القياس، ويفصل أركانه[2]، ويرد على من أنكر القياس[3].

وكـتـابه هذا «أول كـتـاب ظهـر بهـذا التنظيـم والتنسـيق في هذا العلم»[4]. وأن مـا سبقته من محاولات لم تخلص لأصول النحو، وأن تقسيمه وترتيبه ومنهجه على غرار علم أصول الفقه.

ولا نرى ضرورة في أن نقف عند النحاة الذين خلفوا أبا البركات الأنباري، فليس لهم جهـد يذكـر في أصـول النحـو، ولكن من المـفـيـد أن نقف قليلاً عند نحـوي كـبـيـر كـانـت له نظرات خـاصـة في النحـو وأصـولـه وهو ابن مـضـاء القـرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، وأخـرى وصـفـيـة في دراسـة النحـو، دفـعـه إلى ذلـك مذهـبـة الظاهـري «فـراعـه أن تلك الدراسة قد اختلط فيـهـا الأصيل الذي يفـيـد النطق بالدخيل الـذي يعوق تلك الفـائدة، فـامتلك حريـة عقله وشـجـاعـة قلبـه، وقدم رأيه فـي كـتـاب صـغـيـر الحجم خطيـر الشـأن أسـمـاه «الرد على النحاة»[5]. فدعا إلى الغاء نظرية العامل[6] التي قـامت عليـهـا أصول النحـو، والغـاء العلل الثـواني والثـوالث[7] مـمـا يـسـتـغـني عنه، والغـاء التـمـارين غـيـر العملية[8]، ولكنه لم يفكر في الغاء القياس على ما ظنه شوقي ضيف[9]، «فابن مضاء

١- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص٣٢-٤١.
٢- ينظر نفسه ص٤٢-٤٤.
٣- ينظر نفسه ص٤٤وما بعدها.
٤- فاضل السامرائي: أبو البركات ابن الانباري ص١٥٨.
٥- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص ب.
٦- ينظر الرد على النحاة ص٨٥ وما بعدها.
٧- ينظر نفسه ص١٥١وما بعدها.
٨- ينظر نفسه ص١٦١ وما بعدها.
٩- ينظر مقدمة الرد على النحاة ص٣٧ وما بعدها.
وذهب هذا المذهب أستاذنا المرحوم كمال ابراهيم في محاضراته التي ألقاها على طلبة الماجستير في عام ١٩٦٨ فقال: «ويدعو ابن مضاء إلى الغاء القياس ويستوحي ذلك من مذهب الظاهرية».

يقبل (قياس النحو) ويرفض (القياس العقلي) معتمدا في قبوله ورفضه على احترام النص اللغوي»[1]. أي أنه أنكر قسما من الأقيسة التي لا يتوافر لها ما يصح به القياس قال :«إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكمة، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»[2]. فهو على ما ترى لا ينكر القياس بل يثبته، ولكنه يجعله كقياس الفقهاء بأصل وفرع وعلة وحكم، وهو بهذا لا يختلف عن أبي البركات الأنباري في (لمع الأدلة)، على الرغم من ظاهريته التي تنكر القياس على ما شهر.

وهو يبني على السماع والقياس، ولكنه أكثر ميلا إلى السماع قال :«وتقول: أعبد الله كنت مثله؟ وأزيدا لست مثله؟ بناء على أن: كان وليس، فعلان وهذا لا يجوز عندي حتى يسمع من العرب»[3].

ويراعي الكثرة في القياس وينكر القياس على الشاذ [4].

إن دعوة ابن مضاء هذه فتحت الأبواب واسعة للنظر في كل التراث النحوي لغربلته، وحذف ما لا يحتاج إليه، وتبويبه تبويباً جديداً ييسر، للدارس والمعلم، إلا أنها لم تلقَ أذنا صاغية من النحاة حتى كان عصرنا الحاضر، فتبنى بعضهم فكرته[5]، ولم يقدموا شيئاً[6] نجد فيه تيسيراً ظنا منه أن التيسير ضم باب في باب، واستحداث مصطلح جديد، أو إبدال مصطلح بآخر، أو النظر إلى فرع أو جزء في مسألة نحوية، لذلك باءت تلك المحاولات بالفشل.

١- محمد عيد: أصول النحو العربي ص٩٩.
٢- الرد على النحاة ص١٥٦.
٣- نفسه ص١٢١.
٤- نفسه ص١٣٤، ص١٤٥.
٥- أعني الأستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى في (احياء النحو).
٦- ذكر محقق (الرد على النحاة) في مقدمة الطبعة الثانية ص٦: «ظللت- منذ نشري لكتاب الرد على النحاة- أفكر في تجديد النحو يعرضه عرضا حديثا ينسق أبوابه ويذلل صعابه وييسر قواعده ويستدرك نواقصه الى أن من الله- ومننه علي كثيرة- بتأليفي لهذا الكتاب المأمول، وهو يطبع الآن». إهـ.

ولا نشك في أن السيوطي (ت ٩١١هـ) وقد صنف (الاقتراح في علم أصول النحو) لم يزد على ما جاء في كتاب (لمع الأدلة) للأنباري أصلا جديداً، بل اكتفى بنقل كلامه، «ولم يقتصر السيوطي في تصنيفه كتاب (الاقتراح) على النقل من كتب ابن جني، والأنباري بل نقل كذلك من كتب غيرهم»[١]. فقيمة (الاقتراح) تكمن في أنه جمع ما كتب في أصول النحو قبله، وليس له أن يدعي فضل السبق في التأليف في مادة أصول النحو فقد سبقه ابن جني والأنباري، ولهذا لن نعرض لمادة الكتاب تقويما لأنها ليست له، ولكنها تقف تاريخا لتوضح جهدا في أصول النحو.

ولم يتصد لمهمة التأليف في أصول النحو أحد بعد السيوطي، بل أقبل الدارسون يشرحون كتاب الاقتراح فحظي بشرحين:

١- الأول وضعه محمد بن علان الصديقي (ت ١٠٥٧هـ) سمّاهُ (داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح)[٢].

٢- والثاني لمحمد بن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) وسمى شرحه (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح)[٣].

فمثلما كان السيوطي عيالاً على غيره في تأليف كتابه، ظهر أن المتأخرين عنه عيال عليه. ولعل الأيام الآتية ستكشف مخطوطا، أوخبراً يضيف جهداً إلى هذه الجهود التي تفرغت لعلم أصول النحو.

١- عدنان محمد سلمان: السيوطي النحوي ص٢١٩.
٢- ينظر نفسه ص٣٠٥.
٣- ينظر نفسه، ص٣٠٥-٣٠٦.

ثانياً – حديثاً :

تتوزع الدرس اللغوى اليوم اتجاهات مختلفة : ينكفئ بعضها على تراث العربية العظيم، ويلجأ بعضها الآخر إلى المناهج الغربية المعاصرة التي تتطور كل حين تطوراً كبيراً، وثمة ثالث يحاول أن يدرس القديم في هدى المعاصر، أو أن يتمثل المعاصر في إطار التراث.

وتشهد الدراسات الجامعية صراعاً غير خفي بين هذه الاتجاهات، وهو صراع لم يخطئه التوفيق، لتنعدم فيه أسباب الجمود، ويتضح منه منهج. ومن مهمات هذه الدراسة عرض ما قدمه الدارسون في القياس النحوي، تحليلاً ونقداً، والخلوص إلى موقف علمي منه، لنفيد منه في مباحثنا النحوية التي أريد (احياؤها) و (اصلاحها)، و(تيسيرها)، لنتخفف من قيود، وصعوبات، في هدى هذا كله.

ورأينا – التزاما بالمنهج التاريخي التطوري- أن نتتبع ما كتبه الباحثون الأجلاء في موضوع (القياس) و (أصول النحو) فنعرضه ونبدي فيه رأياً.

لقد قرن أحد الباحثين التأليف في (القياس) بالنهضة ومستحدثاتها[1]، وهو كغيره ممن يخلط القياس اللغوي بالقياس النحوي، اللذين ندعو إلى ا لفصل بينهما، لتستقل مباحثهما، ويقوم كل قياس بما يصلح من شأنه، وتحدد معالمه.

وكتب الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) بحثه :(القياس في اللغة العربية) الذي كان «مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه، وأحكامه[2]. فرأى أن «القياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»[3].

١- ينظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص ١١٨.
٢- القياس في اللغة العربية ص ٨.
٣- نفسه ص٢٥.

ولنا على ما كتبه الشيخ جملة ملاحظ هي:

١- لم يفرق بين القياس اللغوي والقياس النحوي، فاختلطت مباحثهما لديه.

٢- ذكر فائدة القياس: اللغوي (آلاف الكلم) والنحوي (آلاف الجمل). ولكنه لم يوضح ما إذا كان يؤيد فتح باب القياس أم لا؟، ونحن نؤيد فتح باب القياس اللغوي، لتساير لغتنا العصر على أساس من العودة إلى الينابيع الأولى في الاشتقاق والنحت والتعريب، ولا نؤيد فتح باب القياس النحوي بل ندعو إلى نخل هذا القياس وتقويمه، والتخلص من كل ما لا يفتقر إليه.

٣- أليس بالمتكلم حاجة إلى أن يعود إلى الشواهد العربية نثرا وشعرا، لتكون منطلقا لقياسه الذي يريد؟. وإلا فكيف يقيس، وعلى ماذا؟ وما ضوابطه في ذلك؟

٤- لم يفصل شروط القياس على ما زعم، اللهم إلا قياس التمثيل[١].

٥- لم يوثق كثيرا من النصوص التي أوردها بل كان يحيل على الكتب من غير اشارة إلى الصفحات أو الأجزاء.

ولبحث الشيخ فضيلة السبق، والتنبيه على أهمية القياس أيا كان لغويا أو نحويا في حياتنا المعاصرة، ويدل على تنقيره في كتب العربية، واستنطاق امثلتها بما يؤيد ما ذهب إليه في ثنايا بحثه من وجهات نظر.

وأما بحث الأستاذ أحمد أمين (مدرسة القياس في اللغة) فقد اختلط فيه أيضاً القياس اللغوي بالقياس النحوي، وقسم علماء اللغة على محافظين وأحرار[٢]. ونسب إلى أبي علي الفارسي المقولة الخليلية المشهورة (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[٣]، واشترط في نهاية بحثه للمجتهد اللغوي مؤهلات لابد منها «حتى

١- القياس في اللغة العربية، ص٧٨-٧٩.
٢- ينظر مدرسة القياس في اللغة مجلة المجمع العلمي العراقي مج الأول سنة ١٩٥٠، ص٩٥.
٣- ينظر نفسه ص٩٨.

يستطيع أن يدرك بحسه الذي كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الرديء، وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك»[1].

ولم يقف الأستاذ عند الخليل[2]، وهو من هو في القياس. بل وقف وقفة طويلة عند الفارسي وابن جني. إن هذا البحث ينضم إلى الجهود المبكرة التي أولت هذا الموضوع عنايتها.

أما بحث الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور (تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد) فهو وان كان في مسألة فرعية من مسائل النحو وصلتها بالقياس النحوي، قد طالب فيه بفصل القياس النحوي عن القياس اللغوي[3]، وهذه التفاتة بارعة منه وقد أوجز في خلاصة بحثه ما أراده منه فقال :«ننتهي من هذا البحث في المسائل الثلاث إلى اقتراح التوسع في أحكام التفضيل بثلاثة أمور :

الأول : أن يعتبر صوغ أفعل التفضيل مقيسا مطرداً في كل مادة، تضمنت معنى تاما يقبل التفاضل.

الثاني : أن يكون أفعل التفضيل ملازما حالة الافراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجروراً بالحرف أو مضافا إليه.

الثالث : أن يعمل الرفع في الضمير المستتر، والضمير البارز والاسم الظاهر، ويعمل النصب في الظرف والحال والتمييز ويعمل في المفاعيل بواسطة حرف الجر»[4].

ويتميز هذا البحث من غيره بفصله القياس النحوي عن القياس اللغوي، وأنه وصل إلى ما وصل إليه من نتيجة يعود إلى عمق إدراك الباحث بمجموعة من

١- مدرسة القياس في اللغة ص١٠٣.
٢- ينظر مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي ص٢٥٤.
٣- ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤، ص٥٧.
٤- ينظر نفسه، ص٧١-٧٢. وقد أصدر المجمع المذكور قراره (٢٤٨) بالموافقة على ما جاء في خلاصة البحث في الدورة الثانية والثلاثين ٩٦٥ / ٩٦٦ ص٢٢٧.

الاستشكالات الجزئية في قواعد صياغة أفعل التفضيل فعالج أحكامه[1]، وساق جريدة لأربعين مثالاً أو أكثر[2]، مما اختلت فيه شروط صياغة اسم التفضيل، وعرض لها في كتب النحاة، ونقد منها ما نقد، فاستطاع بجرأة نادرة هي مما نحتاج إليها في معالجة المسائل النحوية الأخرى وارتباطها بالقياس للوصول إلى ما وصل إليه الباحث موفقا فحاز ثقة المجمع الذي تبنى بحثه فصاغة قرارا نريد منه أن يدخل الدرس النحوي في المدارس والجامعات لا أن يظل أسير المجمع في مجلته.

وأما بحث الدكتور عمر فروخ (مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية) فقد خلط فيه اللغة بالنحو في وقت أصبح الفصل بينهما من المسلمات، فبحث الفعل الناقص وقارنه بالاسم الناقص وكتابته في القرآن الكريم[3]، والفعل المضعف[4]، والممنوع من الصرف[5]، وعرض لكلمات وردت في قراءات شاذة[6]، وعرج على المصطلحات العلمية[7]. فأنت ترى هذه الأشتات المجتمعات لم ينتظمها منهج، ولم نصل معه إلى شيء محدد[8].

أما بحث الدكتور عبدالصبور شاهين (مشكلات القياس في اللغة العربية) فينطلق من مباحث القدماء في القياس كابن جني، وابن فارس، والسيوطي، لكي يخلص إلى القياس في دراسات المحدثين كالشيخ محمد الخضر حسين ودوسوسور[9]، فيقع في الخلط الذي وقع فيه من سبقه بين القياس اللغوي والقياس النحوي، ويعرض لمصادر التوثيق اللغوي[10]كالقرآن الكريم والحديث الشريف

١- ينظر مجلة مجمع اللغة لعربية بالقاهرة الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤، ص٥٩-٦١.
٢- نفسه ص٦٤. ونحن لا نتفق والباحث على عبارته، فعدة الأمثلة أثنان وأربعون مثالا.
٣- ينظر نفسه، ص٩٣ - ٩٤.
٤- ينظر نفسه ص٩٥.
٥- ينظر نفسه ص٩٦-٩٧.
٦- ينظر نفسه ص٩٧-٩٨.
٧- ينظر نفسه ص٩٨-١٠٠.
٨- ينظر نفسه ص١٠٢-١١٣ التعقيبات التي أوردها أعضاء المجمع على البحث وأحيل الى لجنة الأصول فلم تصدر أي قرار بصدده لأنه لم يحدد مسألة واحدة معينة.
٩- ينظر مجلة عالم الفكر المجلد الأول العدد الثالث سنة ١٩٧٣ ص١٩٤-٢٠٠.
١٠- ينظر نفسه ص٢٠٦-٢٢٨.

والمأثورات المقبولة والشعر العربي، لينتهي إلى القول: «وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة»[1]. هكذا من غير تحديد ولا سبب يحلله من الالتزام بآراء قدامى النحاة. فالبحث لم يطرح مشكلة معينة في القياس بل دار حوله ونفخ فيه مانفخ من روايات وأقوال للقديم والحديث.

أما بحث الدكتور صاحب أبو جناح (القياس في منهج المبرد)، فقد دفعه إليه موقف المبرد في رد الروايات التي تتعارض مع قياسه[2]، وقد قدم لبحثه «بحديث سريع عن القياس في النحوي العربي»[3] ثم عرض لآفاق القياس النحوي عند المبرد فكانت تندرج كلها في ظاهرة رد الروايات[4]. وهذا البحث وان خلص للقياس النحوي عند علم من أعلام النحو ولا سيما النحو البصري، جاء مبتسرا، ومقتصرا على ظاهرة واحدة، وعارضا أمثلة من أقيسة المبرد، ومواقفه من القراءات التي عرض لها الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في مقدمة تحقيقه للمقتضب[5]. ولكنه لم يلق «مزيداً من الضوء على منهج المبرد في القياس النحوي، الأمر الذي يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوي عامة»[6]. على ما أمله ورجاه.

ونجمل القول في هذه البحوث فنقول: كان من المؤمل أن تغتني هذه البحوث بمادة (القياس) تنظيرا وتطبيقا، فتقويما، لأنها خلصت لها، ولأنها شهدت توسعاً كبيراً في التطبيق، فضلا عن أن أبا علي الفارسي وابن جني قد انصرفا إليها، مما يوجب أن يلتفت إليها بحثا ونقداً، فكانت فضيلة هذه البحوث الريادة، إلا أنها لم توفق منهجياً في بحثها وتقويمها، عدا بحث الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور الذي دل على سعة اطلاعه، ودقة نظره.

١- ينظر مجلة عالم الفكر المجلد الأول العدد الثالث سنة ١٩٧٣، ص٢٢٩.
٢- ينظر مجلة المورد المجلد التاسع العدد ٣ لسنة ١٩٨٠، ص٥١.
٣- ينظر نفسه ص٥١.
٤- ينظر نفسه ص٥٣ وما بعدها.
٥- ينظر مقدمة المقتضب ١ / ١١١-١١٤.
٦- ينظر مجلة المورد المجلد التاسع العدد ٣ ص٦١.

ملاحظة: أشار عفيف عبد الرحمن في: الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ص٢٦٩ الى أن هناك بحثا للدكتور أحمد مكي الانصاري (التيار القياسي في مدرسة البصرة) المنشور في مجلة كلية الآداب بالقاهرة العدد ٢٤ الجزء الثاني سنة ١٩٦٢، ولكني لم أستطع الاطلاع عليه.

وكنا نأمل أن تفتح هذه البحوث آفاقاً جديدة، يهتدي بها الدارسون، ولا سيما بحث (تحرير أفعل التفضيل) و (القياس في منهج المبرد)، إلا أن شيئاً من هذا لم يكن، فعطفنا على ما ألف في أصول النحو حديثاً، لنعرض كيف تناولت و(القياس)، فنقومه، لنستكمل رسم صورة (القياس).

إن في عرض ما كتب في أصول النحو التعريف به إضاءة على جهود قيمة تصدت له فيما عزف عنه الآخرون، على الرغم من أن ما ألف في هذا قليل قلة القديم.

فقد كتب الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى بحثه (في أصول النحو) سنة ١٩٥٠م، فقدم له بحديث عن نشأة النحو، استغرق صفحات خمسا من بحثه البالغ إحدى عشرة صفحة.

ورأى أن «الأصل الأول من أصول النحو الاستماع ممن سلمت سليقته، وصحت عربيته. أما الأصل الثاني فجاء من دقة نظرة النحاة»[١]. وكم كنت أتمنى أن لا يكون هذا البحث موجزا هذا القدر الكبير من الإيجاز غير أني لم أظفر منه إلاّ باقتراح[٢].

أما الأستاذ سعيد الأفغاني فقد جمع محاضراته الأربع (الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف) التي ألقاها على طلبة الجامعة السورية[٣] فطبعها في كتاب سماه (في أصول النحو) سنة ١٩٦٣م، وقد أجمل كلامه في موضوع القياس[٤] بأربعة جوانب هي:

١- ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٨ لسنة ١٩٥٥ ص١٤١.

٢- ينظر نفسه ص١٤٦، والاقتراح هو: «أولا- أن ينظر في آثار أدبائنا من الكتاب والشعراء، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم، فمن رأى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته وثقه، وجعل قوله مددا للغة وحجة فيه.

الثاني: أن نسعى لدى الهيئات التي تتصل بدرس النحو واللغة وأن نتعاون معها في وضع درس النحو على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة، وعلى الاكثار من البعثات لدرس علوم اللغات بأوربا وأمريكا والتخصص فيها حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا الان من العلماء في نحو (ألفية ابن مالك)إهـ.

٣- ينظر في أصول النحو ص٤.

٤- ينظر نفسه ص٧٨.

أ – من تاريخ القياس والقياسيين.

ب – أثر العلوم الدينية فيه.

جـ – من أحكام القياس.

د – العصريون والقياس.

إن كلامه – وهو في الأصل محاضرة – عام فهو إلى التعريف بالقياس وما تعلق به أقرب منه إلى الدراسة، وفيه نصوص جيدة عزز بها الجوانب التي بحثها، ولا أشك في أنها غنية بمادتها، تصلح منطلقا لدراسة أكمل، لأن هدفها تعليمي لمستوى معين من الدارسين.

أما الدكتور فؤاد حنا ترزى فكتب (في أصول اللغة والنحو) سنة ١٩٦٩م، فكان القياس فصله الثالث منه[١]، عرض فيه لتطور القياس وظروفه[٢]، وخلص إلى :«أن الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، وتتسم بالقياس الطبيعي الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة»[٣]. ثم عرض «لبعض أحكامه»[٤] التي رأى فيها جدلا عقيما كثير الشبه بجدل رجال الكلام. وقد جرى في الفصل ذكر التاريخ والشعر والروايات أكثر من الدرس العميق[٥] والعرض والنقد.

أما الدكتور علي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) سنة ١٩٧٣م، فقد درس (القياس) في الفصول الثلاثة الأولى[٦] دراسة منهجية وافيه خلص فيها للقياس النحوي، مصححا مفهومه[٧]، ناقدا كثيرا من أحكامه التي رأى فيها مظهراً من مظاهر الخلط المنهجي في البحث النحوي[٨].

١- ينظر في أصول اللغة والنحو ص١١٩-١٣٠.
٢- ينظر نفسه ص١١٩-١٢٧.
٣- ينظر نفسه ص١٢١.
٤- ينظر نفسه ص١٢٨-١٣٠.
٥- ينظر نفسه، ص٦.
٦- ينظر أصول التفكير النحوي ص٧-١٥٦.
٧- ينظر نفسه ص٧٦-٧٧.
٨- ينظر نفسه ص١٢٠.

وإذا كانت لدينا ملاحظة عليه فهي تمس الفروع والجزئيات التي عرض لها[1]. وتبقى دراسته أوفى من الدراسات التي سبقته.

أما الدكتور محمد عيد فكانت دراسته (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) سنة ١٩٧٣م، قد عرضت للقياس في الفصل الثاني منها[2]، وقد بحث فيه:

١- القياس في نظر النحاة.

٢- رأي ابن مضاء في القياس.

٣- القياس والصوغ القياسي والاستقراء.

ففي المبحث الأول لا يدل عنوانه على متنه، فهو لم يعرض إلا لابن أبي اسحق وما روته عنه كتب الطبقات[3] وينتقل إلى الاختلاف في القياس[4]، وعلام يكون القياس[5] وقياس التمارين غير العملية[6].

وفي المبحث الثاني وهو جوهر دراسته يصحح ما شاع عن ابن مضاء وموقفه من القياس[7]، ويوضح اضطرابه فيه[8]. وينتهي بموقفه من قياس التمارين غير العملية[9].

١- ١- لم يعرض لجهود القدماء في التأليف في أصول النحو.
٢- لم يثبت لنا متى اعتمد النحاة على الروايات المدونة التي أصابها التصحيف والتحريف في بناء قواعدهم؟
٣- لم يستقر كتب النحاة ليقول: «لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة على من يعتمد على أحاديث النبي أو يستشهد بها».
٤- لم يضع الأمثال في النثر الذي احتج به.
٥- لم يقف عند الابيات المصنوعة أو الموضوعة أو المجهولة النسبة.
٦- لم يختم فصوله الثلاثة بخاتمة توضح موقفه من القياس النحوي بل جاءت نظراته مبثوثة في ثنايا بحثه.

٢- ينظر أصول النحو العربي ص٧١-١٢٦.
٣- ينظر نفسه ص٧٨-٨١.
٤- ينظر نفسه ص٨٢-٨٤.
٥- ينظر نفسه ص٨٥-٨٩.
٦- ينظر نفسه ص٩٠-٩١.
٧- ينظر نفسه ص٩٩.
٨- ينظر نفسه ص١٠٠- ١٠١.
٩- ينظر نفسه ص١٠٢-١٠٣.
١٠- ينظر نفسه ص١٠٧-١١٢.

وفي المبحث الثالث يتناول الصوغ القياسي اللغوي[1] ثم القياس النحوى والاستقراء[2]، فالقياس العقلي والاستقراء[3]، فالاضطراب في القياس وخطة المنهج لمنعه[4]، وأخير التمارين غير العملية والصرف اللغوي الاجتماعي[5].

وأرى أن الدراسة لم تنهض بها محتوياتها ولم تكن العنوانات دقيقة في الدلالة على ما بحث فيها، إلا المبحث الثاني الذي تميز من غيره من المباحث، ولم تتضح (أصول النحو العربي) لا في نظر النحاة، ولا في ضوء علم اللغة الحديث.

أما الأستاذة الدكتورة خديجة عبدالرزاق الحديثي فكانت دراستها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) سنة ١٩٧٤م، فهي وان اقتصرت على كتاب سيبويه ذات التفاتة ذكية لأن الكتاب جمع آراء واقوال كل النحاة الذين تقدموا سيبويه أو أدركهم. وقد درست القياس في القسم الثاني من دراستها[6]. فبدأت من تعريفه[7] فتاريخه[8] فأركانه[9]، إلى أن خصت سيبويه والقياس[10] وتفصيله في كتابه.

ويدلل جهدها على متابعتها الدقيقة لنصوص سيبويه التي عززت كل مسألة من مسائل علم أصول النحو التي عرفت بعده. إن هذه الدراسة المنهجية الوافية تقف معلماً في الطريق لمن أراد أن يستزيد في هذا العلم.

أما الدكتورة عفاف حسانين فدراستها (في أدلة النحو) سنة ١٩٧٧م، فقد درست (القياس)في القسم الثاني[11]من دراستها، تضمنت: مقدمة عن القياس[12]،

١- ينظر أصول النحو العربي ص١٠٧-١١٢.
٢- ينظر نفسه، ص١١٣-١١٦.
٣- ينظر نفسه ص١١٧-١١٩.
٤- ينظر نفسه ص١٢٠-١٢٤.
٥- ينظر نفسه ص١٢٥-١٢٦.
٦- ينظر الشاهد وأصول النحو القسم الثاني- الفصل الثاني ص٢٢١.
٧- ينظر نفسه ص٢٢١.
٨- ينظر نفسه ص٢٢٤-٢٣١.
٩- ينظر نفسه ص٢٣٣.
١٠- ينظر نفسه ص٢٤٨-٤٢٨.
١١- ينظر في أدلة النحو ص١٧٠.
١٢- ينظر نفسه ص١٧١-١٨٨.

وأقسام القياس[١]، ووجوه الاستدلال بالقياس[٢]، ودليل القياس بين البصرة والكوفة[٣].

والدراسة نظرة مستوعبة، واضافة جديدة في تناولها دليلا من أدلة النحو، وميزتها تكمن في بيان كيفية استدلال النحاة بالقياس، وموقف البصريين والكوفيين منه، وتلك الاحصائية الدقيقة لاستدلالهما بالقياس، وخلوصها إلى النتيجة[٤]. إلا أن ما نؤاخذها عليه اعتمادها على كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) لعدم وثاقته في عرض الخلاف موضوعياً، وفيه تدليس كثير على ما ذكر[٥].

أما الدكتور تمام حسان فكانت دراسته (الأصول) سنة ١٩٨٢م فقد درس (القياس) دليلا ثالثا[٦]، بدأ : بالمقصود بالقياس[٧] فأركان القياس[٨]، فالتعارض والترجيح[٩]، فقواعد التوجيه[١٠]، فتوجيهات النحاة[١١].

والأفكار التي تدور في هذه الدراسة هي صدى أفكاره التي بثها في كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث في اللغة) إلا في تنسيق الموضوعات وتعزيزها بالأمثلة، ومما يؤخذ عليه اعتماده على كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) لأن النحو فيه جدل ومنطق فضلا عن تدليسه. وقد خلط الدكتور بين القياس النحوي واللغوي[١٢].

١- ينظر في أدلة النحو ص١٩١-١٩٤.
٢- ينظر نفسه ص١٩٥-٢٢٥.
٣- ينظر نفسه ص٢٢٩-٢٦٤.
٤- ينظر نفسه ص٢٦٣.
٥- ينظر محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٢٨٣، ٣١٩، ٣٥٣.
٦- ينظر الأصول ص١٦٤-٢٣١.
٧- ينظر نفسه ص١٦٤-١٦٩.
٨- ينظر نفسه ص١٧٠-١٩٩.
٩- ينظر نفسه ص٢٠٠-٢٠٧.
١٠- ينظر نفسه ص٢٠٨-٢٣٠.
١١- ينظر نفسه ص٢٣١ - ٢٥٠.
١٢- ينظر نفسه، ص١٦٥.

أما الذين ذكروا (القياس) في مؤلفات تناولت المدارس النحوية، أو درست شخصية نحوية، أو موضوعا يتصل بالنحو، أو موضوعاً آخر لا يتصل به، فلم يخرج ذكرهم (القياس) عما وجدناه في كتب الطبقات، أو في كتب أصول النحو، اللهم إلا أن يكون نقداً، أو شكوى منه وبرما، وسأكتفي هنا بإيراد أمثلة منها.

فمن ذلك:

ما ورد في (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) للدكتور مهدي المخزومي: «وبدلا من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة، وخلق صورها، وايجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم، حتى استحالت اللغة، أو كادت، إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة»[1].

ويدخل ما ورد في (مدرسة البصرة النحوية) للدكتور عبدالرحمن السيد ضمن الدراسات التي انساقت وراء الروايات التاريخية، وتقسيمات الأنباري، وخلط القياس النحوي بالقياس اللغوي، وينطلق من مقولة للسيوطي، فتدفعه العصبية ليقول: «بهذا صح قياس البصريين، بل كان أصح الأقيسة، كما كانت شواهدهم أصح الشواهد»[2].

أما ما ورد في (المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف فهو أمثلة من أقيسة البصريين [3]، واتساع الكوفيين في القياس[4]، وينتهي من ذلك فيقول: «ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية، وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياسا منها»[5]. وكلا الرأيين ترداد لما ذهب إليه السيوطي في قياس البصريين أو الكوفيين، ولا جديد في ما ذكراه.

١- مدرسة الكوفة ص٤٦.
٢- مدرسة البصرة ص٢٥٠.
٣- ينظر المدارس النحوية ص٥١-٥٤.
٤- ينظر نفسه ص١٥٩-١٦٤.
٥- نفسه ص١٦٣.

وأما ما ورد في (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة) للدكتور عبدالعال سالم مكرم فلا جديد فيه إلا أقيسة ابن مالك[1]، وأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة اتجه إليها، كالنسب إلى المجموع، والمصادر الثلاثية وصيغة فعال للنسبة التي ذهب فيها ابن مالك مذهب المبرد[2].

وكان ينبغي لمن درس هذه المدارس أن يقف وقفة فاحصة ناقدة للقياس في نظر كل مدرسة، لأنه كان - على ما روى القدماء - أحد وجوه الخلاف بين المدرستين: المتشددة والمترخصة، ليعرض أسبابه، وصحة ما نسب إليهما فيه.

أما من درسوا شخصيات نحوية، فقد انصرفوا إلى موقف ذلك النحوي من القياس الذي لابد أن يجري وراء مذهب من المذاهب، وتقديم أمثلة من اقيسته، ولا يفوته أن يكرر ما جاء في كتب الطبقات وأصول النحو عن القياس وأصحابه وتعريفاته وأركانه[3].

١- ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٥٨-٢٦٠.

٢- ينظر نفسه ص٢٦١.

٣- ينظر مثلا:

مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ونهجه سنة ١٩٦٠، ص٢٤٥-٢٤٩.

خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي سنة ١٩٦٦، ص٢٨١.

فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي سنة ١٩٦٩، ص١٤٩-١٥٢.

رشيد عبد الرحمن العبيدي: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، سنة ١٩٦٩، ص٢٤٥-٢٥١.

جعفر هادي الكريم: مذهب الكسائي في النحو (رسالة غير منشورة) سنة ١٩٦٩، ص١٤٢، وما بعدها.

عبد المنعم أحمد التكريتي: ابن الشجري ومنهجه في النحو سنة ١٩٧٤، ص٢٢٨-٢٣٥.

عبد الأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش في الدراسة النحوية سنة ١٩٧٥، ص٣٦٥، ٣٨٨.

محمد عبد المطلب البكاء: منهج أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه (رسالة غير منشورة) سنة ١٩٨١م، ص١٦٤ وما بعدها.

عبد الحسين المبارك: الزجاجي ومذاهبه في النحو واللغة سنة ١٩٨٢، ص٨٥-٩٣.

وأما من درس موضوعا يتصل بالنحو، فقد جاء كلامه على (القياس) عرضا، وغير مقصود لذاته، فمنه ما كان مروراً سريعا به على هدى ما ورد في كتب الأقدمين، ومنه ما كان نقدا، فلم نحظ منه إلا بإشارة أو دعوة إلى (قياس) قائم على أساس من المشابهة على ما فعله الخليل[1].

ولعل في هذا خلاصة لكل أو جل الجهود التي بذلت في القياس، لبيان السبيل المجدية في اعادة النظر في (القياس) ومباحثه، والاهتداء بمنهج الخليل الذي لم يغرق في النظر، والتأثر بالمؤثرات التي أحالت القياس إلى رياضة عقلية بحتة، وأجد أن هذه الدعوة جديرة بالاهتمام والتبني، لا دعوة انيس فريحة[2] التي يعد فيها القياس ثورة على القائلين بصفاء اللغة وصحتها وبلاغتها، وإنها لدعوة مشبوهة.

١- ينظر مثلاً:

عبد المجيد عابدين: المدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، سنة ١٩٥١م، ص٦٤، ص٨٢.

عبد الحميد حسن: القواعد النحوية، ١٩٥٢، ص٢٠١ وما بعدها.

أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة سنة ١٩٥٥م، ص١٦.

ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة سنة ١٩٥٨م، ص٧-٤٥.

يوسف كركوش: رأي في الإعراب سنة ١٩٥٨م، ص٢٠.

أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب سنة ١٩٦١، ص٧٢، وما بعدها.

أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي سنة ١٩٦٢م، ص٦٢-٦٣.

مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه سنة ١٩٦٤م، ٢٠ وما بعدها.

عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث سنة ١٩٦٦م، ص٢٢ وما بعدها.

ابراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء سنة ١٩٦٨، ص١٦ وما بعدها.

كمال ابراهيم: المذاهب النحوية- محاضرات القاها على طلبة الماجستير ١٩٦٨/ ١٩٦٩.

فتحي عبدالفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي سنة ١٩٧٤، ص٣٥-٣٨.

عفيف دمشقية: تجديد النحو العربي سنة ١٩٧٦م، ص١١٩.

عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي سنة ١٩٧٧، ص١٠٨-١١١.

عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري سنة ١٩٨١، ص١٦.

أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم سنة ١٩٨١م، ص٦٣.

٢- ينظر نحو عربية ميسرة ص١٦، ص١٨٤، ص١٩٤.

وأما من درس موضوعاً لا يتصل بالنحو، فبعضه كان إلى التاريخ أقرب منه إلى العرض والنقد[1]، وبعضه الآخر كان سؤالا فجواباً[2]. ومهما كان من أمر في سطحية هذه المباحث وقصرها إلا أنها تلقي ضوءا على الأهمية التي احتلها القياس حتى في المؤلفات التي لا تتعلق بالدرس النحوي مباشرة.

ولا بد للباحث في اللغة أن يقف عند جهود المجامع اللغوية، معرفا بها، متناولا منها ما يتصل ببحثه.

لا يبعد عن الحقيقة من يؤرخ النهضة اللغوية، ويقوم حركة الاصلاح اللغوي في العصر الحديث، بنشأة مجامع اللغة العربية في الوطن العربي: دمشق، القاهرة، بغداد. فالانبعاث القومي الحديث خلال المئة والخمسين سنة الماضية تناول فيما تناول موضوع اللغة العربية، ومشكلات التعبير عن مظاهر الحضارة، والعمران، ومطالب التقدم العلمي، والثقافي.

وقد دأب مجمع اللغة العربية بالقاهرة على اصدار جملة قرارات، في مؤتمراته الدورية، ونشرها «لكي تكون تلك القرارات بين يدي المجمعيين يرجعون إليها عند الحاجة، وبين يدي جمهرة القراء، يأنسون بها، فيما يتمرسون به من بحوث اللغة ودراساتها»[3].

فجاء القسم الأول من كتاب (في أصول اللغة) متضمنا القرارات (في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة)[4]، وعدتها ستة وعشرون قراراً، سأتناول منها ما يتعلق بالقياس النحوي:

١- صيغة (فعلون) وكونها عربية، واعرابها: قرر المجمع أن الصيغة عربية، وتعرب اعراب المفرد بالحركات على النون، مع التنوين، ومع لزوم الواو، فان كان علما لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث، وألحق به ما كان منتهيا بياء ونون زائدتين من اسماء الاعلام[5].

١- ينظر أحمد أمين: ضحى الاسلام سنة ١٩٣٥، ٢ / ٢٧٨ وما بعدها.
٢- ينظر أبو حيان التوحيدي ومسكويه: الهوامل والشوامل، ص٢٩٣-٢٩٤.
٣- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: في أصول اللغة ص١٣.
٤- ينظر نفسه ص١٩-٢٠٠.
٥- ينظر في أصول اللغة ص١١٣.

وأقول إن الأسس التي بني عليها القرار علمية وموثقة، وقد شاعت التسمية بهما الآن بعد أن كانت صيغة (فعلون) خاصة بالاندلس والمغرب.

٢- شروط صوغ أفعل التفضيل: رأى المجمع التخفف من أكثر الشروط وابقاء ما اتفق عليه النحاة وهو :

أ - أن يكون فعلا ثلاثي الأصول، مجردا أو مزيداً سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغوية وفي الاشتقاق من اسماء الأعيان.

ب - إن يقبل التفاضل.

جـ - إن يكون مثبتاً.

د - أن يكون متصرفاً [١].

ونرى أن أفعل التفضيل قد تحرر فعلا من شروط كثيرة مما يهون على المتعلمين، ويتداول في سهولة ويسر.

٣- جمع الأفعل على الأفاعل وصوغ مؤنثه على الفعلى، وجعل ذلك قياسا [٢]، لما فيه من تيسير.

٤- الوقوف بالسكون على الأعلام المركبة(*) في مثل :(سافر محمد علي حسن) [٣]، إن هذا القرار وان لم يبت فيه المجمع، فالقول التماس وجه من الوجوه لتصويب تركيب قد اقتحم اللغة [٤]، ولا أرى إلاّ أن يقال :(سافر محمد بن علي بن حسن)، متفقا مع من قال بهذا [٥].

وأما ما ورد في القسم الثاني من كتاب في أصول اللغة فهو في الالفاظ والأساليب، وتجويز لاستعمالات شائعة، مختلف عليها. ومنها :

١- استهدف الشيء، بمعنى جعله هدفاً [٦]. انني أرد هذا التجويز، لأننا لو فتحنا الباب لمثل هذه الاستعمالات لكثر الدخيل وضاعت علينا العربية الفصيحة، وكان ينبغي للمجمع أن يقف بوجه مثل هذه بحجة الشيوع.

١- ينظر في أصول اللغة ص١٢١-١٢٢.
٢- ينظر نفسه، ص١٥١.
٣- ينظر نفسه ص١٦٣.
٤- ينظر نفسه ص١٧١.
٥- ينظر نفسه ص١٨١ وهو رأى الاستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج.
٦- ينظر نفسه ص٢٠٣.
* وهذا ليس من المركبات المعروفة فلا أدري كيف عد هذا الاسم مركبا؟.

٢- استعمال (تقدم إلى فلان بكذا) أي قدمه إليه أو طلبه أو التمسه[١]، مرتبطا بمقتضى الحال. لا أجد غضاضة في هذا الاستعمال وشرطه.

٣- استعمال (سواء) مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وبغيرها[٢].

أقول : إذا كان الأكثر في الفصيح استعمال الهمزة، وأم في اسلوب سواء، فلماذا نجوز هذا الاستعمال؟. وأرى رد هذا الاسلوب والنص على الأكثر.

إن هذه الأمثلة غيض من فيض لجهود مضنية : تبدأ ببحث، فمناقشة، فإحالة على لجنة الأصول، فدراسة، فقرار، فتعديل، أو اقرار، فعدول - أحيانا - أو اعادة نظر فيما سبق له أن فصل فيه، وهذه خطة محكمة، واثقة، تقي السائرين فيها الزلل والزيغ.

ورب سائل يسأل لم لم تذكر المجامع اللغوية العربية الأخرى؟ فأقول إن ما قدمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم ينهض به وحده فهناك مشاركون دائميون من المجامع اللغوية العربية يلتقون زملاءهم المصريين في مؤتمرات مجمعهم الدورية، ولهم مشاركات واضحة ومهمة، فضلا عن أن المجامع الأخرى قد توفرت على المصطلحات العلمية وتعريبها. فعمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجهود عربي وان نهض أخواننا المصريون بشقه الأكبر، فلكل من قدم مجهوداً تحية خالصة ورضوان من الله أكبر.

وبعد :

فهذه، هي (صور القياس) في أنظار الدارسين قديماً، وحديثا، حاولت أن أقدمها بعين ناقدة فان وفقت فحسبي، وإلا فهو جهد جهدته، ورأي رأيته.

فإن كانت الصورة واضحة، فوضوحها متأت من الجهود التي أسهمت في رسمها، وإلا فإن ما قدمه الدارسون يترجح بين هذا وذاك، وقد أشرت إلى تلك العثرات، واعترضت عليها. وإن فاتني مجهود لم أقف عليه، فأقول ما لا يدرك كله لا يترك جله، وفي هذه الجهود أرى أن الصورة قد اكتملت ولله الحمد.

١- ينظر في أصول اللغة ص٢٢٥.
٢- ينظر نفسه ص٢٧٧.

الخاتمة

ولنا- بعد أن انتهينا من دراسة القياس في النحو العربي- أن نسأل : ماذا أردنا من هذه الدراسة؟ وما فائدتها؟ وأي قياس نريد؟

فأقول :

إن هذه الدراسة جديدة- فيما أعلم- ، وشاملة لهذا الأصل الذي بنيت عليه القواعد النحوية، وتلقي ضوءا ساطعا على أهم مشكلاته : الاستقراء، والكثرة والقلة، والاطراد والشذوذ، والشواهد ودرجة الاعتماد عليها، والصواب والخطأ في القبول والرد للأساليب والتراكيب، والبحث في القياس.

وقد تكون هذه الدراسة منطلقا لبحوث أخرى في ما أثارته من قضايا وأمور جديرة بالدرس والتفصيل، والتوسع في ما أوجزته، أو تصحيح ما وقعت فيه من أوهام، وأحكام ربما كانت من اجتهاد الباحث.

الا أننا انتهينا- بعون الله وتوفيقه- الى نتائج مهمة هي :

١- إن هذه الدراسة أظهرت-لأول مرة -تحديدا تأريخيا للقياس في النحو العربي، وموثقة بالأدلة والنصوص، وجمعت ما تناثر من قضاياه في ثنايا كتب النحو، وكتب الطبقات.

٢- وعرضت القياس مصطلحا في النحو، وكيف اختلف الباحثون في معناه، ورجح ما رآه أنه الصواب في كونه يعني (القاعدة النحوية). ورأى أن مسيرته التاريخية مرت بثلاث مراحل: النشأة، والنضج، والتنظير. وكان له في كل مرحلة رجاله الذين قاموا عليه، وأخذوا به، ووسعوا من دائرته حتى الجمود.

٣- ووضعت هذه الدراسة الأصابع على مدى تأثره بالفقه وأصوله، ومراحل هذا التأثر وجوانبه، موثقة بالأدلة.

٤- ووضحت هذه الدراسة موقف البصريين والكوفيين من القياس، وصححت الأوهام التي بنيت على ما قاله البصريون ومناصروهم في قياس الكوفيين، وانتهت الى أنهم جميعا -البصريين والكوفيين- سواء في البناء على الشاهد الفريد، وعلى الشاذ أحيانا، وأن الكوفيين أوسع نظرا الى الشواهد من البصريين، وأكثر منهم احتراما للمسموع. وأنهم -أيضا- خرجوا على ما اختطوه من منهج، الا أن ذلك الخروج لم يكن كبيرا بحيث تختلف النظرة اليهما. وأثبتت أنهم قياسيون.

٥- بينت هذه الدراسة موقف البصريين والكوفيين من أدلة القياس المعتمدة في بناء النحو: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والنثر، فوجدت أنهم يختلفون قليلا في الموقف من القرآن الكريم وقراءاته: فالكوفيون أسلم منهجا من البصريين، وأقل حدة منهم في رد القراءات وتخطئة القراء على ما رواه أبو جعفر النحاس. وأن الكوفيين استشهدوا بوضوح بالحديث النبوي الشريف ونصوا عليه، ولكن النحاة جميعا لم يتخذوه أصلا يبوبون عليه الا ابن مالك. وأن البصريين والكوفيين يختلفون قليلا في الموقف من الشواهد الشعرية والشواهد النثرية كمية ونوعية، وأن البصريين لم يتمسكوا- على ما شهر عنهم- بضوابط الاستشهاد التي عرفت عنهم شعرا ونثرا.

٦- تناولت هذه الدراسة لأول مرة القياس معيارا نقديا في النحو العربي، ومدى صلاحه في أن يكونه، ودرست المصطلحات التي أوردها النحاة في التعبير عن قبولهم هذا الأسلوب أو ردهم هذا التركيب، فظهر أن المصطلحات لم تكن دقيقة على ما يراد بلفظ (المصطلح) بل كان هدف النحاة مقصورا على ما يقبل أو يرد.

٧- ولخصت هذه الدراسة بنظرة نقدية فاحصة ما كتب في القياس وأصول النحو قديما وحديثا، وأشارت الى توفيق هذا البحث وفشل تلك المقالة، وكانت كلمة الباحث في هذا واضحة.

أما أي قياس نريد، فهو ذلك الذي يجمع الأشباه والنظائر ويصوغها في قاعدة مطردة، ويتجنب وصف الكلام بالشذوذ، منطلقين من القرآن الكريم والقراءة المشهورة، معززين ذلك بكلام سيد الفصحاء محمد عليه الصلاة والسلام وكلام العرب شعرا ونثرا.

وبعد: فإنني لا أريد أن أقف هنا لأشير الى ما بذلته من جهد، فالكتب- والحمد لله- ميسورة، وكثير منها محقق مضبوط، ولكني أود أن أذكر هنا ما عانيته في تحديد موقف واضح مما شجر من خلاف عند الباحثين قديما وحديثا، ومما وصل اليه الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين اذ لا تسعف النصوص التي عثرنا عليها لبيان الدرجة التي وصل اليها الخلاف الذي نفخ فيه الباحثون أنصارا وخصوما، ولا بد من دراسة جادة تقرب ما تباعد، وتبرز ما توافق، لنخلص الى نحو منتخب، جديد في طريقته وعرضه وأسلوبه، قديم في مادته وأصوله، لتبقى العربية وتستمر ما بقي القرآن الكريم.

وإنني لآمل ان تلقى هذه الدراسة من الأساتذة الأفاضل والقراء الكرام ما يقومها ويصحح أحكامها، والحمد لله الذي هدانا لهذا، والصلاة والسلام على سيد البلغاء محمد وعلى آله وأصحابه الميامين.

المصادر والمراجع

أولاً- المخطوطات والرسائل الجامعية غير المنشورة:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، مصورة د. طارق الجنابي.

- الاحتجاج وأصوله في النحو العربي، محمد خير الحلواني، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة عين شمس ١٩٧٤ .

- التقويم النحوي للأساليب في كتاب سيبويه، محمد كاظم البكاء، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ١٩٨٥ .

- ركن الدين الاستراباذي وكتابه البسيط في شرح الكافية، حازم مرزة الحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ١٩٨٣ .

- الضرورة الشعرية، دراسة نقدية لغوية، عبدالوهاب محمد علي الياس، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ١٩٨١ .

- المذاهب النحوية، كمال ابراهيم، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير عام ١٩٦٨-١٩٦٩ ، مخطوطة الزميل جليل رشيد.

- مذهب الكسائي في النحو، جعفر هادي الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ١٩٦٩ .

- منهج أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، محمد عبد المطلب البكاء، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ١٩٨١ .

ثانيا- البحوث والمقالات المنشورة في المجلات :

- احتجاج النحويين بالحديث، محمود حسني محمود، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٣، ٤، سنة ١٩٧٩.

- الاستشهاد بالحديث في اللغة، محمد الخضر حسين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ح٣، ص١٩٧، سنة ١٩٣٦.

- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، رمضان عبد التواب، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد ٢٤ ص٢٠٥، سنة ١٩٧٤.

- بعض الشوائب في النحو - عباس حسن، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة ٣٥ ص٥٣، سنة ١٩٦٨-١٩٦٩.

- تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس فاسد، محمد الفاضل بن عاشور، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة (٣٠)، ص٥٧، سنة ١٩٧٢.

- في أصول النحو، إبراهيم مصطفى، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ح٨، ص١٣٦، سنة ١٩٥٥.

- القياس في منهج المبرد، صاحب أبو جناح، مقال منشور في مجلة المورد، المجلد التاسع العدد الثالث ص٥١، بغداد سنة ١٩٨٠.

- مدرسة القياس في اللغة، أحمد أمين، مقال منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الأول ص٩٥، سنة ١٩٥٠.

- مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية، عمر فروخ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة (٣٠) ص٩١، سنة ١٩٧٢.

- مشكلات القياس في اللغة العربية، عبد الصبور شاهين، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث، ص١٨٥، سنة ١٩٧٠.

- المصطلح النحوي، ابراهيم بيومي مدكور، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة (٣٢)، ص١٤، سنة ١٩٦٦.

- ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء)، مهدي المخزومي، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٤٧ ص٨٨٤، سنة ١٩٧٢.

- منطق أرسطو والنحو العربي، ابراهيم بيومي مدكور، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٧، ص٣٣٨، سنة ١٩٥٣.

- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، مصطفى السقا، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد العشار، ص٩١، سنة ١٩٥٨.

ثالثاً- الكتب المطبوعة:

- ابن الأنباري وكتابه الانصاف في مسائل الخلاف، الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم- دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل ١٩٧٩.

- ابن جني النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير- بغداد ١٩٦٩.

- ابن الشجري ومنهجه في النحو، عبد المنعم أحمد التكريتي، مطبعة الجامعة - بغداد ١٩٧٤.

- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، دار الرسالة للطباعة- بغداد ١٩٧٥.

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد ابراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع- تونس الطبعة الاولى ١٩٨٠.

- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة - بغداد الطبعة الأولى ١٩٦٦.

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون الاداب والعلوم الاجتماعية (٦٠) الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٢.

- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي- بغداد ١٩٦٩.

- أبو علي الفارسي، حياته، ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٨.

- اتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٨٢.

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية- الكويت، الطبعة الثانية ١٩٧٨.

- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥.

- إحياء النحو، ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٥٩.

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية- بيروت ١٩٣٦.

- أسرار العربية، الأنباري (ت٥٧٧)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي - دمشق ١٩٥٧.

- الأشباه والنظائر، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٥.

- الاشتقاق، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٩٥٨.

- اصلاح المنطق، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة ١٩٧٠.

- الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان، مطبعة النجاح- الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨١.

- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، طبع دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣.

- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، القاهرة د. ت.

- الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان- النجف الأشرف ١٩٧٣.

- اعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق د. زهير غازي الزاهد، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٧.

- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن الجوزية (ت ٧٥١هـ) مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ١٩٧٣.

- الأغراب في جدل الاعراب، الانباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.

- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة- القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٧٦.

- الامتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ) تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية بيروت- صيدا، ١٩٥٣.

- الأمثال العربية القديمة، رودلف زلهايم، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢.

- املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري (ت٦١٦هـ) - تحقيق ابراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي- مصر، الطبعة الثانية ١٩٦٩.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٦١ .
- الايضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف - مصر، الطبعة الاولى ١٩٦٩ .
- ايضاح الوقف والابتداء، ابن الانباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٩٧١ .
- الأيام والليالي والشهور، الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق ابراهيم الابياري، المطبعة الاميرية - القاهرة ١٩٥٦ .
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ١٩٦٥.
- البيان والتبيين، الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ .
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمن الجزء الثاني ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف- مصر، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ .
- تاريخ الفلسفة في الاسلام، ت. ج. دي بور، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الرابعة ١٩٥٧ .
- تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، دار القلم بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٠ .
- تجديد النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الانماء العربي، فرع لبنان، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٧٦ .

- التطور النحوي للغة العربية، ج. برجشتراسر، عني بالطباعة محمد حمدي البكري، مطبعة السماح، القاهرة ١٩٢٩.

- التعريفات، الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

- تفسير القرطبي (ت ٦٧١هـ)، (الجامع لأحكام القرآن)، القاهرة ١٩٦٧.

- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد أسعد طلس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦٨، وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٧.

- تهذيب اللغة، الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة ١٩٦٤.

- الجمل- الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، نشر مؤسسة الرسالة دار الأمل، بيروت ١٩٨٤.

- الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري، عفيف عبد الرحمن، دار الحرية للطباعة- بغداد ١٩٨١.

- حاشية الخضري (ت١٢٨٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ١٩٤٠.

- حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار احياء الكتب العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلي - مصر.

- حاشية ياسين العليمي (ت١٠٦١هـ)، طبعة ١٣١١هـ.

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حفني ناصف ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٦٥.

- الحدود في النحو، الرماني (ت٣٨٤هـ)، منشور ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة، تحقيق د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة- بغداد ١٩٦٩.

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٢.

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مطبعة دار نشر الثقافة- القاهرة، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع- الكويت، ١٩٧٧.

- خزانة الأدب، البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- القاهرة ١٩٦٧.

- الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٥٦.

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف، د. محمد خير الحلواني، دار الأصمعي بحلب ١٩٧٠.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء- بغداد ١٩٦٠.

- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، جمعه وصححه علي الرضا التونسي، المكتب الاسلامي، مكتبة دار الفتح، الطبعة الثانية ١٩٦٠.

- - الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث للهجرة، د. محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٠.

– الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الارشاد– بغداد ١٩٧١ .

– دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٨٠ .

– دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، دار المعرفة– بيروت ١٩٧٨ .

– دلالات التركيب، دراسة بلاغية، د. محمد أبو موسى، دار المعلم للطباعة– القاهرة ١٩٧٨ .

– رأي في الاعراب، الشيخ يوسف كركوش، مطبعة الآداب– النجف ١٩٥٨ .

– الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، مطبعة دار الفكر العربي– القاهرة ١٩٤٧ . والطبعة الثانية دار المعارف– القاهرة١٩٨٢ .

– رغبة الآمل من كتاب الكامل، سيد بن علي المرصفي، مطبعة النهضة– مصر، الطبعة الأولى ١٩٢٨ .

– الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الأولى ١٩٦٣ .

– الرواية والاستشهاد في اللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب– القاهرة ١٩٧٢ .

– الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة، د. عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٢ .

– سؤالات نافع بن الأزرق الى عبد الله بن عباس، تحقيق د. ابراهيم السامرائي، بغداد ١٩٦٨ .

– سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري، دار الاتحاد العربي للطباعة – مصر ١٩٧٢ .

- السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سلمان، دار الرسالة- بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٦.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهوى- الكويت ١٩٧٤.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي -مصر، الطبعة (١٦)، ١٩٦٥.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الحجازية- دمشق ١٩٧٦.
- شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٥٥.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٤.
- شرح الشافية، للرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي - القاهرة، ١٣٥٦هـ- ١٣٥٨هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة (١٤)، ١٩٦٤.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٩.
- شرح الكافية، للرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩.

- شرح المفصل، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب- بيروت- مكتبة المتنبي- القاهرة د.ت.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي- القاهرة ١٩٥٧.

- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء- بغداد ١٩٧٦.

- صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، النسخة الاميرية المطبوعة ١٣١٤هـ.

- ضحى الاسلام، أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، الطبعة السابعة ١٩٦٤.

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة ١٩٧٤.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.

- طرق تنمية الألفاظ، د. ابراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة- القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧.

- ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة- الرياض ١٩٨١.

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الاولى ١٩٧٤.

- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده (ت٤٧١هـ)، د. أحمد مطلوب، بيروت ١٩٧٣.

- العربية دراسات في اللغة واللهجات والاساليب، يوهان فك، ترجمة د. عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي- القاهرة ١٩٥١.

- العقد الفريد، لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ)، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الثالثة مصورة.

- علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي، عبد الوهاب خلاف، مطبعة النصر- القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٤٧.

- علم اللغة العام، دوسوسور، ترجمة د. يوئيل عزيز، دار آفاق عربية للطباعة والنشر - بغداد ١٩٨٥.

- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق (ت٤٥٦هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٣.

- عيسى بن عمر، نحوه من خلال قراءاته، صباح عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٧٥.

- العين، للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٠-١٩٨٥.

- فجر الاسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية الطبعة (١٠)، ١٩٦٥.

- الفعل زمانه وأبنيته، . ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠.

- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق د. خليل العطية، مطبعة جامعة البصرة ١٩٧٩.

- فقه اللغة المقارن، د. ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين- بيروت ١٩٦٨.

- الفهرست، لابن النديم (ت٣٨٠هـ)، تحقيق رضا- تجدد، طهران ١٩٧١.

- في أدلة النحو، د. عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة- القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٧٧.

- في أصول اللغة، مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الدورة ٢٩-٣٤. أخرجها محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية - القاهرة ١٩٦٩.

- في أصول اللغة والنحو، د. فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب- بيروت، ١٩٦٩.

- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة ١٩٦٤.

- في اللغة والأدب، د. ابراهيم بيومي مدكور، سلسلة (اقرأ)، دار المعارف بمصر ١٩٧٠.

- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٦٤.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم- مصر، الطبعة الثانية ١٩٥٣.

- القياس حقيقته وحجيته، مصطفى جمال الدين، مطبعة النعمان- النجف الأشرف ١٩٧٢.

- الكامل، للمبرد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر د. ت.

- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم- القاهرة ١٩٦٦.

- الكشاف، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، طبعة دار الفكر - بيروت د. ت.

- لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، اعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب- بيروت، د. ت.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية- بيروت ١٩٦٣.

- لمحات بلاغية في معاني القرآن للأخفش الاوسط، د. فتحي عبد القادر فريد، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة الطبعة الاولى ١٩٨٣.

- المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي- معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٥.

- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ابن جني، مطبعة الترقي- دمشق ١٣٤٨هـ.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الاثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي- مصر ١٩٣٩.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين،مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الاولى ١٩٥٤-١٩٦٢.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، النشرة الثانية ١٩٥٦.

- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، لجنة احياء التراث الاسلامي- القاهرة ١٩٦١.

- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق برجستراسر، مطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤.

- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.

- المدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، مطبعة الشبكشي بالأزهر- مصر، الطبعة الاولى ١٩٥١.

- مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب ١٩٦٨.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية ١٩٥٨.

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الاولى ١٩٨٠.

- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها – القاهرة ١٩٥٥.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الرابعة ١٩٥٨.

- مسائل خلافية – العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، حلب د. ت.

- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي (٣٣٧هـ)، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة- بغداد، الطبعة الثانية ١٩٨٢.

- مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب، أوليري، ترجمة د. تمام حسان، مطبعة الرسالة ١٩٥٧.

- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات - الرياض، الطبعة الاولى ١٩٨١.

- معاني القرآن، للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق د. فائز فارس، المطبعة العصرية- الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨١.

- معاني القرآن، للفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق الأول نجاتي والنجار، والثاني تحقيق النجار، والثالث تحقيق شلبي ١٩٥٥- ١٩٧٢.

- معجم الأدباء- ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، مطبوعات دار المأمون، دار احياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأخيرة ١٩٣٦.

- مغني اللبيب، لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر الحديث- لبنان ١٩٦٤.

- المفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الاولى ١٩٧٩.

- المقتضب، للمبرد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت ١٩٦٣.

- مقدمة ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٢.

- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة- القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦١.

- من أسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦٦.

- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت د. ت.

– المنصف في شرح التصريف، ابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر ١٩٥٤-١٩٦٠.

– المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي، الدكتور عفيف دمشقية، معهد الانماء العربي- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٧٨.

– المنقوص والممدود، الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر ١٩٦٧.

– منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي- بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٥.

– الموجز في تاريخ البلاغة، د. مازن المبارك، دار الفكر- بيروت د.ت.

– الموشح، المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق البجاوي، مصر ١٩٦٥.

– الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق د.ت.

– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر – بغداد ١٩٨١.

– نتائج الفكر في النحو، السهيلي (ت٥٨١هـ) تحقيق . محمد ابراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس، مطابع الشروق- بيروت ١٩٧٨.

– نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، الطبعة الثانية ١٩٨٤.

– نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة – بيروت ١٩٥٥.

- النحو العربي، نقد وبناء، د. ابراهيم السامرائي، دار الصادق- بيروت، تاريخ المقدمة ١٩٦٨.

- النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الاولى ١٩٨٢.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. ابراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس - بغداد، الطبعة الثانية ١٩٧٠.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح محمد علي الضباع، دار الفكر - بيروت د. ت.

- نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، منشورات المكتبة الأهلية- بيروت، الطبعة الاولى ١٩٦٢.

- نظرة عامة في تاريخ التشريع الاسلامي، علي عبد القادر.

- نظرية المعنى في النقد العربي، د. مصطفى ناصف، دار الأندلس، الطبعة الثانية ١٩٨١.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ١٩٨٠.

- نفح الطيب، المقري (ت٧٥٨هـ)، تحقيق د. احسان عباس، دار صادر - بيروت ١٩٦٨.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني- المطبعة الكاثوليكية- بيروت ١٨٩٤.

- همع الهوامع، السيوطي (ت٩١١هـ)، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة - بيروت د. ت.

- الهوامل والشوامل، التوحيدي ومسكويه، نشره أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥١ .

- وفيات الأعيان، ابن خلكان (ت٦٨١ت)، تحقيق د. احسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٩٧١ .

- يونس بن حبيب، الدكتور حسين نصار، سلسلة اعلام العرب (٧٥) دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ .

صدر للمؤلف

١- الجواهري في جامعة الموصل، ١٩٨٠م بالاشتراك مع د. عبد الرضا علي.

٢- أبو حاتم السجستاني الراوية ١٩٨٩م بيروت- دار الغصون.

٣- مصطلحات ليست كوفية ١٩٩٥م بغداد.

المخطوطة للمؤلف:

١- قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد.

٢- تيسير النحو العربي- أزمة منهج.

٣- ديوان شعر.